المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة قصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

اختيارات ابن العريف النحوية والتّصريفية
المتوفى سنة 893 هـ
في كتابه شرح الجمل [جمعًا ودراسة]

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في
الدراسات اللغوية

إعداد
عبدالله بن عبدالرحمان الشريم المثيري
29190076

إشراف
الدكتور علي بن إبراهيم السعود
أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

2012 م/1433 هـ
الملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

اختبارات ابن العزيز التحويلاً والتصريفية
المؤلف سنة ١٣٩٠ـ
في كتابه شرح الجمل [جمعًا ودراسة]
إعداد
عبدالله بن عبدالرحمن الشرم المضيفي

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات
درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأسم</th>
<th>المرتبة العلمية</th>
<th>التخصص</th>
<th>التوقع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المشرف الرئيس</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المشرف المساعد</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المناقش الخارجي</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المناقش الداخلي</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المناقش الداخلي</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
اختيارات ابن العريف النحوية والتصريفية
المتوفى سنة ٠٩٣ هـ في كتابة شرح الجمل [جمعًا ودراسة]
إعداد: عبد الله بن عبدالرحمن الشريم المضريري

ملخص الرسالة

المقدمة

$  

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والموسى، نبينا محمد

وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد:

إن المصنفات النحوية اختلفت من حيث الشيوخ والتأثير من مصنف آخر، فبعضها نال مكانة في النحو العربي، وتنقل في الأفكار، يتناوله العلماء بالشرح والتعليق؛ إما لقدم الكتب، وإما لـ إقبال التلاميذ عليه، وكان من بين تلك الكتب كتاب (الجمل) للزجاجي، إذ ظهر بعض الشروخ، وقد تركت آثاراً واضحةً في الدراسات منذ تأليفه.

فهو أحد أقدم كتب المختصرات والمتن التي ألقت لغرض تعليمي وقد كتب الزجاجي الجمل بعكة المكرمة، وسأل الله أن ينقف به الناس(1); فشغله بعكة العلماء زمناً طويلاً، وتعددت شروخه، وكان من بين تلك الشرح: شرح الجمل لابن العريف (ت 390هـ)، الذي يعد من أوائل الشرح التي ذكرها كتب التراجع والطبقات.

لذا وضع اختياري على كتابه (شرح الجمل) لأدرس من خلاله (اختيارات ابن العريف النحوية والتصريفية)، فتقدمت لقسم اللغة العربية وأداها في الكلمة موضوع تحت هذا المسمى، ومن الأسباب التي دفعني لاختيار ابن العريف ما يلي:

1 - لم أقف على دراسة أفرد لهذه الشخصية، تناولها من جميع جوانبها العلمية والمعرفية، إلا أن كتابه (شرح الجمل) حققه الأستاذ: محمد تقي الإبراهيمي في عام 1983م.

2 - دراسة اختيارات هذه الشخصية النحوية التي لم يسبق للدراسين الحديثين

آرائها ومنهجها وثقافتها وآثارها.

3 - بيان مكانة هذا الشرح بين الشرح الأخرى، وتوضيح منهجه فيه، وسرعة

ثقافة مؤلفه، وكشف الساكن عن مدارسته العلمية.

وقد وضعت هذه الدراسة أهدافاً ي الخام عن عدد من الأمثلة، وهي:

أ— من هو ابن العريف؟ وما أثره في الفكر النحوي؟

ب— ما القيمة التي تحملها اختياراته، وأهميتها في الدرس النحوي؟

ج— ما هي المناهجية التي اتبعها ابن العريف في شرح كتاب الجمل، للزجاجي؟

د— ما موقف ابن العريف من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية؟

وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات لعل من أبرزها:

1— أن ترجمة ابن العريف - رحمه الله - لم تحظ بعناية المؤرخين، بل اكتفت المصادر التي ترجمت له بالإشارة إلى اسمه الثلاثي، ولم تذكر عن حياته وتنقلاته إلا الشيء البسيط.

2— لم يحظ ابن العريف بدراسة نخوية متنقصة يمكن للباحث الرجوع إليها عند الحاجة إلى إيضاح بعض مفعول هذه الشخصية المهمة، لتوضيح منهجها، وأتباعها النحوي.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وقسمي:

أما المقدمة، فقد بحث فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهتني في البحث ومنهجي فيه.

وأما التمهيد، فقد تحدثت فيه عن ابن العريف وكتابه (شرح الجمل) كما يلي:

المبحث الأول: ابن العريف.

أولاً: اسمه ومولده.
ثانياً: شيوخه وتلاميذه.
ثالثاً: منشوراته العلمية.
رابعاً: مؤلفاته.
خامساً: وفاته.

المبحث الثاني: كتابه شرح الجمل، وجعلته في مطلبين وهما:

المطلب الأول: مكانه بين الشروح.
المطلب الثاني: منهجه في الكتاب.
أما القسم الأول من البحث فكان بعنوان: اختياراته النحوية والتصريفية جمعاً ودراسة:

وقد جعلته فصلين:
الفصل الأول: يتناول اختياراته النحوية.
الفصل الثاني: يتناول اختياراته التصريفية.
وقمت في هذا القسم بجمع المسائل من الكتب، ثم رتبها وصفتها كما وردت في ألفية ابن مالك، وعرضت آراء العلماء فيها مع مناقشتها، وترجيح ما يظهر رجحانه، وقامت بتخريج تلك الآراء وتوثيقها من مصادرها ما أمكن ذلك.

وأما القسم الثاني: وهو اختيارات ابن العريف دراسة منهجية:

فيحتوي على خمسة فصول:
الفصل الأول: منهجه في اختياراته.
وفيها ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: طريقته في اختياراته.
أولاً: التصريح بالاختيار.
ثانياً: ذكر الرأي ودعمه بالأدلة والشهادات، أو أقوال العلماء.
ثالثاً: اعتماده على التحليل.
المبحث الثاني: اعتماده على القواعد النحوية الكلية.
المبحث الثالث: استعاناته بعلم المتنقل.
الفصل الثاني: الأسس التي بين عليها اختياراته.
وفيها مباحث:
المبحث الأول: قوة دليل القول المختار.
المبحث الثاني: ضعف دليل القول غير المختار.
الفصل الثالث: الأصول النحوية في اختياراته:
وفي هذا الفصل أربعة مباحث:
المبحث الأول: السمع، وتحدثت فيه عن الأصول السماعية الآتية:
الأصل الأول: القرآن الكريم وقراءاته.
الأصل الثاني: الحديث النبوي الشريف.
الأصل الثالث: كلام العرب (النثر والأمثال).
الأصل الرابع: الشعر العربي في عصور الاحتجاج.
البحث الثاني: القياس.
البحث الثالث: الإجماع.
البحث الرابع: الاستصحاب.
الفصل الرابع: موقفه من المذاهب النحوية واتجاهه النحوي:
وفقه مبحثان:
البحث الأول: موقفه من النحويين.
أولاً: موقفه من البحرين.
ثانياً: موقفه من الكوفيين.
وقد بينت بعد هذا البحث أن ابن العريف لم يكن له موقف من الأندلسيين، فيما توصلت إليه من اختياراته، وعلمت لذلك بأمرين:
أحدهما: أن شرحه لكتاب الجمل يعد من أوائل الشروح.
الثاني: أن عنوان المغايرة بكتاب الجمل بدأ بفاة ابن العريف.
البحث الثاني: موقفه من الزجاجي صاحب كتاب الجمل.
أولاً: موافقته.
ثانياً: مخالفته.
ثالثاً: أتجاهه النحوي.
الفصل الخامس: التقويم، وفيه مبحثان:
البحث الأول: المحاسب.
أولاً: مدى الدقة في توثيق الآراء النحوية.
ثانياً: مدى العناية فيما يوردته من الشواهد الشعرية.
ثالثاً: ثقافته العلمية وأثرها في اختياراته.
البحث الثاني: المآهـذ.
أولاً: قلة مناقشته للآراء النحوية.
ثانيًا: التحيز لبعض الآراء وعدم الاعتدال.
ثالثًا: قلة اعتماده على الأصول النحوية المعتبرة.
وأما الخاتمة: ففيها أهم النتائج التي توصلت إليها.
وقد وضعت لهذا البحث فهارس فنية، وهي:
1— فهرس الآيات.
2— فهرس الأحاديث والآثار.
3— فهرس الأقوال والأمثال.
4— فهرس الشواهد الشعرية.
5— ثبت المصادر والمراجع.
6— فهرس الموضوعات.
أما منهجي في البحث فبذلك في الآية:
1— جمع المسائل التي نص فيها ابن العريف على الاختيار أو ظهر لي أنه يختارها،
وإيرادها وفق ترتيب ألفية ابن مالك.
2— وضع عنوان لكل مسألة مع ترتيب المسائل.
3— إيراد نص ابن العريف مع المحافظة عليه إلا أنها أعمد إلى وضع نطق في بعض
المسائل إذا طالت مع عدم الإخلال بالنص.
4— بعد إيراد نص ابن العريف أنشأ المسألة مورداً أقوال النحويين، وأدلتهم، ثم
أرجح ما يظهر في رجحانه.
5— عزوت الأقوال إلى أصحابها، مع ت📢ريدها من مصادرها ما استطعت إلى ذلك
سبيلًا.
6— عزوت الآيات القرآنية بنسبتها إلى سورها، ونسبت القراءات إلى أصحابها.
7— خرجت الأحاديث الواردة عزوًّا إلى كتب الأحاديث لدى المحدثين.
8— نسبت الأبيات الشعرية إلى قائلها، ما لم يمنع من ذلك مانع كالجهل بقائله،
بعد البحث والنتيجة، وردتها إلى يدحها، وضبطها بالشكل، ووثقتها من مصادرها،
وشرح ما في الأبيات من كلمات غريبة، وأشرت إلى اختلاف الرواية التي كانت في موطن الشاهد.

9 - احتشدة في توقيع الأقوال والآراء من مصادرها الأصلية، ورببت الأقوال في المسألة حسب تاريخ وفاة أصحابها.

10 - عرفت بالأعلام في فصول الرسالة، والتزمت في التعريف بالعلم بمراجعين فأكثر، إلا إن كان مغمرًا ولم أحد ترجمته إلا في مؤلف واحد.

وأخيراً أحمد الله تعالى على أن أعينني على إكمال هذا البحث، وأحمده ثانياً على أن تفضل بالإشراف على هذا البحث عالم جليل، وأستاذ نبيل في أخلاقه، الدكتور علي بن إبراهيم السعود، استاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها، الذي لم يخل علي بشيء من وقت وجهده وتوجيهه، أسأل الله أن ي isp محلى علي ما بذل حتى اكتمل هذا البحث، كما أسأله عز وجل أن يثيب من أعيني أثناء دراسي وأثناء بحثي من أساتذتي وزملايين، وأن يجزيه خير الجزاء.

وأحتم مقدمي داعي الله عز وجل أن يوفق عضوي المناقشة لما فيه الخير، وأن يسدد خطاهم إلى طريق الصواب، كما أسأله سبحانه أن يتفعي بتوجههم، وتصويبهما لمواطن الحل في هذه الرسالة.

وحسب في هذا البحث أني احتشدة فإن أصبته فهو بتوفيق الله وتسديده، وإن أخطأ فإن العلم بحر لا مسال له.

وصلي الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

عبدالله بن عبدالرحمن الشريف المضيري
<table>
<thead>
<tr>
<th>التمهيد</th>
<th>ابن العريف وكتابه شرح الجمل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ابن العريف</td>
<td>المبحث الأول</td>
</tr>
<tr>
<td>كتابه شرح الجمل</td>
<td>المبحث الثاني</td>
</tr>
</tbody>
</table>
المبحث الأول
ابن العريف

لم تحظ ترجمة ابن العريف - رحمه الله - بعناية المؤرخين، بل اكتفت المصادر البيّة
ترجمت له بالإضافة إلى اسمه الثلاثي، ولم تذكر عن حياته وتنقلاته إلا الشيء اليسير.
وبين يدي القراء ترجمة ابن العريف - رحمه الله - كما أوردنا كتب التراجم.

أولاً: اسمه ومولده:
لم تفصل المصادر التي تترجمت لابن العريف في اسمه كثيراً، واكتفت بذكر اسمه الثلاثي
وكتبه ولقبه، فقد ذُكر أن اسمه: الحسين بن الوهيد بن نصر، ويكمن بأبي القاسم، ويعرف
بابن العريف (1).

ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن مولده أو عائلته، سوى مصدر واحد(2) ذكر أن له
أخي يدعى الحسن وأيضاً يُكنى أبو القاسم، ويظهر أيضاً واحد؛ لأن المصدر لم تأتي على
ذكر الحسن هذا، وقد ذكر صاحب الوافي بالwoffيات أن الحسن هذا هو من ألف لودي أبي
عامر المنصور (3) مسألة في العربية فيها مائتا ألف وجه، بينما يبقى المصدر نسبت هذه المسألة
للحسين بن الوهيد صاحب الترجمة، مما يدل على أنهما واحد(4).

ثانياً: شيوخه وتأميمه:

(1) انظر: معجم الأدباء 10، تاريخ علماء الأندلس 100/1، وبغية الوعاية 4/137، والأعلام 287/4.
(2) ومعجم المؤلفين 4/7.
(3) انظر: الوافي بالوفيات 220/4.
(4) هو أمير الأندلس محمد بن عبد الله بن عامر بن محمد أبي عامر المعزوي الفقهاني، أبو عامر، المعروف بالمنصور
ابن أبي عمرو: كان أميرها في دولة المويس الأموي، بين مدينة الزهراء شرق قرطبة، وزاد في جامع قرطبة مثله،
وبعض العلماء تصنيف في حياتها. توفى في إحدى غزواته بمدينة جازان في الأندلس، وقبره لا يزال فيها معرفا سنة
192. انظر: الأعلام 99/7.
(5) انظر: معجم الأدباء 182/1، وتاريخ علماء الأندلس 100، وبغية الوعاية 4/137، والأعلام 287/2.
آ- شيوخه :

أبرز من تلمذ عليهم ابن العريف هم :

1- ابن القوطية : وهو محمد بن عمر بن عبد العزيز أبو بكر ابن القوطية، نسبة إلى جدته أبي جده، وهي سارة بنت المنذر من بنت الملوك القوطية، من أهل فرطية وكان بارعاً في النحو واللغة.

سمع بقرطبة من طاهر بن عبد العزيز وأبي الوليد الأعرج ومحمد بن عبد الوهاب بن مغيت وغيرهم، وسمع بإشباعيّة من محمد بن عبد الله الزبيدي وسعيد بن جابر وغيرهما.

وكان علامة زمانه في اللغة والعبرية حافظًا للحديث والفقه والأخبار لا يلغي شؤه ولا يشاق غباره، وكان ممثلاً بأخبار الأندلس ملذة برواية سير أمراها وأحوال فقهائها وأدبائها، وكان يهمي ذلك عند تلقي قلب كما كانت كتب اللغة أكثر ما تميل عليه، ولم يكن بالضابط لرواية الحديث ولا الفقه ولا كانت له أصول يرجع إليها وكان الذي يسمع عليه من ذلك إما يحمل على المعين لا على اللفظ، وكثيراً ما يقرأ عليه من ذلك، للتصحيح لا للرواية.

وصنف كتاباً مفيداً منها كتاب "نصائح الأفعال" وصنف تاريخاً للأندلس وله "المقصور والممدوح" جمع فيه أروعه حتى أعجز من يأتي بعده وفقاً فيه على من تقدمه، توفى في ربيع الأول سنة سبع وستين وثلاث مئة.

2- ابن رشيق : وهو الحسن العسكري أبو محمد، مصري مشهور، كان محدثاً مشهوراً بعمرو روى عن أبي عبد الرحمن النسائي، وأنكر عليه الدارقطني أنه كان يصحح.
الحديث في أصله ويغير(1)، قال أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الطحان المصري(1): سألت ابن رشيق عن مولده؟ فقال: ولدتهم يوم الاثنين ضحكة لأربع ليال خلون من صفر سنة ثلاث وثمانين ومائتين. وتوفر في جمادى الأولى سنة سبعين وثمانية(3).

(3) - محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي، أبو طاهر، فقيه مالكي، محدث، من قضاء مصر، أصله من البصرة، ولي قضاء مصر سنة 448 هـ، وأصيب بالفأج في آخر أيامه، فصرف عن العمل سنة 360 هـ، وأقام بمصر إلى أن توفي، كان مناظراً قوياً في الحجة(1).

ب - تلاميذه:
لم تذكر كتب الترجم، اسم أحد ممن تلتمذ على ابن العريف، ولكن ابن خير الإشبيلي ذكر عند ذكره للكتاب (معاني الحروف) لا يعرف أن أبي القاسم الإفيلي رواه عنه(2)، كما ذكر أحد المراجع أن أبي القاسم الإفيلي وهشام بن محمد المصطفى روي عنه شعر المتنبي(1).

وأبو القاسم الإفيلي هو إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، يعرف بالإفيلي، جذبت عن أبي بكر محمد بن الحسن الزبدي بكتاب النواوو للأبي علي القالي، وكان مقصوداً في الأدب وقد بدأ أهل زمانه بقرطبة في علم اللسان والضيق لغريب اللغة، والمشاركة في بعض المعاني، وكان غيوراً، كثير الحسد، توفي سنة إحدى وأربعين وأربعماثات(1).

(1) انظر: ميزان الاعتدال 290/2.
(2) هو يحيى بن علي بن محمد بن إبراهيم الخضري، أبو القاسم، المعروف بابن الطحان: فاضل له انتقال بالترجم، والمحدث، مصري، أصله من حضرموت، له كتاب "تاريخ علماء أهل مصر"، و"ذيل تاريخ مصر لابن يونس"، وكتاب "المختلف والمؤلف" في الإسماع. انظر: الأعلام للزركل - (8/157).
(3) انظر: الأنساب للسعواني 194/4.
(4) انظر: الوالدة والقضامة ص 581.
(5) انظر: فهرسة ابن خيرات.
(6) انظر: أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة ص 424-44.
(7) انظر: بغية الملسم ص 31، وإياد الرواة على أئمة النهاة 183/1، ومعجم الأدباء 10/2، تاريخ علماء الأندلس ص 34، المغرب في حلي المغرب ص 272.
وأما هشام بن محمد المصحفي فهو: هشام بن محمد بن هشام بن محمد بن عثمان بن نصر بن عبد الله بن حميد بن سلمة بن عبد بن يونس القيسي يعرف: بابن المصحفي، من أهل فرقة، يكنى: أبا الولد، روى عن أبي جعفر أحمد بن عون الله وعباس بن أصبغ وأبي محمد الأصبي، وأبي الولد بن الفرضي. وأبي المطرف بن فطيس الفاضلي، وأبي أبو بكر عمرو وأبي عمر الطلمانكي وصاعد اللغوي وغيرهم. وكان عالما بالآداب واللغات مقيدا لها مع الذكاء والفهم. حدث عنه ابنه أبو بكر محمد بن هشام وتوفي في شوال من سنة أربعين وأربع مائة. وكان مولده في شعبان سنة ستين وثلاث مائة.

ثالثا: مسندته العلمية:

عرف ابن الريف - رحمه الله - بأنه أحد علماء النحو المتقدمين، واستاذ في الآداب وصاحب تصننيف في اللغة وذو حظ في علم الكلام والمنطق. وقد وصفه ابن الفرضي بقوله: "إمام في العربية، استاذ في الآداب، مقدم في الشعر".

ووصفه الطبي بقوله: "كان إماما في العربية ... وله في الآداب مؤلفات".

وقد رحل إلى مصر وأقام بما أعواما لطلب العلم، ثم عاد إلى الأندلس، فأدب أولاد المنصور محمد بن أبي عامر.

وكان ابن الريف صاحب نظم إلى جانب كونه دارس أدب، فقد ذكر ابن الفرضي أنه كان شاعرا كثيرا، يمدح للمنصور بن أبي عامر.

وكتبت له مناظرات مع العلماء، ومن هذه المناظرات مناظرته لصاعد بن حسن.

(1) انظر: الملاحظة لابن بشكوال (1/1) 210.
(2) انظر: تاريخ علماء الأندلس 131/132.
(3) انظر: غيزة المتنسي ص 267.
(4) انظر: غيزة الوعزة 542.
(5) انظر: تاريخ علماء الأندلس 114/1.
(6) هو صاعد بن حسن الروعي البغدادي، كان مقيداً في اللغة ومعرفة العروض، سريع البدء، وكان من متقدمي ندائ المنصور بن أبي عامر، صاحب السيراف والفارسي وروى عنهم، وأصله من الموصل، توفي سنة سبع عشرة وأربعمئة. انظر: غيزة الوعزة 72/7.
اللغوي المشهور، فقد قال صاحب "بلاغة الملمس": "أخيرني أبو محمد علي بن أحمد، قال:
أخيرني أبو خالد الطراس: أن المنصور أبا عمر محمد بن أبي عامر صاحب الأندلس، جيء إليه
بوردة في مجالس أنسه أول ظهور الورد؛ فقال في الوقت أبو العلاء صاعد بن
الحسن اللغوي، وكان حاضراً يخطبه فيها:
أنتُ شابٌ أبَّا عُمرٍ وردةً
كَعْبُودَاءٌ أبْنَ الصَّرَّاء مُصْرِّ
فاستحسن المنصور ما جاء به وتابعه الحاضرون، فحسده أبو القاسم بن العريف، وكان
من حضر الجمل، فقال: هي لعباس بن الأحنف، فتاكره صاعد، فقام ابن العريف إلى منزله،
ووضع أباثها وأثبتها في دفتر، وأتى بما قبل افتراق الجمل، وهي:
عَشَّمْتُ لِي قَصَرٍ عَبَاسُّا
وَقِدْ بِنَالَ النَّومِ جَرَّاسُها
فَأَفْلَتْهَا وَهُدَّيْنِي فِي خَمْرِهَا
فَقَالَتْ أَسْأَرُ عَلَى هَمْجَعَةٍ
وَمَسْحَتْ إِلَى وِرَثةٍ كَفْهَا
يِحَاكِي لِكَ المَسْكُ أَنْفَاسُهَا
فَعَطْتُ بِأَكْمَامِهَا رَأْسُهَا
وَقَالَتْ خَفْتُ اللَّهِ لا فَضَلَصُحُ
فَوَسَلَتْ عَنْهَا عَلَى غَلَبَةٍ
وَما خَلَتْ نَاسِئَيْنَ وَلا نَاسِئَهَا
قال: فلحم صاعد وملف، فلم يقبل، وافتراق الجمل على أنه سرقها"(
1).
وذكرت بعض كتب التراجم أن صاعد بن الحسن اللغوي البغدادي، ألقى للمنصور
(كتاب الفصوص)، على نحو (كتاب البوادر) لأبي علي القالي، ولما أوصله إليه أطاعه
غلاماً له، فلما أراد العبور في النهر زلق الغلام فوقع الكتاب في النهر، فأنشد ابن العريف:
قد غاص في البحر الفصوص
وهكذا كُلُّ جَيْسٍ يُقُيدُ يَمْعُوصَ
ففضح الحاضرون، فأنشد صاعد مرتجلاء:

(1) بغية الملمس ص ٢٦٧، وانظر - أيضاً: جذوة المتقيس ص ١٨٢، وغية الوعاء ٥٤٣/١٨٠.
٢١٠. رابعًا: مؤلفاته:
ذكرت كتب الترجمان أن له مؤلفات كثيرة، إلا أنني لم أقف إلا على أربعة منها في هذه الكتب وهي:

١) شرح الجمل، وسياق الكلام عليه في المبحث القادم.
(٢) كتاب يشتمل على مسائل في النحو، اعتراض فيها على أبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس النحوي، وذكرها النحاس في كتابه المعروف بالكافي.
(٣) كتاب فيه معاني الحروف وأقسامها، ذكره ابن خير في فهرسته، حيث قال:
"كتاب فيه معاني الحروف وأقسامها لابن العريف، حدثني به شيخنا الأديب أبو عبد الله جعفر بن محمد بن مكي رحمه الله، عن الوزير أبي مروان عبدالملك بن سراج عن الوزير أبي القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الإفيلي عن أبي القاسم حسين بن الوليد النحوي، المعروف بابن العريف، رحمه الله.
(٤) رسالة في "مسألة في العربية"، وضعها لولدي المصور بن أبي عامر، وهي:
"ضرب الضاربُ الشامُ القاتلُ منبِّعُ قاصدك معجباً خالداً"، فيها مائتان وثمانية وسبعون ألفًا وثمانية وستون وجهًا.
(٥) وفاته:
توفي ابن العريف في الأندلس بمدينة طليطلة، وذلك في شهر رجب من سنة تسعين وثلاثمائة للهجرة، ودفن فيها.

(١) انظر: إشارة النعيم ص ١٤٦.
(٢) انظر: معجم الأدباء ١٨٤/١.
(٣) في هيئة ابن خير ص ٣٢٠.
(٤) انظر: إشارة العيين ص ٩٥.
(٥) انظر: إشارة النعيم ٣٧، وغية الوعاعة ٥٤٢/١.
المبحث الثاني
كتابه شرح الجمل

المطلب الأول: مكانته بين الشروح:

يعد كتاب "الجمل للزجاجي" أحد كتب المتون التعليمية التي تناولها العلماء بالشرح والتعليم، وقد نال شهرة كبيرة، فقد كان كتاب الممرين والمغرب وأهل الحجاز واليمن والشام، إلى أن استغل الناس باللمع لائق جيد، والإيضاح لأبي علي الفارسي (1).

وينقل عن أحد المغاربة "أن للجميل عندهم مائة وعشرين شرحا" (2).

وقد نال إعجاب العلماء، حتى قال عنه ابن العربي في مقدمة شرحه: "أما بعد فلم أر كتاباً أغمض أصولاً ولا أفصح فصولاً من كتاب الجمل، وهو لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، على صغر جمهوره فشرحته لعظم علمه" (3).

وكتاب "شرح الجمل لابن العربي" من أقدم شروح الجمل (4)، وأقره إلى زمن الزجاجي صاحب كتاب الجمل، حيث إمته من علماء القرن الرابع الهجري، فقد كانت وفاة الزجاجي سنة 430 هـ، ووفاة ابن العربي في سنة 390 هـ.

كما امتاز كتاب "شرح الجمل لابن العربي" من بين الشروح التي أتت بعده بالشرح المفصل لما جاء في كتاب الجمل من كلام مجمل، وإيضاح للعمل الواقعة فيه مع ترقيم بعيده، وتلخيص شدته، مع الإعراب المستفيض للأبيات الشعرية الواقعة فيه، وذكر ما فيها من الغريب وتوضيح معناه، وشاهد كل بيت فيه ومعناه، ومن قائله، كما قال في مقدمة شرحه: "فسهبت مجمله، وبينت علله، وقربت بعده، وأتلت شدته، وأعربت بيوت...

---

(1) إبن الرواة على إبن النحاة 161/2.
(2) ترجمة: شذرات الذهب 357/2.
(3) شرح الجمل ص 2.
(4) انظر: كشف الظنون 203/1.
شعره ، وذكرت غريب قوله ، وأوضحت إعرابه ومعانيه ، وشاهد كل بيت فيه ، ومن قائله ، وما قبله ، وما بعده .... "(1)。

ويعود الكتاب حلقة من حلقات الدرس النحوي في الأندلس حيث ذكر محقق الكتاب أنه ثاني كتاب نحوي وصل إلينا عن نحاة الأندلس بعد كتاب "الواضح في العربية" لأبي بكر الزبيدي ، توفي سنة 379 هـ(2).

ثم توالت بعده شروح الجمل ، إلا أن بعضها جاء ناقصاً لم يتم ، وبعضها الآخر اعترى

الليس في نسبته إلى كتاب شرح الجمل للزجاجي (3).

لم يخل الكتاب من سمات تميزه عن غيره من الشروح ، حيث امتاز ابن العريف في

شرحه بذكر مصادره ، فذكر أسماء العلماء الذين نقل عنهم ، فقلما يرد رأي أو قول

تصدره عبارة "وقيل" ، أو "ذهب بعضهم" ، وهذا يدل على أمانة الرجل في نقله عن

سبقه من جهة ، ويقلل من جهد القارئ في التعرف والاستنباط من الآراء التي ينقلها من

جهة ثانية (4).

(1) شرح الجمل ص 2.
(2) انظر : كشف الظلوم 1/154.
(3) انظر : المصدر نفسه.
(4) انظر : ص 249 من هذا البحث.
المطلب الثاني: منهجه في الكتاب:

ألف ابن العريف كتابه شرحاً على كتاب "الجمل" للزجاجي، وكانت له سمة خاصة

شأكلت منهجه وطريقة الذي اتبعه في كتابه، وتجلت هذه السمة والطريقة في مقدمته التي كتبها لشرحه، حيث قال: "فشرحتم مجمله، وبيت علته وقررت بعده، وألنت شديدة، وأعربت بيوت شعره، وذكرت غريب قوله، وأوضحت إعجابه ومعانيه، وشاهد كل بيت فيه، ومن قائله، وما قيله، وما بعده، إذا أمكن، لم يكن غفلاً مجهولاً، ومعين الشاهد فيه، وتفسيره، والعلاع لدخوله، بألطف عبارة، وأحلى إشارة، وضافت إلى ذلك

ما ورد في معاني الأبيات من الحجاجيات والأخبار والكتابات".

ولعل ابن العريف في مقدمته هذه يشير إلى أنه يشرح من الجمل ما يحتاج - في نظره- إلى الشرح، مع ذكر العلل النحوية التي يمكن أن يعلل بها المسامين التي تتعلق في كل باب يشرحه، إضافة إلى شرح شواهده وإعجابها، وذكر ما فيها من الغريب، وبيان موطن الشاهد فيها، ومعاناه.

ومن هنا يمكن توضيح منهج ابن العريف في شرحة من خلال النقاط الآتية:

أولاً: طريقة في شرح كتاب الجمل

أ- ابتدأ ابن العريف شرحه بالبسملة، وليس من بداية كلمات الزجاجي في الجمل وهو قوله: "قال أبو القاسم الزجاجي: أقسام الكلام ثلاثة ...".

وقد ذكر أثناء حديثه عن البسملة معنى: "بسم الله الرحمن الرحيم"، وسبب تقديمه لعناها على إعجابها، حيث ذكر أن المعاني أجزى أن يقدم تفسيرها على اللفظ، واللفظ أجد أن يتقدم تفسيره على الإعراب، لأن الإعراب حلقة اللفظ الذي هو حامل الإعراب، واللفظ موضوع على المعاني، فكانت المعاني أولى بالتقدم منه، ثم استطاع لذكر جملة من الأمور النحوية والصرفية كان بإمكانه تأخيرها إلى مواضعها في أبواب الشرح.

(1) شرح الجمل ص 2.
(2) الجمل ص 1.
(3) انظر: شرح الجمل ص 2.
من ذلك ما ذكره في اشتتاق الاسم من خلاف بين البصريين والكوفيين موردًا بعض حججهم في ذلك، ثم استطرد بعد ذلك لذكر لغات الاسم، وذكر بعض الشواهد على ذلك(1) ثم ذكر أصل ألف الوصل في كلمة "اسم" وتكلم عن حركتها إذا كان الثالث مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، كما ذكر سبب حذفها من نحو: "بسم الله الرحمن الرحيم"(2)، كما تطرق لذكر حركة الباء في "بسم الله" ومعناها وعملها من الإعراب إلى غير ذلك من الاستطرادات في بعض الأمور النحوية والصرفية(3).

ب - لا يلاحظ القارئ أي فصل بين قول الزجاجي وابن العريف، فهو لا يقدم كلام الزجاجي ثم يعقب عليه، بل يدخل في الموضوع مباشرةً، ولكن كتبناهما مختلفين، وهي "أبو القاسم" فإن القارئ لا يستطيع أن يميز بين قولهما، إلا بمقارنة الكتبين "الجمل للزجاجي"، وشرحه لابن العريف، إلا أنه قد يخرج على هذه القاعدة في بعض المواضع، فيصدر كلامه بقوله: "قال أبو القاسم ابن العريف"، كما في النص الآتي: "قال أبو القاسم ابن العريف: وضع الاسم ليعمل فيه، نحو قوله: قام زيد، فقام أحدث الأعراب، وأحدث "زيد" الهمام"(4).

ثانيًا: طريقته في عرض الحدود

اهتم ابن العريف بذكر الحدود النحوية لأكثر الموضوعات الواردة في الشرح، إلا أنه لم يكن يلزم بذكر الحدود النحوية لكل ما يحتاج إلى حد، ففي باب "المبتدأ والخبر" لم يذكر حديثاً، مع أن أكثر التحويين درجوا على ذكر حديثاً(5).

وقد يذكر أكثر من حد للموضوع الواحد، ففي تعريف الاسم ذكر عدة حدود لعدد

من النحاة(6).

(1) انظر: المصدر نفسه ص 5.
(2) انظر: المصدر نفسه ص 8.
(3) انظر: المصدر نفسه ص 1.
(4) انظر: المصدر نفسه ص 4.
(5) انظر: المصدر نفسه ص 12.
(6) انظر: المصدر نفسه ص 45.
وقد يشرح الحد الذي ينقله عن العلماء، فعند إبراهيم أحمد ابن السراج،
وهو قوله: "وهو ما دل على معين مفرد غير مقترن بزمان محصل ماض أو مستقبلي"(1).
علق على هذا الحد، فقال: "فرق بينه وبين الفعل، وذلك المعين ينقسم قسمين: ما
دل على شخص "كزديد، وعمر" وما دل على غير شخص "كاليوم والليلة" .." (2).
ثالثاً: طريقته في عرض الخلاف بين النحويين
لم يكن ابن الفريد مهتمًا بذكر وجه الخلاف النحوي في مسائل الخلاف التي
ترفق لها إلا فيما ندر، وقد برئ أكثر النحويين على ذكر وجه اختلاف النحويين في
كثير من المسائل على نحو ما يظهر في الكتب المؤلفة قديمًا وحديثًا.
وإذا تصفح القارئ شرح ابن الفريد على كتاب الجمل، وجد أنه يحتوي بعض الآراء
الخليفية مع نسبتها لأصحابها في الغالب ولكنها قليلة جدا، فأكثر المسائل التي عرض لها
يذكر فيها رأيها واحدًا دون التطرق إلى الآراء الأخرى.
ففي باب المبتدأ والخبر مثلاً، ذكر أن الخبر برفع بالمبتدأ دون ذكر الآراء الأخرى في
هذه المسألة(3).
إلا أنه في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل الاشتقة هل هو المصدر
أو الفعل؟ ذكر ابن الفريد رأي البصريين في ذلك، ثم ذكر رأي الكوفيين، واختارت برأي
البصريين معللاً لذلك بأن المصدر على قول الكوفيين إن أحد من الفعل، فكيف يؤخذ من
شيء قد ذهب وتقصّى وتلاشي، وإن أحد من المستقبل، فكيف يؤخذ مما لم يأت، والحال
لا وجود له(4).
وقد يذكر ابن الفريد - عند حديثه - عن مسألة من المسائل الخلافية أنها تحتم عددا
من الوجه، ولكنه عند الشرح يذكر عددًا أقل، ففي حديثه عن "ما في (قلما) في قول

(1) الأصول 36/1.
(2) شرح الجمل ص. 46.
(3) انظر: المصدر نفسه ص. 43.
(4) انظر: المصدر نفسه ص. 162.
الشاعر:

صدّدت فأطْلِبَت الصُّدُود وقلما
وصالٌ على طُول الصُّدُود يودُوم(1).

ذكر أُها تحمل أربعة أوجه، حيث قال: "ففيه أربعة أقوال للتحويين:
قال سبيويه: أُها اسم في موضع رفع بـ "قل" و "وصال" مبتدأ، وما بعده خبر،
والمبتدأ وهو خبر صلة ما " والتقدير: قلما يدوم وصال؛ لأنه إذا أراد تقليل الدوام(2).
وقال المبرد: "ما " في "قل" صلة ملغاة، والاسم بعده مرتفع بـ "قل"، كأنه
قال: قل وصال يدوم على طول الصدود(3).

وقال بعضهم: "ما " في "قلما " رائدة ليصلح أن يلبيها الفعل الذي لم يكن ليصلح أن
يَلَبِيهِ بِغِير "ما " وإنما أول "قلما " الاسم. فقال: وقلما وصال لضرورة الشعر، ووجه
الكلام أن تقول: قلما يدوم وصال، فيما "قلما " الفعل دون الاسم "(4)
ولم يتبطر إلى
ذكر الوجه الرابع.

رابعا: طريقته في عرض الشواهد.

أخذ ابن العريف طريقته معينة في عرض الشواهد، ذكرها في مقدمته التي سبقت
الإشارة إليها أثناء الحديث عن منهجه في شرح الجمل، حيث ذكر أنه أغرى الشواهد التي
وردت في "الجمل" للزجاجي، وذكر غريب ما فيها، وذكر ما قبل الشاهد، وما بعده، إن
أمكن له ذلك، ولم يكن الشاهد غفلاً مجهولاً، وذكر معين الشاهد في كل بيت، وتفسيره
والعِلّة في مجيئه(5).

ويمكن تلخيص منهج ابن العريف في عرض الشواهد بالنقاط الآتية:

1- اهتم ابن العريف بذكر بحر البيت أولاً، وذكر ما دخله من التغييرات العروضية

(1) البيت من الطويل، للمرار الأسدي الديوان ص ٢٨٠، وهو في: ابن الشجري/٥٧٧/٣، والمغني ص ٣٠٤، والخزانة
(2) انظر : الكتيب ٣٦٠/١.
(3) انظر : المقتضب ٣٥٦/٤، وابن يعيش ٤٣/٣.
(4) انظر : شرح الجمل ص ٣٥٦.
(5) انظر : شرح الجمل ص ٣٣.
في بعض الأحيان.

كما اهتم بذكر موضوع الشهاد، وتفسيره، وذكر غريب البيت الذي ورد فيه الشهاد وإعرابه ومعناه.

2 - نسب الشواهد التي لم ينسبها الرجاجي، ففي باب التّهت استشهد الرجاجي

بشعر لم ينسبه، وهو قول الشاعر (3):

لا يُعَدُّن قومي الذين هُمُ سُمُ العُدام وأَفْنَاءُ الجُزَّر
والطُّبْيَسُونَ منَّاءَدَ الأَزِرٍ (1)

حيث نسبه ابن العريف للخرين بنت بدر (4).

3 - اهتم ابن العريف بذكر الروايات المختلفة للشهيد الذي يذكره الرجاجي، ففي قول الشعر:

سَرِيت بهم حِيَّةٌ تَكْلِفُ مَطْعِمَهُم
فَقَدَ ذَكَرَ بَنِي العَرِيفَ أَنَ البيت يَروى: مطوت هم، ويروى: ركاهم، ويروى غزتهم.

4 - وقد ذكر ابن العريف بعض أبيات المقطوعة التي استشهد الرجاجي ببيت منها، فعندما استشهد الرجاجي في باب "كان" على شبيه اسمها نكرة وخبرها معرفة بقول حسن:

______________________________
(1) انظر: شرح الجمل ص 270.
(2) انظر: المصدر السابق ص 271-276.
(3) انظر: الجمل ص 15.
(4) البيت من الكامل، للخرين بنت هفان، الديوان 29، وهو في: معاني القرآن للقراءة 100، والأصول 0/2، والمفسر 0/2.
(5) انظر: شرح الجمل ص 99.
(6) البيت من الطويل، لأمرئ الميس، الديوان ص 210، وهو في الكتب 0/2، والمفسر 0/2.
(7) انظر: شرح الجمل ص 274.
(8) انظر: الجمل ص 274.

25
кан سبیعة من بیت رأس يکون مراکبها عامل و مامع(1)

حيث ذكر ابن العريف عند شرائه لموطن الشاهد في البيت بعضاً من أبمات القصيدة(2).

وقد يذكر ابن العريف مناسبة الشواهد إذا دعت الحاجة إليها (3).

إلا أن ابن العريف لم يكن ملتزماً في منهجه الذي رسمه لنفسه في شرح الشواهد، فقد خرج عن هذه القاعدة في عدة شواهد، حيث إنه يذكر بجر البيت، ووضوح الشاهد فيه، ولكنه لا يذكر غريب البيت، ولا معناه ولا إعرابه، من ذلك استشهاده على عمل اسم الفاعل إذا كان معنى الحال أو الاستقبال بقول الشاعر:

بدأ لي آتي لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئاً إذا كان جائياً(4)

حيث اكتفى بذكر الشاهد فيه وتفسيره، دون أن يتطرق لعربيته ومعناه وإعرابه(5).

خامساً: الاختصار

قد يحتصر في بعض الفصول والأبوب الباشودة في كتاب "المجلِّل" وقد يغفل بعضها الآخر، ولا يشرح، ولكنه في المقابل يعلق على بعض ما جاء فيها بتعليقات مقتضبة، ليعوض عما أغفل ذكره، ففي باب "ابنية المصادر" لم يذكر ابن العريف مصدر: فعل يفعل، بضم العين في المستقبل، ولم يذكر مصدر فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل، ولم يذكر مصدر فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل، إلى غير ذلك من أبمات المصادر التي ذكراها الرجائي في الجمل (6)، ولكنه ذكر سبب جميع الفعل

(1) البيت من الواقف، لحسن بن ثابت، الديوان ص 18، وهو في الكتاب 149، والمقتضب 92.

(2) وروايه فيه: كان سلاقة من بيت رأس.

(3) انظر: شرح الجمل ص 183.

(4) انظر: المصدر نفسه ص 563.

(5) البيت من الطويل، لزهر بن أبي سلمى، الديوان ص 202، وهو في الكتاب 125/1، والخزانة 120/1.

(6) انظر: شرح الجمل ص 360- 361.

(7) انظر: الجمل ص 387-388.
الثالثي على ثلاثة أبنية، وهي: فعل، وفعل، وفعلًا(1).

سادسًا: الاستطراد

لم يحل شرح ابن العريف من الاستطراد في كثير من المواضع التي تطرق إليها، منها على سبيل المثال ما استطرد إليه في أوائل الكتاب عند إعرابه للبسمة، حيث تطرق إلى الألف في "بسم الله"، وذكر أولاً وصل جيء بما إلى النطق بالساكن، ثم ذكر أحكامها ومواعظ حذفها وحركتها، وسبب حركةها بالضم والكسر حين يخيل للقارئ أنه يتكلم في باب ألف الوصل والقطع (2).

وعند ذكره لعلامات الرفع ذكر أن الواو تكون علامة الرفع في الأسماء الخمسة واستطرد لذكر أصل "أب" (3).

وفي باب الظروف ذكر ابن العريف المصدر وأنه أصل الاشتقاق، وذكر في ذلك الموضوع كلاماً كثيراً حول أصل الاشتقاق(4).

---

1. انظر: شرح الجمل ص 358-359.
2. انظر: المصدر نفسه ص 67.
3. انظر: المصدر نفسه ص 72.
4. انظر: المصدر نفسه ص 157-158.
القسم الأول
مسائل الاختيارات

<table>
<thead>
<tr>
<th>المسائل النحوية</th>
<th>الفصل الأول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المسائل التصريفية</td>
<td>الفصل الثاني</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفصل الأول

المسائل النحوية
المعرـب والملبـي:

١ - عـلة دخـول الإعراب في الكلام

المختار عند ابن الغريق أن الإعراب يدخل الكلام حلياً للفظ، حيث قال: "أعلم أن المعاني أُجدر أن يُتقدم تفسيرها عن الفظ، واللفظ أُجدر أن يُتقدم على الإعراب، وذلك إذاً يكون في الفظ الذي هو حامل الإعراب، وهو أُجدر بالتقدم من الإعراب لأن الإعراب حلياً للفظ، ثم وجد الفظ موضوعاً على المعاني، فكانت المعاني أولى بالتقدم منتهى"(١).

مناقشة المسألة:

اختلاف التحويدين في علة دخول الإعراب في الكلام على قولين:

القول الأول: أن علة دخول الإعراب في الكلام، للدلالة على المعاني المختلفة، التي تعتري الكلام، وهو مذهب الجمهور(٢).

دليل هذا القول:

أن الأسماء لما كانت فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها أو صيغها ما يدل على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب للدلالة عليها(٣).

القول الثاني: أن الأعراب دخل الكلام حلياً للفظ، وهو مذهب قطرب(٤)، وهو اختيار ابن الغريق.

---

(١) شرح الجمل ص٢-٣.
(٢) لم يظهر أن من التحويدين من خالف في ذلك إلا قطرب، ولذلك لم تتردد في نسبته إلى الجمهور، ينظر في ذلك.
(٣) الإيضاح في علل النحو المرجعي ص٢٠، والإيضاح في علل النحو النحوي ص٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨/١، وشرح الكافية للمرضي ٥٧/١، والمعجم ٥٧/١.
(٤) المصادرين السبعة.
(٥) المصدرين السبعة.
(٦) وقطرب هو أبو علي محمد بن المتنبي، سنة ٤٩٧، انظر ترجمته في: أخبار التحويدين البصرة وعجم.

= ٣٠ =
أدلة هذا القول:

١ - أنه يوجد في كلام العرب أسماء متفقة في الإعراب، مختلفة في المعاني، ومن ذلك قولهم: إن محمدًا مختلد، وفعل زيدًا مختلد، وكان زيدًا أسد، فالأول إجابة، والثاني ترج، والثالث تشبه(١).

كما أنه يوجد في كلامهم ما هو مختلف إعرابه، ومتفق معناه، ومن ذلك قولهم ما زيد قائماً، وما زيد قائم، فهو كان الإعراب للفقر بين المعاني المختلفة؛ لوحج أن يكون لكل إعراب معين مختلف يدل عليه، ولا يزول إلا بزواله(٢).

٢ - أن الاسم في حال الوقف عليه يلزم السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون - أيضاً -؛ لكان يلزم الإسكان في الوقف والوصل، وكانا يبطون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحرير، جعلوا التحرير معاقباً للإسكان، ليغتند الكلام(٣).

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور، من أن الإعراب داخل الكلام؛ ليدل على المعاني المختلفة؛ لأنه لو كان دخول الإعراب في الكلام لتحليلة اللفظ لجاز رفع المفعول مرة، ونصبه مرة أخرى، وقد رفع المضاف إليه؛ لأن القصد هو أن تعاقب الحركة السكون، ليعتند الكلام(٤)، وهذا يعني أن أي حركة جاء بها المتكلم فهو غير مهر بما؛ لأنه مجرد، إذ المعنى لا علاقة له بالإعراب(٥).

وانظر : الإيضاح في عمل النحو ص ٣٩، واللباب ٥٥/١.
(١) انظر : المصدر السابق ص ٧٠٠.
(٢) انظر : المصدر السابق ص ٧٠٠.
(٣) انظر : المصدر السابق ص ٧٠٠.
(٤) انظر : الإيضاح في عمل النحو ص ٧١.
(٥) انظر : الإيضاح في عمل النحو ص ٧١، واللباب للعكيري ص ٥٦/١.
1- علة بناء الفعل الماضي على الفتح

المختار عند ابن العريف أن علة بناء الفعل الماضي على الفتح لمضارعته المضارع
للاسم، حيث قال: "بنى الفعل الماضي على الفتح؛ لأنه لم يخرج من أصله، وميضارع
الفعل المستقبل؛ فلذلك لم يعرب، وبنى على الفتح لبعض مضارعته المضارع لاسم الفاعل،
وهو الفعل المستقبل، نحو: يقوم؛ ولوقوعه موقع الجزاء، نحو: إن قمت قمت"(1)، ثم نقل
رأى البصريين والكوفيين، حيث قال: "لكن لما كان في الماضي بعض المضارعة، وذلك
أنك تقول: هذا رجل ضرب، كما تقول: هذا رجل ضارب، فضارع الماضي اسم
الفاعل، وهو ضارب في الصفة التي اشتق منها، وهو الضارب، ولذلك أعطي أخف
الحركات، وهو الفتح، هذا قول البصريين..."(2).
ثم نقل رأى الكوفيين، ثم قال: "وأقول قول البصريين؛ لأن الماضي قبل المستقبل،
فنبأه وقع قبل أعراة المستقبل"(3).

مناقشة المسألة:
اختلاف النحوين في علة بناء الفعل الماضي على الفتح على قولين:
القول الأول: أنه بنى على الفتح؛ لأنه ضارع الاسم بعض المضارعة، وهو مذهب
البصريين(4).

أدلة هذا القول:
1- أن الفعل الماضي بنى على الفتح لمضارعته المضارع للاسم في بعض المواضع،
حيث إنه يقع خبراً، نحو: زيد قائم، ويكون صفة، نحو: مررت بجل قام، فقع موقع الاسم:"قائم."
２ - أن تحرّكه بالفتح يجعل له مزية على فعل الأمر ؛ لأنّ المتحرك أمك من الساكن.

３ - أن الفتح أخف من الضم والكسر(1).

القول الثاني: أن الفعل الماضي بين على الفتح ؛ لأن تحرّيك الماضي عند إظهار علامة الاثنين والجمع ، نحو : قاما ، وقاموا ، أوجب حركته ، وكانت حركته الفتح ؛ لأنه أخف الحركات ، وقد نسب ابن العريف هذا القول للكوفيين(2).

دليل هذا القول:
أن الفتح هو أخف الحركات ؛ ولذلك كانت حركته الفتح(3).

الترجيح:
يظهر أن الراحج ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف أن علة بناء الفعل الماضي على الفتح لمضارعته للاسم بعض المضارعة ، ولأن الفتح يجعل له مزية على فعل الأمر المبين على السكون لما يأتي:

１ - أنه لم بين على الكسر ؛ لأن الجر لا يدخل الأفعال أصلاً سواء كان عارضاً أم لازماً(1).

２ - أنه لم بين أيضاً على الضم ؛ لأن بعض العرب يتجزي بالضمة عن الواو ، فيقول في قاموا : قام(4) ، كما قال الشاعر :
fell أُن الأطباء كان حُرَّي و كانَ مع الأطباء الآسأت(5).

(1) انظر : ابن يعيش 7/5 ، والتصريح 54/1.
(2) انظر : شرح الجمل ص. 126.
(3) انظر : المصدر السابق.
(4) انظر : ابن يعيش 5/7.
(5) انظر : المصدر السابق.
(6) البيت من الواو الف ، لم يعرف قائله ، وهو في الإنصاف 385/1 ، ابن يعيش 7/5 ، والمجمع 195/1، والجزانة 229/5.
حيث اجتزأ بضمة "كان" عن "كانوا".

۳— أن التعليل بخفة الفتح موجودة عند كلا المذهبين.

۴— أنه لو بني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات كما بيق في البيت;

ولذلك عدل عن الضم مخافة الالباس، فلم بيق إلا الفتح، فبني عليه (۱).

(۱) انظر : ابن بعيش ۷/۵.
1-3: الأصل في فعل الأمر

المختار عند ابن العزيز أن فعل الأمر مبني على السكون، حيث قال: «بني فعل الأمر على أصل ما يجب من الأفعال؛ لأنه لم يضاف المضارع بوجه، فبقي على أصله، وأصل الأفعال البينة على السكون، نحو: ضرب، وضرب فما فيها من الضعف والشبه بالحروف»(1).

مناقشة المسألة:
اختفى التحويض في فعل الأمر على قولين:
القول الأول: أن فعل الأمر مبني على السكون، وهو رأي البصريين(2)، وهو ما اختاره ابن العزيز.

أداة هذا القول:
(1) الدليل العقلي، حيث استدلوا على أن الأصل في الأفعال أن تكون مبينة، والأصل في البينة أن يكون على السكون، وما أعرب عن الأفعال، أو بني منها على فتحة، فذلك لمشاهدته للأعمال، وليس بين فعل الأمر والأسماء مشابهة، فكان باقياً على أصله في البينة(3).
(2) الإجماع حيث استدلوا به على أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال، كـ

: نزال، مبني؛ لأنه ناب عن فعل الأمر بإجماع منهمّ(4).

ومنه قوله الشاعر:

ولئمغ حشرّ الدّرّع أنت إذا دعّيت ترزال وج في الدّرّ(5).

(1) شرح الجمل ص: 16.
(2) انظر: الإنصاف ٢/٢٤٦، ابن يعيش ١/٣١٥، الارشاد ١/٨٨، الجمع ١/٥٩.
(3) انظر: الإنصاف ٢/٣٤٧، ابن يعيش ٢/٢١.
(4) انظر: الإنصاف ٣/٥٣، والتفاق المنصراً ١٢٢.
(5) البيت من الكامل، لبهمن بن أبي سلمى، الديوان ص ٥٤، وهو في: الكتب ٣/٢٧١، والمقننات ٣/٣٧٠، وابن الشهري ٢/٣٥٤، والإنصاف ٢/٥٣٥، ورواية فيه:

: ولدت أشجع من اسماء إذ
وابن يعيش ٢/٣٦، والحزانة ٦/٣١٨.
قول الثاني: أن فعل الأمر معرًب بظهور بلام محدود، وهو رأي الكوفيين١ والأخفشي٢، واحتجار ابن هشام٢.

أمثل هذا القول:

(1) نبأ السماء. حيث استدلوا به على أن الأصل في (فعل) : لتنفعل٢؛ لورود ذلك

in the Quran and poetry, it's the first and last line of the verse. 

В прочитывании 

في القراءة من قرأ بالباء٦، ومن الحديث قوله - صلى الله عليه وسلم -:

وَلَتَرْزَعَ وَلَوْ بِشَوَكَة٦.

ومن الشعر، قوله:

(2) إنظر: الإنصاف 2/54، وباب يعيش 7/61، والإرشاد 1/315/5، والجمع 1/59.

والأخفشي هو سعيد بن معاذ المخاشي مولى بن معاذ بن دارم من أهل بلغ، سكن البصرة وقرأ النحو على سبأويه، توفي سنة 281 هـ، انظر: في ترجمته: أخبار التحويين البصريين ص (100-105) ، وإشارة التعبين ص 131 ، وبعض الرواة 1/59.

(3) إنظر: المعجم ص 300.

وابن هشام هو: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الحنبلي، توفي سنة 761 هـ، انظر ترجمته في: ترجمة الرواة 2/48/5، وله من الآثار 5/465.

(4) إنظر: أسرار العربية ص 318، والمسائل الحالية ص 120، وباب يعيش 7/61.

(5) ينس: 58، والقراءة في النحو 1/13، والنشر 1/285.

(6) رواه الإمام أحمد في المسند 4/494، ورواه فيه (ح) قرره ابن لم تجد إلا شوكة٦، ورواه البخاري في كتاب الصلاة، باب وحجب الصلاة في البيات 1/117، ورواه فيه (ح) (يبره ولو بشوكة٦)، ورواه أبو داود في السنن في كتاب الصلاة، باب في الرجل يصل في قومين واحد، 1/416، ورواه فيه (ح) (يرزقه وله بشوكة٦)، ورواه مسلم في كتاب الفقه 1/2، ورواه فيه (ح) (وزره على ولت بشوكة٦).

وعلى هذه الروايات لا شاهد فيه للعامة على أن الأصل في فعل الأمر للمخاطب أن يكون معرفاً بضرورة بلام محدود، بل يدلل ظهورها مع فعل المخاطب في الحديث الذي رواه. للاستنادا، انظر: الإنصاف 2/525.
لِقتَمَّنَتْ يَابَنَ حِيْرٍ قَرْشَٰٰٔ فَفَتَّى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِيِّينَ
فَدُلِّ الْجَلِّةِ أَنَّ الأَصِلَ فِي فَعْلِ النَّهَى أنَّهُ بِاللَّهِ إِلَّا أَنَّهُ مَتْنُ هُذِهِ فِي
كِلَامِهِمِّ وَجَرِيَّ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ؛ أَسْتَطِلُّا مَجِيِّ اللَّهِ فِيْهِ مِعَ كِتَأَةِ الإِسْتَعْمَالِ فَحَذَفُوهَا فِي
حَرَفِ المَضَارِعَةِ تَحْفِيظًا وَمَا حَذَفُ لِلْتَحْفِيظَ فَهُوُ فِي حُكْمِ المَلْفَوْزِ فَهُوَ فِيْنَ فَعَلَ الأَمْرِ
مَعَّرَبًا بِحَزُوْمًا بِذَلِكَ الحَرَفِ المَقْدُرِ.

(٢) الْدِّلِيلُ العْقَلِيِّ، أَحْسَنَ أَنْ يَشْتَدَّ بِإِجْمَاعِهِ مِنْ أَنْفَٰسِهِ، وَأَلْهَمَّ أَسْحَالُ الْشَّيْءِ عَلَى
ضَدِّهِ، وَهُوَ فَعَلُ النَّهَى لِإِجْمَاعِهِ مِنْ إِرَاءَتِهِ؛ أَلْهَمَّ يَحْلُوُنَّهُمْ عَلَى ضَدِّهِ، كَمَا
يَحْلُوُنَّهُمْ عَلَى نُظُورِهِ.

الترجيح
يُظهِرُ أَنَّ الْرَّاجِحَ أَنَّ وَهْبَتْ إِلَيْهِ الْبُصِرَيْنِ وَأَخْتَارَهُ إِنْ أَرَادَ النَّعْمَةَ؛ لَكِنَّ مَا أَسْتَدِلَّ بِهِ
الْكُوفِيُّ نَمَّ أَيْدِلَةَ أَنْ فَعَلَ الأَمْرِ مَعَبْرَ بِحَزُوْمٍ بَلَامٍ مَخْتَوْفٍ مِنْ عَدَةٍ أَوْجَهَهُ،
مِنْهَا أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ الأَمْرِ بِحَزُوْمًا بَلَامٍ مَخْتَوْفٍ لِْبِرْقِ حَرَفِ المَضَارِعَةِ، كَمَا بَقَى فِي
قُوَّةِ الشَّاعِرَ:

مَهْدُوُّ تَفْقِيْرِ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسِ
إِذَا مَا خَفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَٰٔٔ(٤)

---

(١) البيت من الحكيف، لم يعرف قائله، وهو في: الإنصاف ٢/٥٢٥، والمغنى ص ٣٠٠، وروايته فيه:
فتقى حوائج المسلمين

(٢) التصريح:

وقد صلى حوائج المسلمين

(٣) المصدر نفسه ٢/٤٤٨، برواية المغني، والخزانة ٩/١٤،

(٤) البيت من الوافز، مختلف في قائله، وهو في: الكتاب ٣/٦، والمفتضب ٢/١٢٦، والأصول ٢/١٩٥، والشجيري ٢/١٥١، والأنصاف ٢/٣٠٥، والغزالي ٢/٢٥٧، ونسبه ابن هشام لأبي طالب عم النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم - في شذور الذهب ص ٢٩٧، ونسبه إلى حسان، نسب إلى الأعشى، نسب: الخزانة ٩/١٤، والبلبل: العداوة، والبلبل: الحقد،

فالما حذف حرف المضارعة، تغيرت بنية الفعل، وتحول إلى البناء؛ لأنه ليس مثة مشاهدة بين الفعل والاسم، ليكون معرباً.

ومنها أن ما ذهب إليه من أن الاسم حذف في الأمر لكثر الاستعمال يتوجب عليه أن يختص الحذف بما أكثر استعماله دون ما يقل، وليس الأمر كذلك؛ لأنه قد تحذف مما يقل استعماله، نحو: احترحم (1)، وما شابه (2)، ثم لو سلم أن الأمر ما ذهب إليه، فإنه قد تضمن معين لام الأمر، وهذا يعني أنه قد تضمن معين الحرف، وإذا تضمن معين الحرف، وجب أن يكون مربعاً (3).

ومنها أن ما استدلوا به على أن فعل الأمر م funkción معنا جملة على فعل النهي لإجماعهم على أنه معرب مجزوم مرود، - أيضا -؛ لأن فعل النهي أشبه الاسم لوجود حرف المضارعة في أوله، فاستحق بذلك أن يكون مربعاً.

وأما فعل الأمر، فليس فيه ما يوجب الإعراب؛ لأن علة الإعراب أصل أو شبه، فكان باقياً على أصله، وهو البناء (4).

ومنها أن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة موجوداً كانت العلة موجودة، ومادامت العلة ثابتة كان حكمها ثابتًا، وإذا حذف حرف المضارعة - ولا خلاف في حذفه في محل الخلاف، وهو علة الإعراب - زالت العلة، وإذا زالت العلة زال حكمها، فرجع الفعل إلى أصله وهو البناء (5).

(1) انظر: الابصاف 2/542، والمسائل الخلافية ص 120، وابن يعيش 7/62.
(2) احترحم القوم: اجتمع بعضهم إلى بعض، واحترحمت الأدب: اجتمعت وبركت، انظر: التلام: حكم.
(3) انظر: الابصاف 2/400، وأسوار العربية ص 320، والتالف النصرة ص 126.
(4) انظر: الابصاف 2/541، والتالف النصرة ص 126.
(5) انظر: الابصاف 2/442.
(6) انظر: الابصاف 2/542، وأسوار العربية ص 320، والمسائل الخلافية ص 121، والتالف النصرة ص 126.
(7) انظر: المصادر السابقة.
1 - علة إعراب الفعل المضارع

المختار عند ابن العيزري أن الفعل المضارع أعرب لمشاهته للاسم، حيث قال: "إلا أن المستقبل أعرب لمضارعته للاسم"(1).

مناقشة المسألة:

اختلاف البصريون والكوفيون في علة إعراب الفعل المضارع على قولين:

القول الأول: ذهب البصريون إلى أن علة إعراب الفعل المضارع مشاهته للاسم(2).

أدلة هذا القول:

1 - أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص(3).

2 - أنه تدخل عليه لام الابتداء، نحو: إنَّ زيداً ليقوم، كما يقال: إنَّ زيداً لقائم، فدل دخول لام الابتداء عليه على مشاهته للاسم(4).

3 - أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكوناته، نحو: يَضْرِب، فإنه على وزن ضارب(5).

القول الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن علة إعرابه لأنه دخلته المعاني المختلفة(6)، والأوقات الطويلة(7).

(1) شرح الجمل ص. 16.

(2) انظر: التبصرة للصمبري 77-76/1 ، والإنساف 2/49-50 ، واللباب للعكبري 2/21-22.


(4) انظر: المصدرين السابقين.

(5) انظر: المصدرين السابقين.

(6) انظر: المصدرين السابقين.

(7) انظر: الإنساف 549/2.
أدلة هذا القول:

١ — أن الإعراب في الفعل المضارع يفرق بين المعاني، وذلك كما في نحو: "لا تأكل السماك وتشرب اللبن" (١)، إذا حزم الثاني كان له معنى، فإذا نصب أو رفع كان له معنى آخر (٢).

٢ — أنه تدخله الأوقات الطويلة، حيث إن المستقبل وقته طويل لا يدرى مع حصوله (٣).

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون، واختاره ابن العريف، من أن علة إعراب الفعل المضارع هي مشاكله لاسم؛ لما يأتي:

١ — أن الفعل المضارع يشبه الاسم من حيث الشيء والتخصيص، فكما أن الاسم إذا كان شائعاً يخصص ، نحو: رجل، فإنه يصلح لجميع الرجال، وإذا دخلته الألف واللام اختص برجل يهينه، وكذلك الفعل المضارع، نحو: يقوم، يصلح للحال والاستقبال، وإذا أدخلت عليه السين أو سوف، اختص بالاستقبال (٤).

٢ — أنه تدخل عليه لام الابتداء، كما تدخل على الاسم، في نحو: إنّ زيداً ليقوم، وهذه اللام لا تدخل على فعل الأمر، والفعل الماضي (٥).

٣ — أن استدل الكوفيين بأن الفعل المضارع أعراب، لأنه تدخل عليه المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة مردود من وجهين:

أحدهما: أن دخول المعاني المختلفة عليه يمكن مدة بالحروف، فإنما تدخلها المعاني المختلفة، ومع ذلك فإنهما مبنية، نحو: "أنه" فإنهما تصلح للفهم، والعرض والتمييز (٦).

(١) اللباب ٢٠/٢.
(٢) انظر المصدر السابق.
(٣) انظر: الإنصاف ٤٩/٢.
(٤) انظر: الإنصاف ٤٩/٥، وأسرار العربية ص ٢٦، واللباب ٢١/٢.
(٥) انظر: المصادر السابقة.
(٦) انظر: الإنصاف ٥٥٠/٢، واللباب ٢٢-٢٢/١.
والثاني: أن وقت الماضي أطول من وقت المستقبل، وهو مع ذلك مبني، كيف يكون المستقبل الذي وقته دون وقت الماضي معرفًا، فلو كان طول الزمن يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معرفًا (١).

٤٠— كما أن استدلال الكوفيين في نحو: لا تأكل السَّمك وتشرب الّبن، باختلاف المعنى لاختلاف الإعراب يمكن ردًّا بأن اختلاف المعنى حاصل بالإعراب، لا بعدم الإعراب، لأنهم لو أسكنوا الفعل "تشرب" في هذه المواضع كلها لعرف المعنى بدليل آخر، فالواقد تكون للعطف في: لا تأكل السَّمك وتشرب الّبن، فيحتمل العطف على لفظ الفعل الأول، فيكون فيهاً عنهما جميعًا، في حالة الاجتماع والانفراد، ويكون الجزم على تقدير: ولا تشرب الّبن، ويحتمل أن يراد العطف على الموضوع ومعنى الجمع ولا يصح ذلك إلا بارادة "أن"، ليصير المعنى: لا تجمع بين آكل السَّمك وتشرب الّبن، ولو ظهرت "أن" لفهم المعنى بدون الإعراب (٢).

(١) انظر: الإتصاف ٢/٥٥٠.

(٢) انظر: اللباب ٢/٢٢.
1-5: صلاحية الفعل المضارع للحال والاستقبال


مناقشة المسألة:

اختلاف التحويون في جميع الفعل المضارع للحال والاستقبال على خمسة أقوال:

القول الأول: أن المضارع صالح للحال والاستقبال، وهو مذهب الجمهور (٢)، وهذا ما اختاره ابن العريف.

دليل هذا القول:

أن الفعل المضارع يكون شائعًا في خاصية، كما أن الاسم يكون شائعًا في خاصية، فالفعل: يذهب، يصلح للحال والاستقبال، فإذا قيل: سوف يذهب، اختص بالاستقبال، فاختص بعد شيعته، كما أن الاسم يختص بعد شيعه، نحو: رجل، فإنه يصلح لجميع الرجال، فإذا قيل: الرجل اختص بعد شيعته (٣).

القول الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل، وهو مذهب الزجاج (٤).

(١) شرح الجمل ص ١٦١.
(٢) انظر: الكتاب ١٢، والإيضاح في عمل التحويص ص ٨٨، والإنصاف ٣، والبيسأت ١/ ٦٢، والتزيل والتكميل ١/ ٧٤، والتشابه ٥، والمراجع ١٢، والمعلم ١/ ٣١، والمراجع ١/ ٣١.
(٣) انظر: المصادر السابقة.
(٤) انظر: التزيل والتكميل ١/ ٨١، والتشابه ٣، والمراجع ١/ ٣١، والزجاج، أبو علي إسحاقي بن إبراهيم بن السري بن سهل التحويص، ت سنة ٣٢١، وقيل سنة ٣٢٧، وقيل سنة ٣٣٦، انظر ترجمته في: أخبار التحويين البصرة، ص ٨١، وإياب الرواة ١٩٤/ ١، واللغة ٤١١/ ٤٤١.
أدبلي هذا القول:

ان فعل الحال؛ لقصره لا يمكن أن يكون له صيغة تعبير عنه. 

(1) أنه يقدر ما ينطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا.

أن فعل الحال ليس له صيغة تخصه، وليس من موجود في كلام العرب إلا وله صيغة تخصه، ولا يوجد في كلامهم شيء ليس له إلا اللفظ المشترك.

(3) القول الثالث: أنه أصل في الحال فرع في الاستقبال، وهو مذهب أي علي الفارسي، وله قال أبو بكر بن مسعود أبو ركب.

دليل هذا القول:

أن اللفظ إذا صلح للقرب والبعيد، كان القريب أحق به، ومن ذلك قولهم: زيد وأنت قنتما، فغلب المخاطب على الغائب؛ لأنه أقرب إلى المتكلم منه، فكذلك ينبغي أن يكون المضارع بالحال أحق منه بالمستقبل؛ لأن الحال أقرب من المستقبل.

(4) القول الرابع: أنه لا يكون إلا للحال، وهو مذهب ابن الطراوة.

دليل هذا القول:

أن المضارع لا يكون إلا للحال، حيث وقع حيث إن العرب لا تخبر بالمستقبل عن

(1) انظر: الإيضاح في عجل النحو ص 77، والتذيل 81، والمعجم 31/1.

(2) انظر: المصادر السابقة.

(3) انظر: المسائل العسكرية ص 99، والإنساص 549/2.

وفاطر الفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أيان الفارسي الفسوي، توفي سنة 377 هـ.

انظر ترجمته في: إبلة الرواية 1/300، ومعجم الأدباء 2/1413.

(4) انظر: التذيل 1/85، والارشادات 3/5، والمعجم 37/1.

وأبو أبي الربك، هو أبو ذر مصبع بن محمد بن مسعود الحشيسي الأدنسي الجبائي، سنة 604، انظر ترجمته في: اللغة 2/287، وحدود الأعراف 2/465.

(5) انظر: المسائل العسكرية ص 101، والتذيل 86/1، وتعليقات الفراء 101.

(6) انظر: تطهير الفكر ص 94، والبسيط 242/1، والتذيل 87/1، والارشادات 5/5، والمعجم 31/1.

المبتدأ إلا إذا كان مؤكداً بناءً، أو كان عاماً، فمن وقوع المستقبل خبراً عن المؤكد بناء،

قوله - تعالى - 

ومن وقوع المستقبل خبراً عن المبتدأ العام، قول الشاعر:

وكلُّ أناس سوف تدخل بَينِهِم دُوَّرِيهِهِ تَصَنَّفُ منها الأناَّلِْ(١).

وإذا عري من التوكيد أو العوم، لم يجز عنده ذلك، لا يقال: زيد سيقوم، ويجوز: زيد يفعل، فدل على أنه حال، وذكر أنه إذا وجد في كلامهم: زيد يقوم غدا، فمعناه: زيد ينوي، أو يريد؛ لأن قيامه غداً(٢).

القول الخامس: أنه أصل في الاستقبال، فرع في الحال، وهو مذهب أبي بكر بن طاهر(٣).

دليل هذا القول:

أن أصل المضارع أن يكون للمستقبل، بكونه أسبق الفعلين، فهو أحق بالمثال، وبت

العرب الحال على لفظه؛ لقربه، وأنه لم ينقض(٤).

الترجيح

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور واختاره ابن العريف، لأن ما استدل به

أصحاب الأقوال الأخرى مردود من عدة أوجه:

____________________________

(١) مريم : ٩٦

(٢) البيت من الطويل ، للبيد بن ربيعة ، الدبيوان ص ١٤٥ ، وشرح الأبات المشكلة الإعراب ص ٤٢٦ ، وابن الشجري ٣٢/٤، ٣٧٠/٣، والخزانة ٦/١٥٩ -١٦١ ، والدوهيّة : تصغير داهية ، وهي الأمر المذكر العظيم ، انظر : اللسان : دها.

(٣) انظر : البسيط ٢٤٣/١، والتذئيب ٨٣/١.

(٤) انظر : التذئيب ٨٢/١، والارشاف ٥/١، والمعجم ٣٢/١.

(٥) وابن طاهر، هو أبو بكر، وقيل: أبو عبدالله محمد بن طاهر العامري الغرناطي، كان حيا سنة : ٥٩٠، انظر ترجمته في : اللغة ١١١/١٢١.

(٦) انظر : التذئيب ٨٦/١، والمعجم ٣٢/١.
منها أن ما استدل به أبو علي الفارسي على أن الأصل في المضارع أن يكون للحال; لأنه أقرب مرود بأنه يتخصص بالحرف للحال، نحو: إن زيدا ليفعل، كما أنه يتخصص - أيضاً - للاستقبال بأحد حروف الاستقبال، كالسين، وسوف (1). ومنها أن ما استدل به ابن الطراوة على أن المضارع لا يكون إلا للحال بديل أن العرب لا تخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان عاماً، أو مؤكداً فإن مرود - أيضاً - بأن العرب قالت: زيد سيفعل (2)، وكذلك بقول الشاعر:

فلما رأته أمنًا هان وجدها
فأخبر عن المبتدأ بالمستقبل، بغير عموم ولا توكيد، وأما ما ذكره من أنه إذا وجد ما يفيد الإخبار بالمستقبل عن المبتدأ، فهو على تقدير، ينوي، أو يريد، فهو مرود بقوله - 

تعالى: 

وما تُدْرِي فَنَسَمَّى تَحَكُّسْبَ غَدًا (4)؛ لأن المعنى: أن النفس ليست تدري ما كسبها غداً (5)، فإن قال: التقدير: تنوي الكسب غداً، فهو مختلف للمعنى؛ لأن الإنسان يدري ما ينوي، وقد يجعل ذلك، أو لا يحسن، وإنما الذي لا يدرى ما يقع في غد (6).

ومنها أن ما استدل به الزجاج على أن المضارع لا يكون إلا للمستقبل؛ لأنه ليس للحال صيغة لقصره، مرود بأن مرادهم بالحال الماضي غير المتقطع، وليس (الآن) الفاصل بين الماضي والمستقبل (7).

وقد قال سيبويه في المضارع المراد به الحال: »و لما هو كائن لم يتقطع« (8). كما أن استدلاله على نفي الحال بأنه لا يوجد له صيغة تخصه؛ لأن المشترك لا يوجد في كلهم

(1) انظر: التدليل 86/1.
(2) انظر: المصدر السابق.
(3) البيت من الطويل للنمر بن تولب، وهو في جمهرة أشعار العرب ص 547، والتذليل 83/1.
(4) لفمان: 34.
(5) انظر: التدليل 84/1.
(6) انظر: البسيط 243/1.
(7) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 128/1، وشرح التسهيل لابن مالك 18/1، والتذليل 82/1.
(8) الكتب 12/1.
مردود- أيضا- بأنه قد وجد ذلك في كلامهم، وهو لفظ ( رائحة )، فإما تقع على جميع الرواين، ولا اسم لها إلا ذلك اللفظ المشترك(1)。

ومنها أن ما ذهب إليه ابن طاهر من أن الأصل في المضارع أن يكون للمستقبل؛ لأنه أسبق الفعلين، مردود بأنه لا يلزم من سبق المعنى سباقة المثال(2)، وقد ذكر أبو إسحاق الرجاح أن أسبق الأمثلة مثل الماضي(3).

ولذا فإنه لما شاهد الفعل المضارع الأسماء فأعرب إعراها، قوي وجعل بلفظ واحد يقع معنى عملا له على شبه الأسماء، فكما أن من الأسماء ما يقع بلفظ واحد لمعان كثيرة، نحو: العين التي بصرف بها، وعين الماء، وعين الركبة، ... فكذلك الفعل المضارع يطلق ويراد به الحال والمستقبل ما لم يخصص بقرينة تبين المقصود منه(4).

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور 128/168، والتدفّل 82/1.
(2) انظر : التدفّل 86/1.
(3) انظر : المصادر السابقة.
(4) انظر : الإيضاح في علل المحوص 87.
1- دلالة حروف اللين في التثنية والجمع على الإعراب

المختار عند ابن العريج أغا دلائل على الإعراب ، حيث قال :

"العلامات غير الإعراب ، والإعراب : البيان ، والمفعول من الفاعل من المفعول ، وال مصدر والحال والتمييز ، والأصل في هذا أن الحركات الثلاث لما كان يجمعها الاسم الواحد ، وأردنا التثنية والجمع كانت حروف اللين دالة عليها ومؤخرة منهما". 

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في حروف اللين في المبني وجمع المذكر للسالم على سنة أقوال:

القول الأول : أن الألف والواو والباء في المبني وجمع المذكر للسالم حروف إعراب،

وهو مذهب البصريين (٢) ، و اختياره الأعلم الشمترلي (٣) ، وأبو حيان (٤).

دليل هذا القول :

أما لما زيدت بمعنى التثنية والجمع ، صغيرة من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المفعول ، فصارت مبتدلة للإعراب في : قائمة ، والألف في حقيقية ، فكأنه أن النتاء والألف حرف إعراب ، فكذلك هذه الحروف ها هنا (٥).

(١) شرح الجمل/ ١٤٨،

(٢) انظر : الكتب ١٨-١٧ /١٦ ، والإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ ، والإضافات ٣٣/١ ، والباب للعكبري.

(٣) انظر : التدريب ١٢٩/١ ، والمساعد ٤٧/١ ، والمعجم ٥٨/١.

(٤) والأعلم هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي ، من أهل تلمذة ، ت سنة ٤٤٦ هـ ، انظر ترجمته في : إشارة الرواة ٢٥/٤ ، وإشارة التبعين ٣٣٢ /٤ ، واللغة ٢٤٦ /٤،

انظر : التدريب ٢٦٤/١ ; والارتفاع ٣٠٢/١ ، والارتفاع ١٩٣/١.

(٥) أبو حيان هو : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي ، من المصري ، توفي سنة ٧٤٥ هـ ، انظر ترجمته في : إشارة التبعين ٢٩/٤ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٢/٢ ، وهديه العارفين ١٥٢/٦.

انظر : الإيضاح في علل النحو ص ١٣٣ ، وعلل النحو لابن الأوراق ١٣٢ ، والإضافات ٣٤/١ ، والباب للعكبري ١٣٩/٤ ، وشرح الكافية للمرض ٨٧/١.
القول الثاني: أن هذه الحروف بمنزلة الحركات في أعلاه إعرابًا، وهو مذهب الكويتيين(1)، ول إليه ذهب أبو علي قطب بن المستنير(2)، ونسب إلى الزجاج(3)، والزجاجي(4)، وطائفة من المتأخرين(5)، منهم ابن مالك(6).

دليل هذا القول:
أنا أنتغير كتعبير الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تنغير ذواها عن حالا؛ لأن حروف الإعراب لا تنغير ذواها عن حالها، فدخل ذلك على أعلاه بمنزلة حركات الإعراب(7).

(1) انظر: الإيضاح في علل النحو ص30، والإنصاف ص31/1، واللباب للعكيري ص16، وابن بعيش 140/4، وشرح الكافية للرضي ص86/1، والتفايل 299/1، والانرشاف 264/1.

(2) انظر: الإنصاف ص31/1، واللباب للعكيري ص16، والتفايل 299/1.

(3) انظر: التفهيل 299/1، والانرشاف 264/1، والصلاة 157/1.

(4) انظر: المصادر السابقة، وانظر: الجمل في النحو ص3-5، إلا أنه قال في الإيضاح في علل النحو ص13.


137: انظر: التفهيل 299/1، والانرشاف 264/1، والصلاة 157/1.

(6) انظر: شرح التسهيل لأبي مالك ص75/1.

وأبي مالك: هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني النحوي، ت سنة 772، وانظر ترجمته في: إشارة التعجيل ص30/1، واللغة ص201، والتبديل 1/160.

(7) انظر: الإيضاح في علل النحو ص132، وعلل النحو لأبي الوراق ص167، والإنصاف ص33/1، والإنساط ص32/34.
القول الثالث: أن هذه الحروف تدل على الإعراب، ولا حروف إعراب، وهو مذهب الأخفش (1)، والمبرد (2)، والمازبي (3)، والريادي (4)، وهو اختيار ابن العريف.

أدلة هذا القول:

1 - أبا الواسع، لما احتل معنى الكلمة بإسقاطها، كإسقاط الضمة من دال: زيدٌ في نحو: قام زيدٌ، من غير حركة.
2 - ولو أن حروف إعراب كالدائم من زيدٍ، لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قبل قام زيدٌ، من غير حركة، وهي تدل على الإعراب؛ لأنه إذا قيل: رجلان، علم أنه رفع (5).

القول الرابع: أن الإعراب بالتغيير والانقلاب في حالٍ النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع، وهو مذهب الحرمي (6)، واختاره ابن عصفور (7).

انظر: المقتضب للمربي 154/2، والإيضاح في عمل النحو 131، والإنصاف 93/1، والباب للعكيري 33/1، وشرح الكافية للمرضي 87/1، والتذليل 294/1.

(1) المبرد هو: أبو الوليد محمد بن يزيد بن عبد الراحمان، وقيل: المازبي، ت سنة 785 هـ، انظر ترجمته في: أخبار النحوين البصريين 96، ونكرة الألبابي 164، واللغة 289/1، انظر: الإيضاح في عمل النحو 131، والأنصاف 33/1، والباب للعكيري 103/1، وشرح الكافية للمرضي 87/1.

(2) والبريدي هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عثمان، ت سنة 249 هـ، انظر ترجمته في: أخبار النحوين البصريين 24، وإشارة التعنيص 61، واللغة 423/1.

(3) المقتضب 294/1، والإنتفاض 264/1.

(4) المبرد هو: أبو إسحاق إبراهيم بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه ت سنة 249 هـ، انظر ترجمته في: أخبار النحوين البصريين 88، ونكرة الألبابي 164، واللغة 414/1، انظر: الإيضاح في عمل النحو 131، والأنصاف 33/1، وأسوار العربي 31/5، والباب للعكيري 103/1، وابن يعيش 139/1.

(5) المقتضب 154/2، والإنتفاض 135/1.

(6) ابن يعيش 154/1، وشرح الكافية للمرضي 87/1، والتذليل 288/1.

(7) المبرد هو: أبو عمر صالح بن إسحاق مولى جزم من قبائل اليمن، ت سنة 235 هـ، انظر ترجمته في: أخبار النحوين البصريين 27، وفيات الأعيان 485/2، واللغة 8/2.

(8) ابن عصفور هو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحرمي الإشيلي، ت سنة 669 هـ، انظر...
دليل هذا القول:
أن الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف، والأصل في الجمع أن يكون بالواو، نحو: زيدان، وزيدون، ونظر ذلك: أَثَنَانَ، وَثَلَاثٌ، وإذا دخل عامل الرفع لم يحدث فيهما شيئًا، وكان ترك العلامة لها علامة، وإذا دخل عامل النصب، أو الخفض عليهما، قلبت الألف والواو ياء، وكان ذلك علامة النصب والخفض، وليس في ذلك خروج عن النظر؛ لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع (1).
القول الخامس: أن المثنى وجمع المذكر السالم مبينان، وهذا القول حكي عن الزجاج (2).
دليل هذا القول:
أن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع، فنزلت منزلة المركب من اسمين، نحو: خمسة عشر، فتضمنا معين الحرف فتتتنز (3).
القول السادس: أن الإعراب في هذه الحروف، وهي دلائل عليه، أو هي الإعراب نفسه، وهو مذهب المغاربة (4).
دليل هذا القول:
أن هذه الحروف حروف علية، وهي حروف الإعراب، ومن حيث كوفها ألفاً أو واهو أو ياء، هو دليل على الإعراب، أو هي الإعراب نفسه (5).
الترجمة:

يظهر أن الرأجح ما ذهب إليه البصريون، واختاره الأعلام وأبو حبان، من أن الألف والواو والباء في التثنية والجمع حروف إعراب، لأن معنى الكلمة إما يكمل بها (١)، وإذا سقطت اختلت معنى الكلمة، كما أنها مزيدة في آخر الاسم، فصارت بمنزلة تاء التثبيت وألفه، ومنزلة حرف النسب (٢) ولأن العرب قالت: "المذروان" (٣)، و"عقلته بثنائين" (٤)، فصححوا الواو والباء، كما صححوهما قبل التثبيت، في نحو: شقافة، وعابية، وقد ثبت أن الثابت قبل تاء التثبيت من جملة الكلمة، وأنه ليس بإعراب، فثبت بذلك أنه حرف إعراب (٥).

كما أن هذه الأسماء معرفة، والأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب، لأن الإعراب كالعرض المحتاج إلى محل، والحرف مخلب (٦).

وأما ما احتذى به الكوفيون بأن المثنى والجمع الذي على حد التثنية معربين بالحروف، لأنا ممتلئة حركات الإعراب، فمردود من عدة أوجه:

منها: أن الإعراب زائد على الكلمة، وإذا قدر إسقاطه لم يخل ببناء الكلمة، ولو قدر إسقاط هذه الحروف ؛ لاختلت معنى التثنية والجمع (٧).

ومنها: أن هذه الحروف إما تغير في التثنية والجمع؛ لأنه لا نظير لواحد منها إلا بثنية.

(١) انظر: علل النحو لابن الوراق ص ١٢٦.
(٢) انظر: اللباب للعكبري ١٠٣-١٠٤.
(٣) انظر: اللباب ٣٠٤/٤، ابن يعيش ٣٠٤/٤.
(٤) والمذروان: أطراف الألفتين ليسهما واحد، انظر: اللسان: ذرى.
(٥) انظر: اللباب ٣٠٤/٤.
(٦) وقال: عققت البصير بثنائين، إذا غلفت يديه بطرف في حبل، انظر: اللسان: ثني.
(٧) انظر: التبيين للعكبري ص ٢٠٦.
(٨) انظر: اللباب ٣٠٤/٤.
(٩) انظر: الإيضاح في علل النحو ص ١٣٣ ، والإنساص ٣٧/١، ابن يعيش ٣٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٣/١.
أو جمع، فعوضاً من فقد النظر الدال على مثل إعرابهما بتغير هذه الحروف(1).

ومنها: أن قولهم أها بمثل حركات الإعراب ينقطع بالضتائر المتصلة والمنفصلة،
فأما تتغير في حال الرفع والنصب والجر، وليس تغيرها إعراباً(1).

ومنها أن هذه الحروف تسقط في الترتيب، ولا يسقط في الترتيب إلا ما كان حرف إعراب، فلو كانت إعراباً كالضمة والفتحة والكسرة، لسقطت ما قبلها؛ لأنها تكون حينئذ كالحركة(2).

وكذلك حجة من ذهب إلى أها تدل على الإعراب، ولا يجوز تجاهيف إعراب، ولا إعراب، فأها لو كانت إعراباً لم تختص معين الكلمة بإسقاطها، ولو أها حروف إعراب؛ لما كان فيها دليل على الإعراب، م ردود من وجهين:

أحدهما: أنه لا يلزم إما أن تدل على الإعراب في الكلمة، أو في غيرها، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة، وجب أن يقدر في هذه الحروف; لأنها أواخر الكلمة، فيؤثر هذا القول إلى أها حروف الإعراب، كقول البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة، وجب أن تكون الكلمة مبينة، وليس هذا مذهب القائل هذا القول(2).

والثاني: أن هذا يؤدي إلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعراباً وذلك محال(2).

ومن ذهب إلى أن المثنى والجمع يعربان بالنحية والانفصال في هذه الحروف في حالين النصب والجر، وبعد التغيير في حالة الرفع، فقد ردّ مذهب من وجهين:

أحدهما: أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة، ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم(6).

الثاني: أن هذا يؤدي إلى أن يكون البنيان والجمع في حال الرفع مبينين؛ لأن أول

(1) انظر: عمل النحو لابن الوراق ص 163، والإنصاف 37/1.
(2) انظر: الإنصاف 37/1.
(3) انظر: التذيل 300/1.
(4) انظر: عمل النحو لابن الوراق ص 165، والإنصاف 35/1، وأسرار العربية ص 52.
(5) انظر: أسرار العربية ص 52.
(6) انظر: الإنصاف 35/1، وشرح التسهيل لابن مالك 74/1.
أحوال الاسم الرفع، ولا انقلاب له، وأن يكون في حال النصب والجر معيونين؛
لانقلابهما، وليس هذا من مذهب قائل هذا القول أن الثنيدة والجمع مبينان (1).
وكل ذلك استدلال من ذهب إلى أنما مبينان لتضمنهما معين واو العطف؛ لتقييمهما
منزلة ما ركب من اسمين، نحو: خمس عشر، مردود من وجهين:
أحدهما: أن الثنيدة والجمع وضعا على هذه الصيغة؛ ليدل على معنيهما من الثنيدة
والجمع، ولفظهما غير لفظ الواحد، بحيث لا يصح إظهار الواو فيه، والاسم إذا تضمن
معين الحرف لا يتغير لفظه ك: أين، وخمسة عشر (2).
والثاني: أنما لم كانا مبينين؛ لكان يجب ألا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيههما،
فلما اختلف آخرهما باختلاف العوامل فيههما دل على أنما معيونين (3).
وأما ما ذهب إليه المغاربة من أن هذه الحروف لها جهتا اعتبار، فمن حيث كوكها
حروف عدة، هي حروف إعراب، ومن حيث كوكها ألفا أو ووا أو باء، هو دليل على
الإعراب، أو هي الإعراب نفسه، فقد رده أبو حيان بقوله: "وهذا ليس بشيء؛ لأنها من
حيث هي حرف إعراب، فهو محكم له بحكم غير الزائد، ومن حيث هو دليل، أو
إعراب، فهو زائد، فتناقضًا" (4).

(1) انظر: المقتضب 55/2، والإيضاح في علل النحو ص 141، والإنصاف 35/1، وأسرار العربية ص 52-53.
(2) انظر: الإنصاف 36/1، واللبب 103/1، وشرح القلم للعكيري 198/1.
(3) انظر: الإنصاف 36/1، واللبب 103/1.
(4) انظر: التنزيل 30/1.
١- زيادة النون في التثنية والجمع المذكر

المختار عند ابن العريف أن النون في التثنية والجمع المذكر عوضاً من التثنى والحركة التي في الواحد ، حيث قال :

"والفون عوض من التثنى والحركة التي في الواحد" (١).

مناقشة المسألة:

اختالف النحويون في زيادة النون في المثنى والجمع المذكر على سبعة أقوال :

القول الأول : أن النون في المثنى وجمع المذكر السالم عوض من الحركة والتثنى ، وهو مذهب البصريين (١)، وعلى أبو علي الفارسي (٣)، وهذا ما اختاره ابن العريف ، واختاره ابن طاهر (٤)، والجزوئي (٥).

دليل هذا القول:

أن نون المثنى والجمع فيها حكم الحركة مع ما فيه الألف واللام ، وحكم التثنى في حال الإضافية ، فلما تخفف مع الألف واللام ؛ لأنها نزلت منزلة الحركة ، وحذفت عند الإضافية ؛ لأنها حكم لها بحكم التثنى ، والإضافية في إجاب الحذف أقوى من الألف واللام (٦).

(١) شرح الجمل ١٦/ ١ آ. 
(٢) انظر : الكتب ١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١، والمقضب ١٥٥/ ١-٥٥، وأسرار العربية ص ١٢٤، واللباب للعكريري ١٠١/ ١-٢.
(٣) ابن بيش ١٤٠/ ١٤٠، والإيضاح في شرح المفصل ٤٣٠/ ١، وشرح الكافية للرضي ٨٨/ ١، والبيض في شرح الجمل ٢٥٦/ ١.
(٤) انظر : الإيضاح العضدي ص ٢٢، والبغداديات ص ٤٨٧.
(٥) انظر : التذليل ٢٩٧/ ١-٢، والهجم ١٥٩/ ١.
(٦) انظر : التذليل ٢٩٧/ ١-٢، والهجم ١٥٩/ ١.

والجزوئي هو : أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يعل بخت ، ت سنة ٩٩٩هـ ، انظر تجربته في : إشاراة التعين ص ٢٤٧، والبغداد ص ٢٣٦/ ٢.

انظر : أمصر العربية ٥٤، واللباب ١٠٥-١٠٦، ابن بيش ١٤٠/ ١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٣٠/ ١-٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣-١٥٣، وشرح الكافية للرضي ٨٨/ ١، والذليل ٢٩٧/ ١.
القول الثاني: أما زيدت للفرق بين رفع الألفين، ونصب الواحد عند الوقف عليه، وهو مذهب الكوفيين (أ).

دليل هذا القول:
أن النون فارقة بين رفع الألفين ونصب الواحد؛ لأنه لو قيل: زيدًا، لانتهى المنoscopic عند الوقف عليه، ثم جمل سائر النتائج والجمع على ذلك (ب).

القول الثالث: أما عوض من تنوينين، فصاحب، وهو مذهب أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين (ج).

دليل هذا القول:
أن المثنى كان في الأصل مفرداً مكرراً مرتين، فلانون عوضاً من تنوينين، وأنا الجمع فكان في الأصل مفرداً مكرراً ثلاث مرات فأكثر، والنون عوض من أكثر من تنوين (د)؛ وهذا ضمت مع الألف واللام؛ لأنها أقوى من التنوين الواحد (ه).

القول الرابع: أما عوض من التنوين في الواحد، وهو مذهب ابن كيسان (ب)، وعليه الزجاجي (د).

(أ) انظر: مسر صناعة الإعراب ٢/٤٩٠/٨، وأسرار العربية ص٤٥، والباب ١٠٦/١، وشرح الكافية للرضي ١٦٨/١، والارتشاف ٢٦٥/١.

(ب) انظر: مسر صناعة الإعراب ٢/٤٧٠/٤، وأسرار العربية ص٤٥، والباب ١٠٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١.

(ج) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/١، والباب ٤٧/١، والمساعد ٢٥/١، وثعلب، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني ولاء، من أئمة الكوفيين له كتاب (الفصيح)، توفي سنة ٥٢٥، انظر ترجمته في: إباح الرواية ١/١٧٣٨-١٨٠١، وفيه، لغة الوعياء، ٣٩٨-٣٩٧.

(د) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣/١، وشرح الكافية للرضي ٦١٨/١، والفرائد على تسهيل الفوائد ٢٦٥/١.

(ه) انظر: التذكير والتكمل ٣٩٧/١.

(ب) انظر: التذكير والتكمل ٣٩٥/١، والارتشاف ٢٦٤-٢٦٥.

(د) وابن كيسان، وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن المنبر وثعلب، وكان يميل إلى مذهب البصريين، مات سنة ٢٩٩ـ. انظر ترجمته في: إشارة التبعين ص١٨٩.

(ب) انظر: الجمل ص٩.
دليل هذا القول:
أن الحركة قد عوض منها التغيير والانقلاب في حالتي النصب والخفض، وفي حالة الرفع قام ترك العلامة مقام العلامة، وأما التنوين، فلم يعوض منه شيء؛ فلذلك كانت النون عوضًا منه، وحذفت للإضافة، كما يذف التنوين، وثبتت مع الألف واللام لقوما بالحركة، ولبعدها عن موجب الحذف (1).

القول الخامس: أنها عوض من حركة الواحد، وهو مذهب الزجاج (2).

دليل هذا القول:
1- أنها تثبت مع الألف واللام، كما تثبت الحركة، وإنما تخفق النون للإضافة؛ لأني زيادة، والمضاد إليه زيادة في المضاف، فكروا زياداتين في آخر الاسم.
2- أنه لا يصح جعلها عوضًا من التنوين؛ لأن التنوين إذا يدخل ليفرق بين الاسم المتصرف والاسم الممتنع من الصرف لنسبه للفعل، والثنية والجمع من خصائص الأسماء التي لا تشبه الأفعال، فليس بمصقة إلى التنوين الفارق (3).

القول السادس: أنها عوض من الحركة والتنوين الذي في المفرد، فيما فيه حركة وتنوين، وعوض من الحركة فقط، إذا كانت في الممتنع من الصرف، ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرد كالاسم المقصور، ولا تعتبر عوضًا فيما علها عنهما، وهو مذهب ابن جني (4).

أدلة هذا القول:
1- أنها تكون عوضًا من الحركة والتنوين في الاسم المتمكن المجرد من الإضافة ولام التعريف، نحو: رجلان، حملاً على المفرد المتمكن المجرد منهما للزوما الحركة والتنوين،

(1) انظر: التذليل والتكمل ٢٩٥/١-٢٩٦، والسمع ١٥٩/١.
(2) انظر: إعراب القرآن لابن النجاس ١٧١/١، والتذليل ٢٩٥/٢، والمساعد ٤٧/١.
(3) انظر: التذليل والتكمل ٢٩٥/١، والفرائد على نسجيل الفوائد ٢٦٧/١.
(4) انظر: سر صناعة الإعراب ٤٤٩/٢، ٤٤٩/٣.

وأبي حني هو: أبو الفضل عثمان بن حني الموصلي، توفي سنة ٣٩٢ه - انظر ترجمته في: نزهة الآباء ص ٢٤٣، ووفيات الأعيان ٣/٢٤٦.
نحو: رجل وغلام (1).

٢ — أُها تكون عوضاً من الحركة وحدها في الاسم المعرف بالكلف والإلام، نحو: الرجلان، حملاً على الاسم المفرد المقتدر بلام التعريف، نحو: الغلام؛ لأن النون تثبت مع لام المعرفة، كما تثبت معها الحركة (2).

٣ — أن النون تكون عوضاً من التنوين وحده في الاسم المضاف، نحو: قام غلاماً زيد، ومررت بصاحبي عمرو؛ لأنها تخفف، كما يخفف التنوين للإضافة، كما في نحو: قام غلاماً زيد (3).

القول السابع: أُها لرفع توهم الإضافة، أو الإفراد، وهو رأي ابن مالك (4).

دليل هذا القول:

١ — أنه لو لم يكن بعد الأحرف الثلاثة التي هي: الكلف، والواو، والباء، في المثنى وجمع الذكر نون، لاحكم إضافة من عدمها في نحو: رأيت بني كرماء، وعجبت من ناصري باغين (5).

٢ — أنه يؤدي إلى توهم الإفراد عند تثنية اسم الإشارة، وبعض المقصورات، نحو: هذان، والخنزيران، في تثنية بعض العرب: الخوزي (٦)، وكذلك توهم الإفراد في جميع المنقوص في حال الجر، نحو: مررت بالمبهدين، وانتمت إلى أبيين كرام، فلولا النون في هذا، وما أشبهه؛ لكان لفظ الواحد كغيره (٧).

(1) انظر: مصنعة الأعراب ٢/٤٩.
(2) انظر: المصدر السابق.
(3) انظر: المصدر السابق.
(4) انظر: شرح التسهيل ١٧٥.
(5) انظر: المصدر نفسه.
(6) الخوزي: مصري فيها تناقل وتراجع وتبخير، انظر: اللسان: خزل.
(7) انظر: شرح التسهيل ١٧٥/١.
الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون، واتبعته ابن العريف، من أن النون في المثل أن المذكور السالم عوض من الحركة والتنوين في الاسم المفرد، وذلك؛ لأن المفرد آخره محرك نون، فإذا ثبت أو جمع صار الآخر غير محرك، ولا منون (1)، فضعف لذلك آخر الثماني، وأظهر الجمجم عن آخر المفرد، فألحقوها النون، لتكون تقوية للحرف لذهاب الحركة والتنوين منه، فصارت النون لذلك كأثأر عوض من الحركة والتنوين (2)، وهو ظاهر مذهب سيبويه، حيث قال: "كأثأر عوض ما منع من الحركة والتنوين" (3).

ولذلك غلبوا عليها حكم الحركة والتنوين، فأسقطوها مع الإضافة تغلبًا لحكم التنوين، وأثبتوها مع الألف واللام تغلبًا لحكم الحركة (4)، ولو أسقطوها في الموضعين؛ لضيعوا حكم الحركة، ولو أثبتوها في الموضعين؛ لضيعوا حكم التنوين، وهذا هو الأقرب في هذه النون (5).

وأما ما استدل به الكوفيون من أن النون زيدت للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد عند الوقف، ثم جمع سائر الثماني واجمع على ذلك فورًا، من عدة أوجه: منها: أن قولهم: إن زيادًا للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف، فالوقوف عارض، والعارض لا يلتقي إليه (6).

ومنها: أنه لو كانت النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد، لم تثبت بعد الواو والباء (7).

__________________________
(1) انظر: ابن يعيش 40/140/1.
(2) انظر: البسيط في شرح الجمل 253/1.
(3) الكتاب 18/1.
(4) انظر: شرح المقدمة الجزولية 4/1، 144/5-6، شرح الجمل 154/1، والبسيط في شرح الجمل 156/1.
(5) انظر: البسيط 257/1.
(6) انظر: شرح الجمل 144/1، والتبديل 298/1.
(7) انظر: اللباب 109/1.
ومنها: أُها تثبت في الجمع، ولا ليس هناك (1).

ومنها: أن حمل التثنية على التثنية قد يسوغ، وأنا الجمع فيباب آخر (2).

وما ذهب إليه ثُعلب من أن النون في المثنى ومجمع المذكر بدلاً من تنوينين فأكثر، مردود بأنه لا يجوز أن يوضع حرف منحرف فأكثر، و-أيضاً- فإنه لا نظير له في كلامهم (3)؛ ولأبهما مصوغان صيغة اسم مفرد، ك- كلاماً، ورجال، وعشرة، فلا يستحقان إلا تنوينًا واحدًا؛ لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظي (4)، وبأبهما تثبت فيما لا تنوين في واحده، نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وإذا لم تكون عوضًا من أحدهما، فإن لا تكون عوضًا منهما أو من تنوينات فضاعداً أحق وأولى (5).

وأما ما ذهب إليه ابن كيسان من أن النون عوض من تنوين الواحد، فرد من وجهين:

أقدهما: أُها تثبت فيما لا تنوين في واحده، نحو: يا زيدان، ولا رجلين (6).

والثاني: أُها تثبت في تثنية ما لا ينصرف، نحو: أبحران، وليس في المفرد تنوين، فتكون النون عوضًا منه (7).

وأما ما ذهب إليه الزجاج من أن النون في المثنى والمجمع المذكر عوض من حركة الواحد؛ لتبوقا مع الألف واللام، كما تثبت الحركة، فرد بأنه قد يكون ثابتاً مع الألف واللام لقوها بالحركة، ولا يلزم أن يكون نسب ثابتاً معها أن تكون عوضًا من الحركة (8).

وذلك ما ذهب إليه ابن جئين من أن النون في الرجلين، ليست عوضًا من تنوين أصلاً، وأن النون في: غلامًا زيد، عوض من التنوين، ولذلك حذفت مع الإضافة مردود.

---

1. انظر: اللباب 109/1، وشرح الكافية للمرضي 89/1.
2. انظر: شرح الجمل لابن عصفور 154/1، والتدليل 298/1.
3. انظر: شرح الجمل لابن عصفور 154/1.
4. انظر: شرح الكافية للمرضي 89/1.
5. انظر: شرح التسهيل لابن مالك 75/1.
6. انظر: المصدر السابق.
7. انظر: التدليل 237/1، والفرائد على تسهيل الفوائد 227/1.
8. انظر: شرح المقدمة الجزوية 206/1.
بأن النون ليست موجودة في الإضافة، وإنما هي موجودة قبلها، وهو لا يقول في: "علامان"، وتبدو مما ليس بمضاف إلا أن النون عوض من الحركة والتنوين، فكيف يكون عوضًا منها قبل الإضافة، وإذا جاءت الإضافة صار ذلك الذي كان عوضًا معًا عوضًا من أحدهما ولا بد (1).

وأما ما ذهب إليه ابن مالك من أن النون في المثنى والجمع المذكر، لرفع توهم الإضافة، أو الإفراد، فرد ذلك بأنه بناء على مذبه من أن الألف والواو والباء نائية عن الحركات قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة إلى التعويض (2).

(1) انظر: شرح المقدمة الجزوية ١٩٨٥/١)، والتذليل ٢٩٨/١.
(2) انظر: التذليل ٢٩٨٥/١.
المختار عند ابن العريف أن أصل ال"الذي" على وزن "فعل"، فهو اسم نافص، مثل "عم، وشج"، وال ألف واللام دخلت عليه للتعريف، حيث قال: "وما الذي فاسم نافص، وأصل الذي على مذهب سبيبة والبصرين "الذي" على وزن "عم وشج"، ومن شج: اسم للفاعل من "عمي يعمي، وشج يشجح"، ووزن "الذي" "فعل"، وأن الألف واللام دخلت عليه للتعريف، والدليل على ذلك أنك تقول: قام الذي هو زيد، فهذا التشديد الذي في اللام يدل على أن أصلها "الذي"، وأن الألف واللام دخلت على حرف من نفس الكلمة، فأدغمت اللام التي جاءت مع الألف في لام لذي في قوله: الذي.
وقال الغرباء: الأصل في "الذي": "ذا" التي هي إشارة إلى ما يحضرك، ثم نقلت من الحضرة إلى الغيبة، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف، وحفظت ألفها إلى الياء؛ ليفرق بينها وبين الإشارة إلى الحاضر والغائب"(1).

مناقشة المسألة:
اختلف التحويون في أصل "الذي" على قولين:
القول الأول: أن أصله "الذي" على وزن "فعل"، فهو مثل: عم وشج، وهو مذهب البصرين(2).
والاختلاف في "الالف واللام"، فذهب بعضهم إلى أنهما دخلتا عليه للتعريف(3)، وهو ما اختاره ابن العريف، وذهب آخرون إلى أن "اللف واللام" دخلتا زائدين؛ لتحسين اللفظ، ووصف "الذي" بما فيه "اللف واللام"، نحو: مررت بالذي أكرمه ظرف، ظرف.

(1) شرح الجمل، ل/1-206-207.
(2) الاسم: ابن الشميري 3/56، وال拴اذ: 722/2، واين يعيش/139/3.
(3) المثب: المصادر السابقة.
وجاهي الذي عندك الطويل\(^{(1)}\).

**أدلة هذا القول:**

1 - استدل القائلون بأن أصل "الذي" : "لذي"، ودخلت عليه الألف واللام للتعريف، بالتشديد الذي في لام "لذي"، فالألف واللام دخلتا على حرف من نفس الكلمة، فأغمضت الباء التي جاءت مع الألف في لام "لذى"، ففاجأ "الذي"\(^{(2)}\).

2 - واستدل القائلون بأن أصله "لذي"، ودخلت عليه الألف واللام زائدين؛ لتحسين اللفظ، ووصفه بما فيه الألف واللام؛ لأنهم لم يفعلوا ذلك في "من"، إذا كانت موصولة، فلم يقولوا: مررت بمكم أكرمتهم الطريف؛ ولذا فإذا تعرف "الذي" بصلته، كما تعرف "من"، و"ما" بصلتهما\(^{(3)}\).

**القول الثاني:** أن أصل "الذي" : "ذا" المضار به إلى الحاضر، فلما أرادوا نقله من الحاضرة إلى الغيبة، أدخلوا عليه "الألف واللام" للتعريف، وحَطَّوا ألفه إلى الياء ؛ للفريق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب، وهو مذهب الكوفيين\(^{(4)}\).

**أدلة هذا القول:**

1 - أن الأحياء تسقط عند ثنية "الذي"، نحو: جاء اللذان ..، ورأيت اللذين ..\(^{(5)}\).

2 - السماح حيث إنه سمع في إحدى لغافل "الذان"، يسكن "الذان"\(^{(6)}\)، ومن ذلك قول الشاعر:

كالذان تُزْبَى زبيَّة فصُغُتْليَداً\(^{(7)}\)

---

(1) انظر : المصادر السابقة.
(2) انظر : المصادر السابقة.
(3) انظر : المصادر السابقة.
(4) انظر : المصادر السابقة.
(5) انظر : الإتصاف ٢/١٣٩، وابن بيعش ١٤٠ -١٣٩/٣.
(6) انظر : ابن المشرقي ٥٣/٣.
(7) البيت من الرجز، لرحل من هذين، لم يسمى، وهو في : شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١، والكامل ٢٧/١، والإتصاف ٢/١٠٣، وابن بيعش ١٤٠، والخزاعة ٣/٦.
الترجمة:
يظهر أن الرآخر في أصل "الذي" "لذي"، على وزن "فعل"، وأن الألف واللأم
دخلت عليه زائدةتين، لتحسين اللفظ، والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه، وذلك لأمرين:
أحدهما: أن الألف واللأم في الموصلات زيادة لازمة، ولأم التعريف ليست لازمة،
بل يجوز إسقاطهما، نحو: الرجل، والغلام، فإنه يجوز إسقاط لام التعريف منها، فيقال:
رجل، وغلام، ولم يقل في "الذي"، "لذي"، فلما خالفت ما عليه نظائرها دل على أنها
زيادة لغير معين التعريف. (1)
والثاني: أن كثيرًا من الأسماء الموصلة معراة من الألف واللأم، وهي مع ذلك معرفة
مثل: "من"، و"ما"، و"أي"، فهي معنا، وليس فيها الألف واللأم، كما كانت في
"الذي"، و"ثني"، وإنما تعرفها بما بعدها من صلاقا، ولذلك لا يجوز أن يدخل تعريفان على
كلمة واحدة. (2)
وأما ما ذهب إليه الكوفيون من أن أصل "الذي" "ذا"، فهو مردد أيضاً من وجهين:
أحدهما: أن ما احتجا به من أن أصل "الذي" "ذا" ثم حطوا ألفه إلى الباء؛ للفرق
بين الإشارة إلى الحاضر والغائب، مردد بأنه ليس فيه إشارة إلى غائب، كما في: تلك،
وذانك، وأولئك، حيث تدل هذه الأسماء على الإشارة إلى الغائب. (3)
والثاني: أنه مردد بتشديد لام "الذي"، ولولا أن اللأم موجودة في أصل الكلمة لما
حصل هذا الإدغام. (4)

(1) انظر: ابن يعيش 141/3.
(2) انظر: المصدر السابق.
(3) انظر: ابن الشهري 53/3.
(4) انظر: المصدر السابق.
المبتعد، والخير.

1- العامل في المبتعد، والخير.

المختار عند ابن العريج أن المبتعد مرفع بالابتداء، والخير مرفع بالمبتعد، حيث قال: "والابتداء غير المبتعد، وهو معين في النفس يرفع المبتعد...، ثم قال: ورفع المبتعد لأنه اسم الجوهر الأول، ورفع خبره..." (1).

مناقشة المسألة:

اختالف النحوين في عامل رفع المبتعد، والخير على خمسة أقوال:

القول الأول: أن المبتعد مرفع بالابتداء، والخير مرفع بالمبتعد، وهو مذهب سبويه(2)، وجمهور البصريين(3)، وهو ما اختاره ابن العريج، وجعله ابن مالك هو الصحيح(4).

دليل هذا القول:

استدل أصحاب القول الأول بالقياس، حيث رأوا أن الابتداء معين يختص بالاسم، فكانه عاملاً كالفعل، واللفظ إنما عمل لاختصاصه(5)، فيجب أن يعمل المعين لاختصاصه أيضاً - ولذلك رفع الابتداء المبتعد، ورفع المبتعد الخير، وإن كان جامداً؛ لأن أصل العمل للطلاب، والمبتعد طالب للخير من حيث كونه محكوماً به لطلاً لازماً، كما أن فعل الشرط وما كان طالباً للجواب عمل فيه عند طائفة من النحوين، وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل(6).

____________________

(1) شرح الجمل، ل/ 343، بتصرف.
(2) انظر: الكتب 2/ 277، وشرح التسهيل 269/1، والتذيل 3/ 257.
(3) وسبيه هو: أبو بشر عمر بن عثمان بن قمر مولى بني الحارث بن كعب، مات في الفترة ما بين 179-180 هـ.
(4) انظر ترجمته في: أخبار النحوين البصريين ص 48، واللغة ص 132.
(6) انظر: شرح التسهيل 1/277.
(7) انظر: اللباب 1/126، والتذيل 3/ 575.
(8) انظر: شرح التصريح 158/1-159-1.
القول الثاني: أن المبتدأ رفع الخير، والخير رفع المبتدأ، وهو مذهب الكوفيين(1)،
والساويوطي(3).

دليل هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول بالقياس- أيضاً - حيث رأوا أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر، فكان كل واحد منهما عاماً في صاحبه؛ لتأثره به في المعيين؛ لأن المؤثر في المعيين يؤثر في اللفظ، ويدل على ذلك أسماء الشرط، فإما تجزم الفعل، وذلك الفعل ينصبها، كما جاء في قوله تعالى: Lg e dc bM، يتدعوا، وجزم "تدعوا" بـ "أياً"، فكان كل واحد منهما عاماً وممولاً، وكذلك المبتدأ والخير كل واحد منهما يجب أن يكون عاماً وممولاً(4).

القول الثالث: أن الابتداء رفع المبتدأ والخير معاً، وهو مذهب الأخفش(5)، وابن السراج(5)، والرمايئي(6).

---

1. انظر: الإنصاف 1/272-273، والتذكير 3/264/1، والمعجم 311/1، وشرح التصريح 159/1.
2. انظر: التذكير 3/263.
3. انظر: المعجم 311/1.
4. سورة الإسراء: 110.
5. انظر: الإنصاف 1/244-245، والتذكير 3/228-229، وأيبن يعيش 84/1، وشرح الجمل لابن خروف 397/1.
6. انظر: معاي القرآن للأخفش، والتذكير 9/1، والتذكير 259/1، والمساعد 205/1.
7. نسب ذلك إليه العكبري، وأبو حيان، وأبي عقيل في: التذكير 239/1، والباب 1/28/1، والتذكير 3/259/1، والمساعد 205/1.
8. إنظر: التذكير 3/259/1، والمساعد 205/1، والمعجم 311/1.
دليل هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول بالقياس - أيضًا - حيث رأوا أن البداية، يرفع المبتداً، فيجب أن يرفع الخير؛ لأنه مقتضى لما(1)، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول(2)، وكذلك كان وأخوياً، وإن وأخوياً، وظنت وأخوياً، فإن هذه العوامل لما عملت في المبتداً عملت في الخير(3).

القول الرابع: أنفساً مرفعان بالتجرد للإنسان، أي: تعريهما من العوامل اللفظية، وهو مذهب الجرمي(4)، والسياسي(5)، وكثير من البصريين(6)، وذكر الفراء(7) أنه مذهب الخليل(8)، واختاره ابن عصفور(9).

دليل هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول بالدليل العقلي، وذلك أن العوامل في النحو ليست مؤثرات حسية كالأحرق للنار، والإغرق للعماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلائل، وإذا كانت العوامل النحوية في محل الإجماع أمارات ودلائل، فهي تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، والدليل ذلك أنه لو كان هناك ثوبان، وأريد تميز أحدهما السوي، وهو الحسن بن عبد الله بن المريزي تجريبي، أخذ عن ابن السراج، له شرح كتاب سبيو، ومات سنة 938، انظر ترجمته في: إنساء الرواية(1)، وإشارة التعين ص 94.

1. انظر: شرح الألفية لابن الناشف ص 81 و1.
2. انظر: شرح التصريح ص 159/1.
3. انظر: عدل النحو لابن الوراق ص 265، والنسج ص 443، وشرح الجمل لابن خروف ص 356/1.
4. انظر: الخلل في إصلاح الخلل للبطليوسي ص 144، والتذيل ص 261/1، والمساعد.
5. إنظر: الخلل في إصلاح الخلل ص 247، والتذيل ص 261/1، والمساعد.
6. إنظر: الخلل في إصلاح الخلل ص 266/1، والتذيل ص 261/1، والمساعد.
8. انظر: الخلل في إصلاح الخلل ص 266/1، والتذيل ص 261/1، والمساعد.
9. انظر: الخلل في إصلاح الخلل ص 266/1، والتذيل ص 261/1، والمساعد.

الخليفة هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن نفيز البحيري الفراهدي، النحوي، ثم سنة 140هـ. انظر ترجمته في: أخبار التحويين البصريين ص 28، وإنساء الرواية 376/1، والغنية 557/1، والغنية 557/1.

10. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ص 356/1.
من الآخر ، صبغ أحدهما ، وترك الآخر دون صبغ ، فكان ترك أحدهما في التمييز منزلة صبغ الآخر ، فكذلك ها هنا عدم العامل كالأعمال

القول الخامس: أن الابتداء رفع المبتدأ ، ورفع الخير بواسطة المبتدأ ، وهو مذهب أبي إسحاق الزجاج (1) ، وبعض البصريين (2) ، ونسب إلى المبرد (3).

دليل هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول بالقياس ، حيث رأوا أن الابتداء عامل ضعيف ، ولا يستطيع العمل في شيئين بغير واسطة ، فلما رفع المبتدأ ، ضعيف عن رفع الخير ، فكان المبتدأ عاملًا مقويًا له على العمل في الخير رفعه ، ودليل ذلك حرف الشرط ، فإنه لما جزم فعل الشرط قوي به فعمل في الجزاء عند طائفة من النحويين (4).

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما اختاره ابن العريف ، وفقاً لسبيسيه والجمهور من أن المبتدأ ارتفع بالابتداء ، وهو العامل المنعوي الذي هو معنى النفس ، وارتفع الخير بالمبتدأ الذي هو عامل لفظي ، لما يأتي:

١— أن الابتداء معنى يختص بالاسم ، فكان عاملاً كلفالفع (5).

٢— أن المبتدأ لما كان العامل فيه الابتداء ، وليس لفظ جاز أن يجعل الخير كالمبتدأ في الإعراب ، فحمل عليه ، كما يجعل النعت على المعناوي (6).

٣— أن المبتدأ لفظ ، وهو أحد جزأي الحملة ، فعل فيهما يلازمه كلفالفع مع

__________________________

(1) انظر: الحلمل في إصلاح الخط ص ١٤٩ ، والانضاف ٤٦٤/١ ، وابن عيش ٨٤/١ .

(2) انظر: التديل ٣٦٤/١ ، والمساعد ٢٠٥/١ .

(3) انظر: الإضاف ٤٥٤/١ ، وابن عيش ٨٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٣٤/١ .

(4) انظر: شرح التسهيل ٢٧١/١ ، والتديل ٣٦٤/٣ ، والمساعد ٢٠٥/١ ، وقد صرح به المبرد في المقتضب ، انظر: ٢٠٥/٢ ، ١٣٦/١ .

(5) انظر : التبيين ص ٣٣٠، وشرح الجمل لابن خروف ٣٦٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/١، وشرح التصريح ١٥٩/١ .

(6) انظر: البببال ١٢٦/١ ، والتبيين ٢٣٥ .

(7) انظر: عمل النحو لابن الوراق ص ٢٦٤-٢٦٥ .
الفاعل، فرفع الخبر (1).

(4) أن الابتداء يقتضي المبتدا، والمبتدا يقتضي الخبر فأضيف العمل إلى أقرب
المقتضيين وأقواهما (2).

(5) أن ما ذهب إليه الكويون من أن المبتدا والخبر يترافعان مردود من عدة أوجه،

هي:

أـ أنه لو كان الخبر رافعا للمبتدا، كما كان المبتدا رافعا للخبر، لكان لكل واحد
منهما في التقدم رتبة أصلية ؛ لأن كل عامل أن يتقدم على معموله (3)، وهذا يؤدي إلى
محال، وذلك أن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قيل : إنهما يترافعان وجب أن
يكون كل واحد منهم قبل الآخر، وذلك محال (4).

بـ أن المبتدا قد يرفع غير الخبر، والخبر قد يرفع غير المبتدا، نحو : القائم أبوه
ضاحك أخوه، فلو ترافعا لعمل الاسم رفعين دون اتباع، وذلك لا نظير له في كلامهم (5).

جـ أن الخبر قد يكون فعلاً، فلو عمل في المبتدا لكان فاعلاً (6).

دـ أن استدلالهم على ترافع المبتدا والخبر بقياس ذلك على "أي" الشرطية التي تعمل
في الفعل الجزء، ويعمل فيها النصب مردود من وجهين :

أحدهما : أنه لا يسلم أن الفعل بعد "أي" الشرطية مجرم بما، وإنما هو مجروم بـ
"إن"، فهي تعمل بحكم النيابة (7).

والآخر : أن عمل الفعل في أداء الشرط النصب، وعمل الأداة فيه الجزء، وهما
مختلفان، فالنصب حكم المفعول، والجزء هو حكم الفعل، فالمعلم والعمل والعمل

(1) انظر: عمل النحو لابن الوراق ص 264 ؛ والنبيصين ص 231.
(2) انظر: النبيصين ص 231.
(3) انظر: شرح التسهيل 272/1.
(4) انظر: الإنصاف 4/8/1 ، واللبان 127/1.
(5) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 356/1 ؛ والمساعد 206/1.
(6) انظر: اللبان 127/1.
(7) انظر: الإنصاف 4/8/1 ؛ والنبيصين ص 238.
من النص:

1- الأفعال، بخلاف المبتدأ والخبر، فإنما استثناء مرفوعان، لا وجه فيههما سوى ذلك.

2- كما أن الاستدلال على أن الابتداء رفع المبتدأ والخبر معًا قياماً على العوامل اللغزية التي تعمل في أسمين كالفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول مرفوع من وجهين:

أحدهما: أن ذلك يؤدي إلى منع تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأن العامل فيهما الابتداء، وهو عامل ضعيف؛ لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصрыفاً (1).

والآخر: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع، والمعنى إذا جعل عاماً كان أضعف العوامل، وكان أحق بالإعمال رفعين دون اتباع (2).

3- أن الاستدلال على أن العامل في المبتدأ والخبر التعري من العوامل مرفوع من وجهين - أيضاً -:

أحدهما: أن ذلك عدم والعدم لا يعمل.

والآخر: أنه يؤدي إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدهم، فإن قدر أن التعرفة عن عامل نصب أو خفض؛ لأن التعرفة تعمل رفعاً، ووجود العامل الذي قدرت التعرفة عنه يعمل نصبًا أو خفضًا، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب و الخفض، إذ قد يعلم النصب والخفض معين الفعل، وليس كذلك الرفع، وإن قدرت التعرفة عن عامل رفع كان وجود العامل وعدهم سواء، وإذا ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً (3).

4- أن الاستدلال على أن الابتداء رفع المبتدأ، ورفع الخير بواسطة المبتدأ مرفوع من وجهين - أيضاً -:

أحدهما: أن ذلك يقتضي كون العامل معين متقويًا بلفظ، والمعروف كون العامل لفظاً متقويًا بلفظ، كنتقوي الفعل بواء المصاحبة، أو كون العامل لفظاً متقويًا بمعنى، كنتقوي المضاف بمعنى اللام، أو معنى “من”، فالقول بأن الابتداء عامل مقوى بالمبتدأ لا

(1) أنظر: المصادر السابقين.
(2) أنظر: شرح الجمل لابن عصفور 357/1.
(3) أنظر: شرح المسألة 270/1، وشرح النظرية لابن النافع ص 108، والمساعد 205/1.
(4) أنظر: الإنصاف 46/1، والبيبتي 242.
(5) أنظر: الحل في إصلاح الخلل ص 148، وشرح الجمل لابن عصفور 356/1، والنبيبي 263/1.
نظير له في كلام العرب (1).

والآخر: أن ذلك يؤدي إلى منع تقدم الخبر؛ لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظًا متصرفًا، والابتداء معنى قائم بالمبتدأ (2).

(1) انظر: شرح التسهيل ٢٧٦٠١، والتدليل ٢٦١/١.
(2) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١.
3 : كان وأحوال:

٣-١٩٨ : زيادة كان.

اختالف النحويون في إعراب "كان" في قوله تعالى:

١) (L W)

فكيف إذا مررت بدار قوم

وجيران لنا كانوا كرام

والمختار عند ابن العريف أن "كان" في الآية وفي البيت زائدة، حيث قال عند استشهاده على موضوع زيادة: "وقال الفرزدق - وذكر البيت السابق ثم قال: - والشاهد في البيت: "كانوا كرام"، ومعن الشاهد: أن كان زائدة لا اسم لها ولا خبر، فكان زيادة عند الخليل، أراد: وجريان لنا كرام، حجل "كرام" نعتًا للجريان وألميغ كان، ولم يعملها، والقصيدة مجزرة، ولو أعمق كان لقال: "كانوا كراما". . ثم قال: ومنه قوله تعالى: ل W V UT SR Q M

بخبر كان، والتقدير: كيف نكمل من في المهد صبيًا، أي في حال الصبا"(٣).

مناقشة المسألتين:

أولاً: آراء النحويون في إعراب "كان" في الآية:

اختالف النحويون في إعراب "كان" في الآية على خمسة أقوال:

(1) سورة مريم : ٢٩.
(2) البيت من الوافر، للفرزدق، الديوان : ٣٥٩/٢، وروايه فيه:

فكيف إذا رأيت ديار قومي

وهو في الكتاب : ١/٥٣، والمنصب للمرصد : ١١٦/٤، النكت للشنقري : ٣٢/١، وأسرار العربية ص : ١٣٦،

وشرح التصريح : ١٩٢/١.
(3) شرح الجمل، ل : ٢٨٩ ب- ٢٩٢ ب، بتصرف.
القول الأول: أنا زائدة(۱)، وهو رأي أبي عبيدة(۲)، وإليه ذهب المبرد(۳)، وجماعة من النحويين(۴)، وهو ظاهر اختبار ابن العريف.

دليل هذا القول:

احتج أصحاب هذا القول بالسمعاء، حيث رأوا أنها حشواً في الكلام، لا معنى لها إلا مجرد التوكيد، ودليلهم من القرآن قوله تعالى: مَّكَّنَّ » ← رـ۱ ← لـ۱«، إذ المعنى: هل أنا؟ (۵).

ومن كلام العرب قولهم: "ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بني عيسى لم يوجد كان مثلهم" (۶).

حيث زيدت "كان" بين الفعل ومرفوعه (۷).

ومن الشعر قوله:

جياز أبي بكـرٌ تسامى على كـان المسومة العرب (۸).

(۱) انظر: معاي الدين للزجاج ۲۳۸/۶، ومصرفي البدو ۹۵/۱۱۳، ومصرفي القرطبي ۳۴۸/۳، والبحر المحيط لأبي حيان ۲۳۷/۷، ومصرفي التفتت المقدر للشوكلاني ۴۷۴/۳.
(۲) انظر: المصادر السابقة.
(۳) وابن عبيدة، هو معمر بن المثنى النبطي البصري النحوي اللغوي، مات سنة ۲۵۰هـ. [انظر ترجمته في: أخبار التحويين البصريين للسرياني ص ۷۶-۷۱، وإشارات التعبير ص ۳۵۰، واللغة ص ۲۴۱).
(۴) انظر: المقصود ۱۷۸/۴.
(۵) انظر: ابن يعيش ۹۹/۷، وشرح الكافية للرضي ۱۹۵/۴-۱۹۱/۱۹۱/۱۹۱، وحاضية "يس" علي شرح التصريح.
(۶) سورة الإسراء : ۹۳.
(۷) انظر: مسرفي البدو ۹۵/۱۱۳.
(۸) المقصود للمبرد ۱۱۳/۴، وشرح الجمل لابن عصيف ۴۰/۱، وشرح الكافية النافع لابن مالك ۴۱/۴، وشرح الكافية النافية لابن مالك ۱/۱۱۱.
(۹) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ۳۶۰/۱، وشرح الجمل لابن عصيف ۴۱/۴، وروايته فيه:

"سراة أبي بكر تساموا
وشرح التسهيل لابن مالك ۳۶۱/۱، وروايته فيه:

= ۷۲ =
فريدت "كان" بين الجار والخرجور (1).

القول الثاني:قيل: إنما تامة بمعنى الحدوث والوجود (2)، وإليه ذهب أبو البركات
الأنباري (3)، وردّ بأنا لو كنت تامة لاستغنت عن الخير (4)، وعلى القول الأول وهذا القول
يكون "صبياً" منصوباً على الحال (5).

دليل هذا القول:

استند أصحاب هذا القول بالسمع - أيضاً - حيث جاءت في القرآن، وكلام
العرب وشعرهم بهذا المعنى، فمن القرآن قوله تعالى:  ﷺ M ٤   ٣٤٣٣ ٣٣٣٣ ٥٣٤٣، أي حدث ووقع (6).

ومن كلام العرب قولهم: "أنا مُدْكُونُ صَدَيقُك" (7)، أي: أنا مُدْ خُلْقُت (8).

ومن الشعر قوله:

فَدَيْنِ لَبِينِ ذُهْلُ بِنْ شَيْبَانَ نَافِقٍ إِذَا كَانَ بُومُ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبَ (9)

سراء بن أبي بكر تساموا
على كلام الطهومة الصلاب (1)
انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢٧/٤.
(2) انظر: مسائل القرآن المزحاج ٣/٣٢٨ و ٣/٣٢٩، وإعراب القرآن لابن النحاس ٣/١٥، والبحر المحيط ٦/٢٧٧.
(3) انظر: آثار العربية ص ١٣٢.
(4) انظر: تفسير القرطبي ٩/١١ و ٩/١٢، وفي القدير للشوكاني ٣/٤٢، وفي فيه ٥٧١.
(5) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ٣/١٥، و الفريد في إعراب القرآن للهمذاني ٣/٢٨، والبحر المحيط ٦/١٧٧.
(6) سورة البقرة: ٢٨٠.
(7) انظر: آثار العربية ص ١٣٢، واللسان: كون.
(8) المصادر السابقين.
(9) المصادر السابقين.
(10) البيت من الطويل، نفاس يلادي، وهو في الكبت ٤٦/١، والدكت للعلم الشمالي ١٩٣/١، وشرح
المفصص لابن يعيش ٧٩، واللسان: كون، وهو بلا نسبة في المقتضب للمرور ٩٦/٤، وأثر العربية ص ١٣٥،
واللسان: شهاب.
قول الآخر:

إذا كان الشَّناً فأَذَفْنُو، فإن الشَّيحْ يَهْدِمُهُ الشَّناً

إذ المعني: حدث ووقع.

القول الثالث: أن "مَنّ" شرطيًا، و"كان" في معني: يَكِن، وجَواب الشرط محدود.

تقديره: من يكن في المهد صبيًا، فكيف تكلمه؟ (3)، ونُسب للفراء (4)، وإليه ذهب الزجاج (5)، ورجحه أبو بكر ابن الأثباري (6)، وقال: "لا يجوز أن يقال: إن "كان" زائدة، وقد نصبت "صبيًا" (7).

وأجيب عنه بأن القائل يزيدهما يجعل الناصب له الفعل، وهو "تكلم" (8).

دليل هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول على أن "مَنّ" شرطيًا، وكان بمعنى يكن، لأنه ورد ذكر الماضي بمعنى المستقبل في الجزء (9)، واستدلوا بقوله تعالى: 

اِخْبِرْ يَسَّمَّى فِي دُنْيَاهُمْ آنَهَرُهُ L (10)، أي: إن يشأ يجعل (11).

(1) البت من الوافر، للربيع بن ضيِع الغزاري، وهو في الجمل للزجاجي ص 49، وتختصر الشواهد لأِنْه شام ص 242، وزحادة الأدب 7/381، ونسبة في أسماه العربية ص 135، والتهديد الوسيط في النحو للصصاعي ص 121، والمعنى 328/1.

(2) أنظر: الانتكاد 1/47، وأسماه العربية ص 135، وابن يحيى 7/98، وفتره الجمل لابن عسفور 1/413/1.

(3) أنظر: تفسير القروي 95/11، وفتح القدير للشوكاني 3/474/4.

(4) أنظر: البحر المحيط 177/6، واللسان: "كون".

(5) أنظر: معايiners القروي للزجاجي 238/3، وإعراب القرآن لابن النحاس 3/175، والبحر المحيط 177/6.

(6) أنظر: تفسير القرَّة 95/11، وفتح القدير للشوكاني 3/474/4. 238-238. [انظر ترجمه في: إشارة التعبير ص 335، واللعبة ص 212/1، واللغة 212/1].

(7) أنظر: تفسير القرَّة 95/11، والبحر المحيط 177/6، وفتح القدير 474/3.

(8) أنظر: المصادر السابقة.

(9) أنظر: تفسير القرَّة 95/11، واللسان "كون".

(10) سورة القرآن 20.

(11) أنظر: تفسير القرَّة 95/11
القول الرابع: قيل: إما ناقصة بمعنى "صار" (1).

دليل هذا القول:

أن العرب تستعير هذه الأفعال، فتتوافق بعضها مكان بعض (2)، و"كان" في الآية عند صاحب هذا القول واقعة موقع "صار"، لما بينهما من التقارب في المعنى ؛ لأن "كان" لما انقطع وانتقل من حال إلى حال، و"صار" تفيد كذلك الانتقال من حال إلى حال (3)، واستدل على ذلك بقوله تعالى:)

وكان (3)، وكان في هاتين الآتيتين بمعنى "صار" (3).

وكذلك استدل على بطيء "كان" بمعنى "صار" بقول الشاعر:

فقط الحُرُن قد كانتُ فِرَاخاً بُيُوضِعَها (4)

أي: صارت فِرَاخاً بُيوضَها (5).

القول الخامس: قيل: إما ناقصة باقية على مدلولها من اقتراح مضمون الجملة بالزمان الماضي (6)، وهو ظاهر مذهب الزمخشري (7)، وإلى القول الرابع والخامس ذهب أبو

(1) انتُظر: أسرار العربية ص 127، وإعراب القرآن للعكيري 873/2، وإعراب القرآن للهمذاني 398/3، والبحر الخفيط 176.
(2) انتُظر: ابن يعيش 102/7.
(3) انتُظر: إصلاح الخلل في الجمل للبطليوصي ص 173.
(4) سورة هود: 43.
(5) سورة البقرة: 34.
(6) انتُظر: أسرار العربية 137.
(7) البيت من الطويل، ابن أحمر، الديوان ص 119، وهو في أسرار العربية ص 137، وشرح المفصل لابن يعيش 102/7، وشرح التسهيل لابن مالك 145/1، وخرائط الأدب 2019، 205.
(9) انتُظر: أسرار العربية 136، والخزانة 2016/9.
(10) انتُظر: إعراب القرآن للعكيري 873/2، والبحر الخفيط 176.
(11) انتُظر: الكشف 3/14، حيث قال: "كان لإيقاف مضمون الجملة في زمان ماضي مهماً؟ يصلى لفريبي وعيده، وهو ها هنا تقريبا خاصاً، والدال عليه مبني على الكلام، وأنه سوق للعجب."
حِيَانُ(١).

دِلِيل هذا القول:

أن "كان" لا تقترض الانقطاع (٢)، ومن ذلك قوله تعالى: {وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} مُنْصِرٌ، إذ المعين: كان وهو الآن كذلك (٣)، و قوله تعالى: {وَ لَمْ يَهْزَمْ إِلَيْهِمَا} (٤)، أي: كان وما زال كذلك (٥).

وقول الشاعر:

كَنَّا إِذَا ما أتانا صَارِخُ فَرَعُ،
كان الصَّرَاحُ له فَرَعُ الطَّمَانِيبِ (٦)
إِذ لم يرد أهم كانوا على تلك الصفة، ثم انقطع ذلك بعد، وإنما المعين أن ما شهد منهم الآن من إصرار المستفيض خلق قد علم منهم قديماً(٧).

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه جماعة النحويين، واختاره ابن العريف من أن "كان" في الآية زائدة لما يأتي:

والزهري هو: أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزهري، إمام في اللغة والنحو والأدب، مات سنة ٣٨٥ هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباب ص ٢٠، وإشارة التعيين ص ٤٤٥، واللغة ٢٧٩/٢.

١. انظر: البحر المحيط ٦٧٧/٦، حيث قال: "والظاهر أها ناقصة: فتكون معنى "صار"، أو تبقى على مداخلها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي".
٢. انظر: البحر المحيط ٦٧٧/٦.
٣. سورة النساء : ١٠٠.
٤. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٤، والبحر المحيط ٦٧٧/٦.
٥. سورة الإسراء : ٣٢.
٦. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٤، والبحر المحيط ٦٧٧/٦.
٧. البليت من البسيط، لسلامة بن حندل، الديوان ص ٢٢، وهو في الخلل في إصلاح الخلل للبطليطوي ص ١٧٤، والمفضيلات ص ١٣٢.
٨. انظر: إصلاح الخلل للبطليطوي ص ١٧٤.
1 - أنا لو كانت الناقصة أو النامة، لأفادت الزمان الماضي، ولم يكن ليعمسي عليه السلام في ذلك الوقت معجزة؛ لأن الناس كلهم في ذلك سواء، فقد كانوا صبيانًا في المهودٍ (1).

2 - أنا لو كانت تمعين "صار"، لم يكن في الكلام ذليل على أنه تكلم في المهد، فإنه يقال: كان فلان في المهد صبيًا، وهذا ما لا ينفك منه أحد أنه قد كان كذا، ثم انتقل، وإنما المعنى: كيف تكلمه وهو الساعفة كذا (2).

3 - أن الاستدلال على أن "كان" لا تقضي الانقطاع بقوله تعالى: "وَكَانَ اللَّهُ مَعَكُ" (3)، مردود بأن ذلك يتصور فيه الانقطاع، بأن يكون المراد الإخبار بأنه كان غفورًا رحيمًا فيما مضى، كما هو الآن كذلك، وكذلك معنى: أنه كان فاحشة، أي: كان عندهم في الجاهلية، ولم يتعارض خلف ذلك، فيكون المراد الإخبار عن الزمن كيف كان عندهم في الجاهلية (4).

4 - ذكر بعض النحويين أن العرب قد تزيد أفعالاً في غير باب "كان وأحواها";

لعرض التوكيد (5)، وجعل مَن ذلك قولهم: "فَلَانَ فَعَّل يَتِهِكَم بِعَرْضِ فَلَان" (6)، وقال: إن "فَعَّل" هنا لا معين لها، وإنما أراد أن يقول: فلان يتهكم بعرض فلان (7).

وجعل من ذلك - أيضاً - قول الشاعر:

الآن قربنا تُجُوزنا وَتَشْتِمْنا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ الْأَيَّامِ مِنْ عَجْبٍ (8)

(1) انظر: عمل النحو لابن الوراق ص 249، وابن يعيش 7/99/4، وشرح الكافية للرضي 118/4/49.
(2) انظر: المنسوب للمهود 118/4/118.
(3) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 118/4/121-412، وتحرير لأبي حيان 211/4.
(5) المصادر السابقين.
(6) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 118/4/15/1.
(7) البيت من البيت، وهو من أبات سموه الحسين الذين لم يعرف قائلها، وهو في الكتاب 383/2، واللوك لأنجل الشماني 118/5/126.
وقال: المعنى: فما بك والأيام من عجب، ولم يرد أن يأمره بالذهاب(1).

وإذا كان النحوونين منتقدين على زيادة "كان" في وسط الكلام(2)، فإنه من الأصلم

للمعنى جعلها في الآية زائدة.

ثانياً: آراء النحوين في إعراب "كان" في البيت.

اختلاف النحوين في إعراب كان في البيت على قولين:

القول الأول: أضمنة زائدة، وهو مذهب الحلال(3)، وسبيوي(4)، وإليه ذهب أبو علي

الفارسي(5)، وابن جين(6)، وابن عصافور(7)، وابن مالك(8)، وهو المختار عند ابن

العرف(9).

أدلته هذا القول:

1 - أن اتصالاها باسمها لا يمكن من زيدمها، كما لم يمنع إلغاء "ظن" عند توسطها من

إسنادها إلى الفاعل، في نحو: زيد واسنت قائم(10).

2 - أن الضمير قد ينصل في غير جملة للضرورة(11).

القول الثاني: أضا الناقصة، و"الوا" اسمها، و"النا" خيرها، والجملة في موضع الصفة

(1) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 41/51.
(2) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 360/1.
(3) انظر: الكتاب 153.
(4) انظر: الكتاب 361/1.
(5) انظر: الكتاب 446/1.
(6) انظر: الكتاب 219/4.
(7) انظر: الكتاب 219/4.
(8) انظر: الكتاب 361/1.
(9) انظر: المسألة 10.
(10) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 361/1.
(11) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 257/1

- 78 -
لجيران، و"كرم" صفة بعد صفة، وهو مذهب المبرد(1).

وإليه ذهب أكثر النحويين(2)، وأختاره أبو حيان(3).
ورد هذا القول الزجاج، وابن شقير(4)، وقال: إن اللام في "لنا" للملك، ولم يرد
أن الجيران كانوا ملكه، وإنما يريد: وجيران لنا(5).

أدلّة هذا القول:
1 - أُنا رفعت الضمير المفصل بها (6).
2 - أن كان الزائدة لا ترفع ولا تنصب (7).
3 - أن الجملة من كان واسمه وخبرها في موضع الصفة جيران و"كرم" صفة بعد
صفة(8)، ودليل ذلك ما ورد من المسموع، ومنه قوله تعالى:

U T S M

(1) RV

وقَرَعَ يَزِينُ الْمِلْحَنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ (9) أَثْبَ كَفَّارَ النَّظَلَةِ المُتَعِطَكُلٍ (10)

(1) انظر: المقتضب 176/4.
(2) انظر: الحلّ في إصلاح الخليل ص 161، وشرح التصريح 192/1، وحاشية الصبان 251/1.
(3) انظر: التدقيق والتكميل 221/4.
(4) انظر: التدقيق والتكميل 218/4.
(5) انظر: المصادر السابقة.
(6) انظر: المقتضب 219/4.
(7) انظر: المقتضب 176/6، والباب للعكبري 142/6، وشرح الرビジ على الكافية 193/4، والبسيط في
شرح الجمل 242/7، والتذكير 211/4.
(8) انظر: المصادر السابقة.
(9) انظر: التدقيق والتكميل 218/4، والقرائد 224/3، وشرح التصريح 192/1.
(10) سورة الأعدام : 92.
(11) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، الديوان ص 15، وهو في شرح المعلقات العشر للزروزي ص 52،
والفرع: الشعر العام، والمعتقل: الذي تداخل بعضه في بعض لكتره.

---

79 -
الترجمة:

يظهر أن الراجح ما اكتُرهر ابن العريف من زيادة "كان" في البيت على مذهب الحلائل وسبوعه، لما يأتي:

١ - أن اتصالها بالضمير لا يمنع من زيادةٍ، كما لم يمنع إلغاء "ظن" عند توسطها من إسنادها إلى الفاعل في نحو: زيد ظنناً قائمٌ.

٢ - أنه لو جعل الجار والمحور "ليها" خبراً لـ "كان" مقدماً؛ لكانت النية به التأخير، وعلى جعل "كان" زائدة مع اسمها، يكون الجار والمحور في موضع الصفة لجيران، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه، لم يَجاز أن ينوى به الوقوع في غير موضعه، وهذا نظرًا، ومنها قولهم في نحو: زيد في الدار أباه، إن "أباه" فاعل لقول: في الدار؛ لأنه قد وقع خبرًا عن "زيد"، وهو في موضعه، فلا ينبغي أن ينوى به غير موضعه.

(1) انظر: شرح التسهيل ٣٦١/١، وحاشية الحضري ٢٥٧/١.
(2) انظر: شرح الجمل لابن خيروف ٤٤٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٠/٤، والبسيط في شرح الجمل ٧٤٢/٢.
(3) انظر: البسيط في شرح الجمل ٧٤٢/٤٢.
المختار عند ابن العريف أَمَّا فعل، حيث قال:
" فإنّنّي قد أَلْقِيَتَني على أن هذا الفعل المُنْتَهَى من التَّحَرِّف فعل يَعْني "ليس"، قبل
له : لِقِبُوله الدلالة التي لا تكون إلا في الفعل، وذلك الضمير والاتصال بالاسم ... ثم قال:
والذي يدل على أن "ليس" فعل ظهور الناء للمؤنث، كما يظهر مع سائر الأفعال ..."(1).

مناقشة المسألة :
اختلف النحويون في فعلية "ليس" وحرفيتها على قولين :
القول الأول : أَمَّا فعل، وَهُوَ منْذِه مُسبِيّة(1)، وَعَلَيْهِ أَثِر النحويين(2)، وَهَوَّ ما
اختته ابن العريف.

أَدْلَة هذِه القول :
١- أَمَّا تَنَسَّك بِهَا ضَمِّئَات الرُّفِع عَلَى حَد اتِّصَالُها بِالْأَفْعَال، نُحوُ: لِسْتُ، وَلِسْنُ،
وَلِسْتُمَا، ولِسْتُمُ، وَلِسْنُ، وَلِسْنُ(3).
٢- أَمَّا تَلَحقُّهَا تَأْنِيَة الساكنة وَصَلَا وَوَقَفاً، كَمَا تَلْحَق الأَفْعَال المتَّصَرَفة،
نُحوُ: لِسْتُ هَدَى قَانِمَة، كَمَا يَقَالُ: كَانَت هَدَى قَانِمَة (4).
٣- أَن أَخْرَجَهَا مَفْتَوحً، كَمَا في أَوْقَاء الأَفْعَال المَاضِيّة (5).

القول الثاني : أَمَّا حَرَف، وَنَسْبُ إلى ابن السراج(1، وابن شَقِير(2، وَجَمْعَة مِن

---
(1) شرح الجمل، ل: ٣٢٣ بتصريف.
(2) أنظر : الكِتَاب ٤٥١، ٣٧٢.
(3) أنظر : المُقْتَضِب ٣٧٧/٤، والأُصْول لابن السراج ٢١/١، والمَتَّبِع في شرح الْلَّمع ٣٥٦/١، والثَّبِين ص ٣٠٨.
(4) أنظر : التَّبِين ٣٣٠٨، وابن بَيْش١١١/٧، وشرح الجمل لابن خَرُوف١٣٨٧، وشرح الكافِيَة للَّمْسِي ١٩٩، والمُغْنِي لابن هَاشَم ص ٣٨٧.
(5) أنظر : المصادر السابِقة.
(6) أنظر : ابن بَيْش١١١/٧.
النحوين(3)، وإليه ذهب أبو علي الفارسي في أحد قوله(4).

أدلة هذا القول:

١- السماع، حيث استدلوا بما حكي من قول العرب: "ليس الطيب إلا المسرك"(5)، فرفع المسرك والطيب جميعاً، وأعربت "ليس" من مرفوع ومنصوب، لوجود "ال" النافية للنفي، كما أن حكم "ما" كذلك(6).

٢- القياس، حيث استدلوا به من خمسة أوجه هي:

أ - أن الفعل موضوع على الأئثاب "الحدث والزمان"، و"ليس" لا تدل على واحد منهما، وإنما تفسهما، فهي في ذلك مثل "ما" النافية(7).

ب - أَهْلَا لَوْ كَانَتْ فَعْلَ نُحْ، ولَكَانَتْ عَلَى أَحْدَ أَمْثَالِ الفَعْلِ، وَهِي: فَعَلْتُ، وَفَعَلْتُ، وَفَعَلْتَ، وَفَعَلْتَ، وْلَا يَجِزُوُنَّ أَنْ تَكُونَ عَلَى وَاحِدَ مِنْ هَذَا، أَمَّا الْضَمْر، فَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ مَا عَيْنَهُ يَبَاءُ مَضْمُومًا(8)، وَأَمَا الْفَلْحُ وَالْكَسْرُ، فَكَانَ يَجِزُ أَنْ تَنَقْلِبَ الْبَيْاءَ أَلْفًا لِلْمُحَلَّكَ، وَالْفَتْحُ مَا قَبلَهَا مَثْلَ: خَافُ، وَهَبَابٌ(9).

ج - أن "ليس" لا يصح أن تكون صلة لـ "ما" المصدرية، كقولك: ما أحسن ما ليس زيد قائمًا، ولو كانت فعلاً لصحة أن تكون صلة لـ "ما" نحو: ما أحسن ما كان زيد قاتلًا(10).

(1) انظر : المغني لابن هشام ص387.
(3) انظر : المغني ص387.
(4) انظر : الحليبيات ص224 , والمتبوع في شرح المعلا 256/1 , وشرح الجمل لابن عصافور 387/1 , وشرح الكافية للمرضي 4/199 , ووصف الملابيش ص368 , والمغني لابن هشام ص387 , وشرح ابن عقيل 4/242.
(5) الكتاب 147/1 , ومجالس العلماء 3 , والحيائيات 320.
(6) انظر : الحليبيات ص221 , وإيضاح الشعر ص1 , والمتبوع في شرح المعلا 257/1 , والتينيين ص311-431.
(7) انظر : المصادر السابقة.
(8) انظر : المغني لابن هشام ص387.
(9) انظر : التينيين ص31 , وشرح الرضي على الكافية 4/199.
(10) انظر : الحليبيات ص221 , وإيضاح الشعر ص13 , والتينيين ص31.
د – أن ليس ينتصب جوابًا، كما ينتصب جواب "ما" النافية، كقولك: ليس زيدًا.

بزايرك فتكركهٰٰ(1).

ه – أئها غير منصرفة(2)، وأئها لا تدخل عليهم "قد"، وهذا من أدل علامات الأفعال(3).

الترجيح:

يظهر أن الراجح مذهب سيبويه الذي عليه أكثر النحويين، واختاره ابن العريف من
أن "ليس" فاعل، وليس حرفًا لما يأتي:

1 – أن الاستدلال على حرفية "ليس" بتلك الطرق "ليس الطيب إلا المسك"، برفع الـطيب والمسك، لا دليل فيه على حرفيتها، إذ إن ذلك خاص بلغة "تعليم"، فإنه يعطون "ليس" حكما "ما" في الإهمال عند انتقال اللفظ بـ "إذا"(4).

2 – أنه يوجد فيها العلامات التي لا تكون إلا في الأفعال، كما أشير إليه عند الاستدلال بفعليتها من اتصالها بضمير الرفع وفاء التأنيث(5).

3 – أئها تتحمل الضمير، كما تتحمل الأفعال، فقيل: زيد ليس قايدًا، فيستمكن في "ليس" ضمير من "زيد"، ولا يكون مثل ذلك في الحروف(6).

4 – أن جمودها وعدم تصرفها لا يدل على أئها حرف، إذ وجد من الأفعال ما هو جامد، نحو: "نعم، ويبسن، وعمس"، وفعل التعبج(7).

5 – أنه لا يبطل عملها بدخول "لا" في خبرها، في نحو: ليس زيد إلا قايدًا، ولا

__________________________

(1) انظر: النهيبي ص 311.
(2) انظر: الجلبيات ص 210، وإيضاح الشعر ص 12، والنهيبي ص 311.
(3) انظر: النهيبي ص 311.
(4) انظر: النهيبي ص 163.
(5) انظر: البسيط في شرح الجمل 748، والتذكير والتكمل 299/4، 300-3، والغني لابن هشام ص 917، والأشباه والنظائر للمسبطي 3/94-95.
(6) انظر: ابن عيش 111/7، وشرح النافية للمرضي 199/4.
(7) انظر: النهيبي ص 31، وابن عيش 112/7.
يكون مثل ذلك في "ما" العاملة عمل "ليس"; لأنها حرف، فلا يقال: ما زيد إلا قائماً(١).

٦— أن امتناع كوفها صلة "ما" المصدرية ؛ لأنها وضعت على النفخ كالحرف، فلا يكون منها مصدر (٢).

٧— أن "ليس" على وزن من أوزان الفعل المخض ، ومثال من أمثلته ، وذلك أفهم يقولون: "صيبد البصير" (٣) ، فإذا خطفوا على قول من قال: علماً زيد ، قالوا: "صيبد البصير"، فكانت "ليس" على وزنها ، ولزم هذا التسكيك في "ليس" لما شهبت بالحروف، وصارت في اللفظ مثل "ليت"(٤).

(١) انظر : ابن يعيش، ١٢٣/٧، ١١١٣/٧.

(٢) انظر : أسرار العربية ص ٣٣، و التبيين ص ٣١، و ابن يعيش، ١١٢٦/٧.

(٣) صيبد البصير: أصابه الصيبة، وهو داء يصيب الإبل في رؤوسها، فتسبيل أنوفها، ورفع رؤوسها. [انظر: اللسان: صيبد].

(٤) انظر: الخليلات ص ٣٢، والتبيين ص ٣٢، و ابن يعيش، ١١٣٢/٧، والسيبط، ٥٣٢/٦.
3-4: حكم تقديم خبر ليس على اسمها

المختار عند ابن العريف، عدم جواز تقديم خبر ليس على اسمها، حيث قال عند ذكره للأفعال الناقصة: "ويجوز تقديم أحيانها على أسمائها؛ لتصرفها، كما يجوز في "ضرب" تقديم المعقول على الفاعل، إلا في "ليس" وحدها لضعفها عن التصرف"(1).

مناقشة المسألة:

اختلاف النحويين في جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها على قولين:

القول الأول: أنه يجوز تقديم خبرها على اسمها كغيرها من الأفعال الناقصة، وهو مذهب سيبويه (2)، والبرد (3)، وأكثر النحويين.(4)

دليل هذا القول:

1- السماع، حيث استدلالوا على جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها ما لم يمنع من ذلك منع (5)، ومن شواهد ذلك من القرآن قوله تعالى: 

ذلك مانع (6)، ومن شواهد ذلك من القرآن قوله تعالى:

(7)

لابن مالك (8)، والرازي (9)، والحنابي (10)، وبرد (11)، وربما (12)...

(1) شرح الجمل، ل:327 ق.
(2) انظر: الكتاب 61/1.
(3) انظر: المقتضب: 195-194 ه.
(4) انظر: الإيضاح العضدي 201/1، وشرح الجمل لابن عصفور 697/3، والبيض 276/2، وشرح التسهيل لابن مالك 12/4.
(5) أي: من المتوسط، فجب تأخير الخبر وتقديم الاسم - خوف اللبس، فكان يكون الاسم والخبر من الأسماء المقصورة التي تعود محركات مقدرة، نحو: ليس ذلك مولاك، وانظر: التدبيج والتكمل 170/4، وأوضح المسالك لابن هشام 174/2، وشرح التصريح 187/1، وافمع 372/1.
(6) سورة البقرة: 176.
(7) الفراءة في النصاصر في القراءات السبع لابن مكى 240/2، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري 236/2.

\[
\text{M} \quad \text{L} \quad \text{M} \quad \text{L} \quad \text{M} \quad \text{L}
\]
دليل هذا القول:

1 - استدل ابن درستويه على عدم جواز تقدم خبر "ليس" على اسمها بالقياس، حيث شبهها في المعين بـ "ما" النافث عند الحجاجيين، فكلاهما يفيد النفي، فكما أنه لا يجوز تقدم خبر "ما" على اسمها، فكذلك الحال مع "ليس".

2 - واستدل ابن العرف على عدم جواز تقدم خبرها على اسمها بآفة فعل لا يتصرف في نفسه، فضعف عن التصرف في معموله.

الترجيح:

يظهر أن الراجح جواز تقدم خبر "ليس" على اسمها ما لم يمنع من ذلك منع، لبنته بالسمع، كما ورد من الشواهد التي سبق ذكرها، ومن شواهد ذلك - أيضاً - قول الشاعر:

فليس معروف لنا أن نرزدها

صحاحاً ولا مستنكر أن تعفر(6)

حيث قدّم "معروف"، وهو خبر "ليس" على "أن نردها" وهو اسمها(1).
4: إنّ وأخواتًا :

1 - 1: الأصل في "كان" من حيث التركيب وعدمه

المختار عند ابن الاعرف أن "كان" مركبة من "اذن" المفتوحة والهمزة وكاف التشبيه، حيث قال: "الأصل في "كان" أن" زيدت الكاف للتنشبيه، و"اذن" في موضع خفض بالكاف الزائدة، ولو كان اسمًا ظاهراً، لكان التقدير: كريد"(1).

مناقشة المسألة :

اختلف التحويون في "كان"، أبسطة أم مركبة؟ على قولين:

القول الأول: أُها مركبة من "اذن" المفتوحة الهمزة وكاف التشبيه، وهو مذهب الخليل وسبيويه (1)، والأخفش (3)، وجمهور البصريين والفراء (4) من الكوفيين، وهو ما اختاره ابن الاعرف.

دليل هذا القول:

أن الأصل في قوتهم: كان زيدًا أسد: إن زيدًا كاسد، فالكاف للتنشبيه، وإن" مؤكدة له، ثم أريد الاهتمام بالتنشبيه الذي عقدت له الجملة، فأزيلت الكاف من وسط الجملة، وقدمت إلى أوها، لإفراغ العناية بالتنشبيه، فلما دخلت الكاف على "اذن" وجب فتحها: لأن "اذن" المكسورة لا تقع بعد حرف الجر (5).

القول الثاني: قبل إذا حرف بسيط (1)، وإله ذهب المالقي (7)، وأبو حيان (8)، وابن

(1) شرح الجمل ص ٢٣١.
(2) انظر: الكتاب ١٥١/٣.
(3) انظر: الجيني الداني، للمرادي ص ٥١٢، والهمع ٤٨/١.
(4) انظر: ارتفاع ١٤٨/٢، والجيد الداني ص ٥٦٨، والهمع ٤٨/١.
(5) انظر: ص ٤٨/١.
(6) انظر: ص ٤٨/١.
(7) المالقي: هو أبو جعفر أحمد بن عبدالنور بن رشيد، توفي سنة ١٧٠٠، انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص ٣٦٨، واللغة ص ٥٩.
(8) انظر: الارتفاع ١٤٨/٢.
أدلة هذا القول:

1 - أن الألفاظ في الأصل بسيطة، والتركيب طارئ، فالانفصال إلى الأصل أحسن،

إذا لا ضرورة توحيد التركيب، ولا قطع موجه.

2 - أنه لو كانت "كأن" مركبة، لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها: "بم تتعلق قبلها، إذ ليست زائدة".

3 - أن الكاف إذا كانت داخلة على "أن" لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفي، بالكاف، فترجع الجملة النامنة جزء جملة، فيكون التقدير في: "كأن" زيداً قائم: "كفي زيده، فيحتاج إلى ما يتم الجملة، و"كأن" زيداً قائم" كلام قائم بنفسه.

4 - أنه لا يمكن تقديرها بالتقدير والتأخير في بعض المواضع كما في نحو: "كأن" زيداً قائم، وكان زيداً في الدار، وكان زيداً عندك، وكان زيداً أبوه قائم، ولو كان على التقدير والتأخير، لكان الأصل: أن زيداً كقمام، وأن زيداً كوفي الدار، وأن زيداً كعندك، وأن زيداً كأبوه قائم، وذلك لا يجوز؛ لأن الكاف الجارة التي للتشييسه، لا يصح دخولها إلا على الأسماء لا غير، فدل ذلك على أنها ليست مركبة.

الترجيح:

يظهر أن الراجح أن "كأن" مركبة من "أن" وكاف التشبيه، كما هو مذهب الخليل، وسبيوبي، والأخفش وجمهور البصريين والفاره، وهو ظاهر ما اختارت ابن العريف، وأن الكاف بعد التركيب ليس لها متعلق؛ لأن التركيب جعلها بمنزلة كلمة واحدة، كما هو مذهب الخليل وسبيوبي، مما يأتي:

1) انظر: المغني ص ٢٥٣.
2) انظر: المجمع "٢٨٠".
3) انظر: "صف المباني ص ٢٨٥-٢٨٩، والجني البابي ص ٥٩، والجمع "٤٢٨/١".
4) انظر: المصادر السابقة.
5) انظر: "صف المباني ص ٢٨٥، والجني البابي ص ٥٧.
6) انظر: "صف المباني ص ٢٨٥، والجني البابي ص ٥٧.

٨٨ -
١ - "كان" تدل على التشبيه والتوكيد، والكاف وحدها تدل على التشبيه، و"آن" وحدها تدل على التوكيد، ومنى وجد المعنى الذي كان في الإفراد مع التركيب صح ادعاء التركيب (١).

٢ - أن الكاف لا يتعلق بشيء، وأن ما بعدها في موضع جر بما، لأن التركيب صيغ "آن" والكاف حرفًا واحدًا (٢).

---

(١) انظر: رصف المباني ص٤٨٤.
(٢) انظر: الجين الداني ص٥٩، والمغني ص٣٥٣، وتعليق الفرائد ١٣/٤٢٦٨٤.
المختار عند ابن العريف أن 'كان' تأتي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً، وتكون للشك إذا كان خبرها مشتقةً، حيث قال: "وأما 'كان' فلها ثلاثة موانع: تكون تشبيهاً، وشكاً، وواجابة، فإذا وقعت على الأسماء كانت تشبيهاً، كقولك: 'كان زياداً أخوك، وإنما كان خبرها اسمًا مشتقةً من الفعل كانت شكاً، كقولك: 'كان زيداً منطقًا، وكأني أطلق، هذا شك، وذلك أن الاسم لا يشبه الفعل ...".

مناقشة المسألة:

اختلاف النحويون في المعاني التي تأتي لها "كان" على أربعة أقوال:

القول الأول: أما تأتي للتشبيه سواء كان خبرها جامداً أم مشتقةً؛ لا معنى لها غيره عند البصريين (1)، وإليه ذهب جمهور النحوين المتأخرين (2).

أدلة هذا القول:

١- أن قولك: "كان زياداً قائم، يجعل أنك تريد تشبيه زيد، وهو غير قائم به إذا كان قائماً، والشيء يشبه في حالة ما، به في حالة أخرى (3).

٢- أنه يجعل أن يكون في الكلام حذف موصوف، أو مضف، فعلى تقدير حذف الموصوف يكون المعنى: "كانك شخص قائم، فيغير الاسم والخبر حقيقة، ففصح تشبيهه أحدهما بالآخر (4)، وعلى تقدير حذف المضاف يكون المعنى: "كانَ هيئة زيد هيئة "

(1) شرح الجمل ص. ٢٢٠.
(2) انظر: الكتاب ٣، والمقتضب ٤/١٠٨، والمجدي الداني ص. ٥٧، والأجمع ٤/٢٧١.
(3) انظر: ابن عيش ٨/٢٧٤/٤، وشرح الجمل لابن عصافور ٤/٤، وشرح التسهيل ٢/٦، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٢-٣٠٣، والاطرشاف ٢/١٠٢، والمجدي الداني ص. ٥٧، والمغني ص. ٢٥٣، وتعليقات الفرائد ٤/١٤، وشرح الأشياء ٢٠/١٨٠، وشرح التصريح ٢١٢/١.
(4) انظر: شرح الجمل لابن عصافور ٤/٤، والمجدي الداني ص. ٥٧.
(5) انظر: شرح الرسمي على الكافية ٣٢١/٤.
قائم(١)، فتكون "كأن" فيما سبق للتشبيه، إلا أنه لما حذف الموصوف والمضاف، أقيمت
الصفة والمضاف إلى مقامها.
القول الثاني: أُضمِن للتشرحيٌّ، إذا كان خبرها جامداً، نحو: كأنَّ زيداً أسدٌ،
وتكون للشك والظن إذا كان خبرها مشتقاً، نحو: كأنك قائم، وهو مذهب الزجاجٌ(١)،
وإليه ذهب ابن السيد(٢)، وابن الطراوة(٣)، وهو ما اختاره ابن العريف.
دليل هذا القول:
أنَّ الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبه نفسه(٤).
القول الثالث: أُضمِن للتشرحيٌّ دون التشبيه، وهو مذهب الكوفيين في أحد
قولهم(٥)، ونسب للزجاجي(٦).
دليل هذا القول:
استدلل الكوفيون والزجاجي على أنَّ "كأن" للتشرحي دون التشبيه بالسمع، ومن
ذلك قول الشاعر:

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/٤، والجاني الندائي ص ١٠٣،
(٢) انظر : انظر : شرح الردعي على الكافية ٣٦/١، وتعليقات الفرداد٤/١، ونسبه أبو حيان والرادي،
والسوطي، والكوفيين والزجاجي، انظر : الارشاد ١٣، والجاني الندائي ص ١٢٧/١، وتعليقات الفرداد٤/١،
(٣) انظر : الارشاد ١٣، والجاني الندائي ص ١٢٧/١، وشرح التصريح ٢١٢/١، وحاضية
الصبيان ٢٨١/٦، وابن السيد هو: عبد الله بن محمد بن السيد الباطليوي، توفي سنة ٥٢٨ هـ، انظر ترجمته في:
إشارة التعبين ص ١٧٠، واللغة ص ١٢٢.
(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/٤، والارشاد ١٣، والجاني الندائي ص ١٠٣،
(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/٤، وشرح الردعي على الكافية ٣٦/١، وتعليقات الفرداد٤/١،
(٦) انظر : الارشاد ١٣، والجاني الندائي ص ١٠٣، والمغني ص ٢٣٤، وتعليقات الفرداد٤/١،
(٧) انظر : المصادر السابقة، إلا أنه قال في الجمل ص ٥١ : "وكان" تشبيه.
فأصبح بطن مكة مُفسَّراً، كأن الأرض ليس بها هشام(1).

إذا لا يكون ذلك تشبهاً لأنه ليس في الأرض حقيقة(2).

كما استدلالنا - أيضاً - يقول الشاعر:

"أَلَّا تُجْعَلْ ذَوَّ بُعْيَةٍ يَشْتَهِي ما ليس موجودٌ(3)...

إذ المعنى: أنا حين أمسى "ذو بعية" من حالي كذا وكذا(4)، ولا معنى للتشبه عندهم في هذين البيتين.

القول الرابع: أما تأتي للتقريب، وهو مذهب الكوفيين(5)، وحملوا عليه، نحو:

"كأنك بالشتماء مقبل، وكأنك بالفرج آت(1).

دليل هذا القول:

أن المعنى على تقريب الشتماء، وتقريب إتبان الفرج، ولا يتصور التشبه، إذ لا يتصور أن يشبه المخاطب بالشتماء، ولا بالفرج، إذ ليس المقصود ذلك(5).

الترجيح:

يظهر أن الراجح أن "كأن" في هذا كله للتشبه، كما هو مذهب البصريين وجمهور النحوين المتآخرين لما يأتي:

1 - أن الاحتجاج على أن "كأن" تكون للشتم والظن، إذا كان خبرها مشتقةً، لأن

_________________________

(1) البيت من الوافر، للمحارث بن خالد، الديوان ص 93، وهو في الاشتقاق لأبن دريد ص 201، ولا نسبة في شرح التسهيل 2/1، والجني الداني ص 457، والمعني ص 137، وشرح التصريح 227/1، والمعنى 275/1.

(2) انظر: المعنى ص 253.

(3) البيت من البيض، لابن أبي ربيعة، الديوان ص 100، وهو بلا نسبة في المحراب لا يتبين جنّي 2/151، وشرح التسهيل 2/2، والمعني ص 438، ونسبه ابن منظور في اللسان: (عند) لزيد بن الحكم، ويرى "من" بدلاً من "ذو بعية".

(4) انظر: المعنى ص 155/1.

(5) انظر: الاشتياص 2/169، والجني الداني ص 473، والمغني ص 254، وشرح القرائد 16/14، والمعنى 427/1.

(6) انظر: المصادر السابقة.

(7) انظر: شرح الجمل لابن عصافر 488/1، والجني الداني ص 473، والمغني ص 257، والمعنى 427/1.
الأسم هو الحبر والشيء لا يشبه بنفسه، يحتمل الرد من وجهين، هما:
أ – أن قولك: كان زيداً قائم، يحتتم أنك تريد تشبيه زيد وهو غير قادر به قائمًا، والشيء يشبه في حالة ما بله في حالة أخرى.(1)
ب – أنه يحتتم أن يكون في الكلام حذف موصوف أو مضف كما سبقت الإشارة إليه في الاستدلال على أثنا لتشبيه، وعلى تقدير حذف الموصوف يكون المعنى: كأنك شخص قائم وعلى تقدير حذف المضاف، يكون المعنى: كأن هيئة زيد هيئته قائم، فلما
حذف الموصوف والمضاف، أقيمت الصفة والمضاف إليه مقتامهما(2).

2 – أن الاستدلال على أن "كان" معناها التحقق دون التشبيه، بقول الشاعر:
فأصبح بطعن مكة مُفسّرًا  كأن الأرض ليس بما هشام
يحتتم أن تكون فيه "كان" للتشبيه أو للتعليل، فقد خرجه الحمويون على وجهين:
أحدهما: أن "كان" فيه لتشبيه، إذ إن المعنى: أن بطعن مكة كان حقه ألا يقشعر، لأن هشاماً في أرضه، وذلك أن هشاماً، وإن كان قد مات، ففسده في الأرض، وهو قائم مقام الغيث، فكان ينبغي لبطن مكة ألا يقشعر، فلما اقشعُ صارت أرضه كاهنًا ليس بما هشام، أو أن هشاماً وإن مات فهو باق بقاء من يخلله بسبيته، فكانه لم يمت(3).
والثاني: أن يجعل الكاف من "كان" في هذا الموضع كاف التتعليل المرادفة لللام، كأنه
قال:
فأصبح بطعن مكة مُفسّرًا  لأن الأرض ليس بما هشام
وذلك أن الشاعر يريти هشاماً، ومعلوم أنه ليس بالأرض، ومعنى إذن: لأن الأرض ليس بما هشام، إذ يعلم أن يقول الإنسان: كأن الأرض ليس بما هشام على جهة التشبيه، وهمام ليس بالأرض(4).

3 – أما الاستدلال بقول الشاعر السابق – أيضًا – وهو:

(1) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٠/٤، والجليدي الماني ص ٥٧٣.

(2) انظر: المصدر السابقين.

(3) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/٤، وشرح التسهيل ٧/٢، والجليدي الماني ص ٥٧٢.

(4) انظر: المصدر السابقة.
كَأَنِيُّ حَيْنَ أَمْسِيّ لاَ تُكَلَّمَنِيُّ
ذَوُ بُقْيَةٍ يُشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا
فَمِرْدُودُ بَأَنَّ التَّشْبِيَّةِ فِيْهِ يَتَبَينُ بَأَدْنِ تَأْمِلٍ
١ - أنَّ الْاستِدْنَالَ عَلَى أَنّ "كَأَنَّ" لِلْتَقْرِبَ ، كَمَا في نَحوٍ : كَأَنَّ بَالْشَّنَاء مَقْبِلٍ،
وَكَأَنَّ بَالْفَجْرِ أَتَّ، إِذْ لَا يُتَصَوْرُ فِيْهِ التَّشْبِيَّة، يَحْمِلُ رَهْدَ - أَيْضاً - إِذْ يَحْمِلُ أَنَّ تَكُونَ
"كَأَنَّ" لِلْتَشْبِيَّة، فَقَدْ عَرَجَهْ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِي عَلَى أَنَّ الْكَافِ فِي "كَأَنَّ" لِلْحَكْبَ، وَالْبَاء
زَائِدَةٍ، وَالْشَّنَاءَ وَالْفَجْرِ إِسْمَانٌ لَّهُ "كَأَنَّ"، وَالْتَقْدِيرُ : "كَأَنَّ الْشَّنَاء مَقْبِلِ، وَكَأَنَّ الْفَجْرِ آتٍ
، فَتَصِبْحُ "كَأَنَّ" بَاقِيَةً عَلَى مَعْنَاهَا فِي إِفَادَتَهَا التَّشْبِيَّةٍ.
٢- أنَّ الأَلْدَةَ الَّتِي سَبِقَ ذُكْرُهَا عَلَى أَنّ "كَأَنَّ" لِيُسْتَهْتُبِيَ بِدِخْلِهَا الْحَامِلَ،
وَمَنِ الدِّلِيلُ الْحَامِلُ الْحَامِلُ سَقَطَ بِهِ الْإِسْتَدْنَالٍ

(1) انظر: شرح التسهيل، ٩٧/٧.
(2) انظر: البغداديات ص ٤٥٤، وشرح الرشيدي الكافية /٤، ٣٣١-٣٣٢، والإرشاد في الجهة الثانية ص ١٢٩/١، والمغني ص ١٤٥، وتعليقات الفرائدة ٢٥٤، ٤/١.
(3) انظر: الإباحة في شرح الاقتراح ص ١٢٢.
المختار عند ابن العريف أن "العلم" مركبة من: لام التأكيد في أوها ، وعل ، حيث قال: "ولم تدخل اللم في خبر "العلم" ؛ لأنها زيدة في أوها ، قال الشاعر:

يا أبا نهك أو عساقا(1)

ولم تدخل اللم في خبر "العلم" ؛ لدخولها فيها ؛ لأنها في الأصل "عل" "(2).

مناقشة المسألة:

اختالف التحويون في أصل "العلم" على قولين:

القول الأول: أفما حرف مركب من اللم الزائدة ، و"عل" ، وهو مذهب البصريين،

وهو المختار عند ابن العريف (3).

أدلة هذا القول:

1 - السماع ، حيث استدلوا به على أن اللم في "العلم" زائدة ، وأنها تأتي عارية منها

بقول الشاعر السابق ، وكذلك بقول الشاعر:

ولا تهين الفقيه علتك أن تركن يوماً والذهور قد رفعه(4)

2 - القياس ، حيث استدلوا به على زيادة اللم في "العلم" ، بأنها إنما عملت النصب ورفع لشبها بالفعل كسائر أخواتها ، إذ لو قيل: إن اللم أصلية في "العلم" ; لآدى ذلك أن لا تكون "العلم" على وزن من أوزان الفعل الثلاثي ، فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها ،

(1) البيت من الرجز ، لؤي بن العجاج ، الدبيون ص 181 ، وهو في الكتب 2/375-376 ، وكتاب اللامات للرجاجي ص 142 ، والنكت للأعلم 2/666 ، وابن بيسان 87/8 ، والمغني ص 201.

(2) شرح الجمل ص 224.

(3) انظر : الكتاب 3/322 ، والمقتضب 3/373 ، والإنصاف 1/188 ، وال妗ه الداعي ص 579.

فوجب أن يحكم بزيادة اللام؛ لتكون على وزن الفعل كسائر أعوامها(1).

القول الثاني: آله حرف بسيط، ولاهه الأولي أصلية، وهو مذهب الكوفيين(2)،
وأكثر التحويلين(3).

دليل هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول بالقياس من ثلاثة أوجه هي:

1 - أن حروف الجر كلها أصلية؛ لأن حروف الزيادة المجموعة في كلمة
"سأتنموهما"، إذا تختص بالأسماء والأفعال، وأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه
الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأصلية(4).

2 - أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، ولا يجوز أن يحكم
عليها في "ما" و"لا" و"يا" بأنا زائدة، أو منقلبة، بل يحكم عليها بأنا أصلية؛ لأن
الحروف لا يدخلها ذلك، وكذلك اللام في "عل"(5).

3 - أن اللام - خاصة - لا تكاد تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذًا، نحو:
"ريدل"، و"عبد"، و"فرح". في كلمات معدودة، فإذا كانت اللام لا تزداد فيما يجوز فيه
الزيادة إلا على طريق الشذوذ، فكيف يجعل يحكم بزيادة فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟(6).

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما اختاره ابن الحذف من أن "عل" مركبة من اللام الزائدة، و"عل"
تبعاً لمذهب البصريين، لما يأتي:

1 - أن اللام لا تخلو من أن تكون أصلاً أو زائدة، وكوفها أصلاً مردود بدليل
سقوطها في لغة من قال: "عل"، فثبت من ذلك آله زائدة ضمت إلى "عل"، لغرض

---

(1) انظر: الإنصاف 244/1، والتبيين للعكربي ص 359. - 360.
(2) انظر: الإنصاف 218/1، والتبيين ص 359، والجني الداني ص 579، والمجمع ص 429.
(3) انظر: المصادر السابقة.
(4) انظر: الإنصاف 219/1.
(5) انظر: الإنصاف 219/1، والتبيين ص 360.
(6) انظر: الإنصاف 219/1.
التوكيد (٠๑).

٢— أن دخول لام التأكيد على حروف المعاني قد جاء في المسموع، ومن ذلك قول الشاعر:

فَبَدَأَ حَتَّى لَكَانَ لَمْ يَسْتَكِنَّ (٠٢).

فأدخل اللام اليّ للتأكد على "كأن"، فكذاك إدخالها على "عل" (٠٣).

٣— أنه لا يصح أن يقلل: إن اللام في "عل" أصلية، وإما تحتفظ تخفيفاً؛ لأن التخفيف بالحرف إذا بابه الأسماء والأفعال وليس الحروف؛ لجودها وقلة تصرفها، وإما يخفف منه المضلع بحرف آخر، نحو: إن، وأن، وكأن، فإذا خففت هذه الحروف حذف أخرى (٠٤).

٤— أنه قد سمع في معناها "عن" بالعين، ولم يدخلوا عليها اللام (٠٥).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١، ٤٤٠/٤.

(٢) استشهد به ابن جني في سر الصناعة ٨٠/٦، ولم ينسبه، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١، وشرح الراضي على الكافية ٤٥٠، وروايته فيه:

فِيَدَحَجَ لَكَانَ لَمْ يَكَن

والمسان (أثن)، وخزانة الأدب ٣٣٣/٦، وروايته فيه كرواية الراضي، قال البغدادي: "هذا البيت لم أره إلا في سر الصناعة لابن جني، ولم أقف على ما قيله، ولا على شيء من خبره".

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١.

(٤) انظر: رصف المباني ص ٤٣٢.

(٥) انظر: الإنصاف ٢٢٥/١، وشرح التسهيل ٤٥/٥، والبسيط في شرح الجمل ٧٥٤/٦، ووصف المباني ص ٣٣٣-٣٣٣، وتعليق الفرائد ٨٠/٤.
الخطار عند ابن العريف أن "لعل" تأتي للشك والإجابة والاستفهام، حيث قال:

"وأما "لعل" فليها ثلاثة مواقف، تكون شكًا وإجابة واستفهامًا، فالشك قولك: لعلك تظن

N M L K J I M.

زيادة قيامة، تواجه بذلك من تخاطبه، والإجابة قوله: لعل...

L)، فلعل من الله واجب، وأما الاستفهام فقولك في الخطاب: لعل زيدا يقوم."(1)

مناقشة المسألة:

اختلط النحويون في المعاني التي تأتي لها "لعل" على أربعة أقوال:

القول الأول: أحا تأتي للرجي في الشيء المحبوب، والإشراق في الشيء المكروه، وهو مذهب سيبويه(3)، والبصريين(4); لأن كل معانيها تعود إلى هذين المعنيين، وهو ظاهر
اختيار ابن العريف.

أدلة هذا القول:

1 - أن "لعل" تحمل في جميع معانيها على الالرجي في الشيء المحبوب، والإشراق في الشيء المكروه؛ لأن الرجاء والإشراق يتعلق بالخاطب(5).

2 - أن الأصل في الكلمة ألا تخرج عن معناها بالكلية، فلعل من الله - تعالى - حمل للمخاطبين على أن يرجوا، أو يشفقو؛ لأن المعنى متعلق بهم، كما أن "أو" المفيدة للشك إذا وقعت في كلامه تعالى، كانت للتشكيك أو الإجابة، لا للشك، تعالى الله عن ذلك.(6)

(1) سورة الطلاق: 1.
(2) شرح الجمل ص 221.
(3) انظر: الكتاب 2/434.
(4) انظر: الجزء الثاني ص 581-582، وشرح التصريح 213/1، والسمع 429/1.
(5) انظر: شرح الشريعة على الكافية 4/333، والجزء الثاني ص 58 وسورة الصغيرة 280/1.
(6) انظر: المصادر السابقة.
القول الثاني: أما تأي للشَّك، وهو مذهب الفراء (1)، والطوال (3).

دليل هذا القول:

أن الشَّك يدخل في الترجيح بالنسبة للمخططيين (3).

القول الثالث: أما تأي للاستفهام، وهذا المعنى أثبته الكوفيون (4)، وتبعهم ابن مالك (5).

دليل هذا القول:

السماع، حيث خرج عليه ابن مالك قوله تعالى (1): 

وقله صلى الله عليه وسلم لبعض الأنصار رضي الله عنهم، وقد خرج إليه مستعجلاً:

"علنا أعجلناك" (6).

القول الرابع: أما تأي للتلعيل، وهذا المعنى أثبته الكسائي (4)، والأخفش (3)، وذهب إليه أيضًا - ابن مالك (1).

____________________________

(1) انظر: الآخرشاف 2/130/1، والجني النداي ص 58/1، والمجمع 2/428/1.
(2) انظر : المصادر السابقة، والطوال هو: محمد بن أحمد بن عبد الله النحوي، من أهل الكوافة، توفي سنة 243هـ، انظر ترجمته في: بغية الوعاء 1/5.
(3) انظر: الآخرشاف 2/130/1، والجني النداي ص 58/1، والمجمع 2/428/1.
(4) انظر : الآخرشاف 2/130/1، والجني النداي ص 58/1، والمجمع 2/428/1.
(5) انظر: شرح التسهيل 2/8، والمجمع 2/428/1.
(6) انظر: شرح التسهيل 2/8، والمجمع 2/428/1.
(7) سورة عبس: 3.
(8) الحديث في صحيح البخاري 1/25، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين.
(9) انظر : الآخرشاف 2/130/1، والجني النداي ص 58/1، والمجمع 2/428/1.
(10) انظر: من القاري الأخفش 2/445، والآخرشاف 2/130/1، والجني النداي ص 58/1، والمجمع 2/428/1.
(11) انظر: شرح التسهيل 2/7.
دليل هذا القول:

القياس، حيث حمل عليه قوله تعالى:

\[ LMT \quad S \quad M \]

(1) أي: لنشكروا، ونتهونوا.

وحمل عليه ابن مالك قول الشاعر (2):

وقلتم لنا كفوا الحروب لعلنا نكف ونقتلتم لنا كل موئيّ.

الترجمح:

يظهر أن الراجح أنّ "العل" تحمل جميع معانيها على الترجيح في الشيء المحبوب، والإشراق في الشيء المكروه؛ لأن الرجاء والإشراق يتعلق بالمحاطب؛ لأن الأصل في الكلمة ألا تخرج عن معناها بالكلية، فعلى من الله - تعالى - حمل للمخاطبين على أن يبرجو أو يشفقوا؛ لأن المعنى متعلق بهم.

---

(1) سورة آل عمران : 123.
(2) سورة البقرة : 53.
(3) انظر : الجنين الماني ص 580.
(4) انظر : شرح التسهيل 2/7-8.
(5) البيت من الطويل، لم يعرف قائله، وهو في أمالي ابن الشهري 77/1، وشرح التسهيل 2/7.
(6) انظر : شرح الرضي على الكافية 333/4، والجنين الماني ص 580، وحاشية الصبيان 280/1.
المختار عند ابن الرازي أن خبر "إن وأخوام" مرفوع بما، حيث قال: "إنما نصب اسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي في أربعة أشياء: فهي تطلب اسمي، كما يطلب الفعل المتعدي، ويتصل بها الضمير المنصوب، كما يتصل بالفعل المتعدي، في قوله: إننا، وإنك...، وأواعها مفتوحة كأواع الفعل الماضي، ومعانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشييص والترجيح والتوقع، فلما ضارعت الأفعال هذه المضارحة عملت عملها.

فروع ونصب":

مناقشة المسألة:

اختلاف النحوين في رفع الخبر بعد "إن وأخوام" على قولين:

القول الأول: أن خبر "إن وأخوام" مرفوع بما؛ لأنها قويت بمساندتها الفعل المتعدي لفظاً ومعيناً، وهو مذهب البصريين(1)، وهذا ما اختاره ابن الرازي.

دليل هذا القول:

استدل البصريون على أن "إن وأخوام" هي الراقة للخبر بالقياس من خمسة أوجه هي (2):

١ — أتى على وزن الفعل.

٢ — أتى من بينية على الفتح، كما أن الفعل الماضي كذلك.

٣ — أن نون الوقاية تدخل عليها نحو: إنني، وكأنيه، ... كما تدخل على الفعل، نحو: أعطني، وأكرمين.

٤ — أتى تقضي الاسم، كما أن الفعل يقضيه؛ ولذلك فهي مخصصة بالاسم، كما

(1) شرح الجمل ص243-244 نتصرف.
(2) انظر: مجالس العلماء للزهراوي، ص103، والإ.fmصاف 176/1، واتفاف النصيرة 167، وشرح التصريح 431/1، والسنة 1/21.
(3) انظر: الإفصاح 177/1، والنهيبي، ص34، وابن بيعش 101/1، واتفاف النصيرة 167.
أن الفعل مختص به.

5 - أن معانيها معاني الأفعال، فمعنى: "إني أشهد وأؤكد، وكأن" أشعث و"ليت".

أثنين، وألعل: أتيح.

فلا ما أثبتت الفعل من هذه الأوجه الخمسة، وجب أن تعمل عمل الفعل، فكما أن الفعل له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب.

ليكوبن المرفوع مشهأ بالفاعل، والمنصوب مشهأ بالفعله.

القول الثاني: أن خبر "إن وأخواها" لا يترفع بهما، وإنما هو باق على رفعه قبل دخوله، وهو مذهب الكوفيين(1)، وإليه ذهب السهيلي(2).

أدلة هذا القول:

1 - السماع، حيث استدلوا به على أنها عوامل ضعيفة من وجهين:

أحدهما: أنه يدخل على خبرها ما يدخل على الفعل لو ابتداه(3)، ومن ذلك قول الشاعر:

لا تقضن فيهن شطيراً، إن يذن أهلك أو أطيرو(4).

فصنب الفعل بإذن الذي هو "أهلك"، مع أن "إذن" في ظاهر اللفظ غير واقعة في صدر الكلام، حيث إذا مسبقة بإني، ولو كان الفعل خيراً لم يعمل فيه "إذن"، كما لو

(1) انظر: المصادر السابقة.
(2) انظر: الأصول لابن السراج (220/1)، ومجالس العلماء (3/1)، والإنساف 177/1، وأسرار العربية ص 15، والنبيين ص 373، وابن عيش/1، والتلاقو النصرة ص 126، وشرح النصري 21/1، وافق.
(3) انظر: ناحية الفكر ص 224، والسهيلي هو: أبو القاسم، وقيل: أبو الحسن عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد، إمام في اللغة والنحو والحديث، توفي مراكش سنة 581هـ، انظر تجربته في: إشارة التعبين ص 184، وبعثة الوعده/2، 81.
(4) انظر: الإنصاف 176/1، والنبيين ص 373، والباب للوحي/1، 211.
(5) انظر: الإنصاف 176/1، والنبيين ص 373، والباب للوحي/1، 211، والإنساف 177/1، والتلاقو النصرة ص 373، والسبحان مادة "شطر"، والشهاب: البعيد، وأعمال، وأطيرا: أي أذهب بعيدا، وألحق في الجو.
قيل: إنَّ إذنْ أَكْرُمُكَ (١).

الثاني: أَنَا تَلْغَي وبِبَلَّ إِنَّكَ لَعَلِيَةُ وَيَسِيرُ بِبَلَّ إنَّكَ لَعَلِيَةُ، وَمِن ذلِكَ قَوْمُهُ: "إِنَّيْ بِكَ زَيْدٌ مَّا أَخَوُدُّ(٢)، وَقَوْمُهُ: "إِنَّ فِيَكَ زِيدُ رَاغِبٌ"(٣)، وَقَوْمُهُ: "إِنَّ بِكَ يُكْفِلُ عُمْروٌ (٤)، وَإِذَا أَلْغَيْتَ، فَلَا أُبَلِّغُ شَيْئًا فِي الْأَمْرِ (٥).

٢ – القياس، حيث استدلوا به على أنَّها ليست عاملةً في الخبر؛ لأنَّها إذا علَّمت النصب في الاسم عندما أشتهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه، وذلك جري على القياس في حظ الفروع عن الأصول، فوجب أن يكون الخبر باقياً على رفعه قبل دخولها (٦).

٣ – الإجماع، حيث استدلوا به على أن هذه الأحرف فروع في العمل؛ لإجماعهم على ذلك، وإنما نصبت الاسم عندهم؛ لأنَّها أشتهت الفعل، ولذلك فهي فرع عليه، والفرع أضعف من الأصل (٧).

وإذا استدل السهيلي على أنُّ "إِنَّ وَأَخوَاكَ" لم تعمل في الخبر، وعملت في الاسم، بأنَّ الخبر لا يليه؛ لأنه لا يلي العام ما عمل فيه غيره، فلو عملت فيه لوليها، كما يلي "كان" الخبرها، ويلي الفعل مفعوله (٨).

الترجيح:

يظهر أن الرأجح ما ذهب إليه البصريون، وابتداه ابن العريفي من أن خبر "إِنَّ وَأَخوَاكَ" مرفوع بما لما يأتي:

١) انظر: اللباب ص ٣٣٧، واللباب ٢١١١/١.
(٢) انظر: اللباب ص ٣٣٧، واللباب ٢١١١/١.
(٣) انظر: الكتب ١٦٧، واللباب ص ٣٣٧، واللباب ٢١١١/١.
(٤) انظر: اللباب ص ٣٣٧.
(٥) انظر: اللباب ٢١١١/١.
(٦) انظر: اللباب ص ٣٣٧.
(٧) انظر: اللباب ٢١١١/١.
(٨) انظر: المصادر السياقية.
(٩) انظر: نتائج الفكر ص ٢٦٤.
1 - أن هذه الأحرف تقتضي اسمين؛ لأما تدخل على مبتدأ وخبر، والمبتدأ يقتضي الخبر، والخبر يقتضي المبتدأ، وإن تقتضيهما جميعاً، فإذا عملت في اسم الأول لاقضائها إياها، عملت في الثاني كذلك.

2 - أن استدلال الكوفيين على أها عوامل ضعيفة، لا ترفع الخبر، حيث يبطل عملها وتلغى إذا اعتراض عليها بأدنى شيء لا حجة لهم فيه؛ لأن ذلك يجعل التقدير، حيث يجوز تقدير حذف اسم "إن" في قولهم: "إنّ بَكُ بِذَٰلِكَ مَآوَدَ"، وما شاكله من الأقوال الأخرى، فيكون ما بعدها جملة في موضع الخبر، إذ التقدير: إنه بَكُ بِذَٰلِكَ مَآوَدَ(2)، ومثل ذلك كثير في الكلام، ولعل منه قول الشاعر:

فاسم "إن" ضمير الشنان معدود تقديره: إنه؛ لأن "من" شرطية لها صدر الكلام، لا تصلح لأن تكون اسمًا لـ "إن"(4).

ومثله قول الشاعر:

فاسم "لكن" معدود، تقدرنه: لكَتَكَ(1).

3 - أن الاستدلال على أن "إن وأخوهما" فروع في العمل، ولذلك فهي تبحث عن الأصل مسلم، ولكن لا يسلم أن أثر الفرعية أبطل عملها في الخبر؛ لأنه وجد من الفروع ما هو مشبه بالفعل، ومع ذلك عمّل العمل الفعل، فرفع ونصب، كاسم الفاعل،

(1) انظر: النميري ص 303-333، واللباب 1-10/1، وابن عيش 102/1.

(2) انظر: الكتاب 2/34، والإنصاف 179/1، والنميري ص 338.

(3) البيت من الحكيم، وهو في الديوان ص 77، والكتاب 1/27، والإنصاف 180/1، والنميري ص 37/1، وابن عيش 115/7، الخزانة 421/6.


(5) البيت من الطويل، للفرزدق، وهو في الديوان ص 481، والإصابع 136/2، والخزانة 421/5، والذين الماني ص 59، وقد رواه ابن منظور في اللسان: شقر، برواية مختلفة حيث نصب ما بعد "لكن"، وهو "زنعي" على أني اسم "إن"، والخبر معدود، وعلى هذه الرواية لا شاهده، في، والمفضل للبعض: كالكشف للإنسان.

(6) انظر: الكتاب 3/72، والإنصاف 182/1، والذين الماني ص 59.
واسم الفعل، وأسماء الفعل (1).

٤— أن الاستدلال بالإجماع على أن هذه الأحرف لم تعمل النصب في الاسم، إلا
لأها أشبهت الفعل حجة عليهم، وذلك أنها إذا عملت عندما قويت مشاهاتها للفعل، ولا
يلزم من المشاهاة أن تعمل في أحد جزءي الجملة دون الآخر (2).

٥— وأما ما استدل به السهيلي على أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، بأنه لا
يجبها خبرها، لا حجة فيه؛ لأن الغرض من التزام تقديم المنصوب على المرفوع، وعدم
جواز الوجهين: التقدم والتأخير، كما جاز ذلك مع الفعل؛ لبلا تجري الفروع بجرى
الأصول؛ وإظهار ضعف هذه الحروف، واضطهداها عن رتبة الفعل، ليقع الفرق بينها
وبين ما شبهت به في العمل (3).

٦— أن الأدلة السمعية التي استدل بها الكوفيون على ضعف عمل "إن وأحواما"
بدخلها الاحتمال والتقدير، وقد ذكر النحويون أن الفعل من دخله الاحتمال سقط به
الاستدلال (4).

(1) انظر: الإنصاف: 178/1-179/1، والنبيين ص 337 ،ابن يعيش: 102/1، والتأليف النصرة: 167.
(2) انظر: الإنصاف: 185/1، وابن يعيش: 102/1.
(3) انظر: آسوار العربية ص 151-151.
(4) انظر: التذليل والتكمل 166/1، والإصلاح في شرح الاقتراح ص 132.
4 = 6 : كسر همزة "إن" بعد القسم.

المختار عند ابن العريف كسر همزة "إن" بعد القسم؛ لأنه أجد وأكثر في لسان العرب، حيث قال: "وكسر - أيضا - بعد القسم، كقولك: والله إن زيداً قائم، وناله إنَّ أحاك قائم، قال الله - عز وجل - : M q p o n M"، ثم قال: إنَّ L ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ £ ≠ (£)
دليّل هذا القول:

احتج أصحاب هذا القول بالقياس، ووجه القياس عندهم أنّ "علم" قد أجريت مجرى القسم، فقالوا: علمت لزيد قائم، وعلمت إنّ زيداً لقائم، وعلمت ليقومن زيد، فإذا أجريت "علم" مجرى القسم، جرى القسم مجرى "علم". وأحواها، فكما يقولون: علمت أنّ زيداً قائم، ويفتحون "آن" هنا، قالوا: والله أنّ زيداً قائم، ففتحوا "آن" بعد القسم (1).

القول الثالث: قيل: إنه يجب الفتح والكسر أحسن، وإليه ذهب النحاجي (3) وهو ظاهر اختيار ابن العريف.

دليّل هذا القول:

أن الكسر بعد القسم أجود وأكثر في لسان العرب، والفتح بيجيره القياس (4).

القول الرابع: قيل: إنه يجب الفتح، ونسب إلى الفراء (8).

دليّل هذا القول:

إجراء القسم مجرى "علم"، فكما تفتح همزة "آن" بعد "علم"، فكذلك تفتح همزة بعد القسم (2).

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون، من أنه يجب كسر همزة "آن" بعد القسم لما يأتي:

1- إن جواب القسم جملة تتعاقب فيه الجملتان: الاسمية والفعلية؛ ولذا ينبغي أن

---

(1) انظر: المصادر السابقة.
(2) انظر: البسيط 818/2.
(3) انظر: الجمل ص 58.
(4) انظر: المصدر السابق.
(5) انظر: الارشاد 139/2، والمعم 439/1.
(6) انظر: البسيط 818/2.
تكون فيه همزة "إن" مكسورة، كما تكون إذا وقعت في صدر الكلام، وعلى ذلك جرى السماع.

٢- أن الفتح يوقف على كون المخل مغنيًا فيه المصدر عن العامل والمعمول، وجواب القسم ليس كذلك، والكسر يوقف على كون المخل مخل جملة لا يغني عنها المفرد، وجواب القسم كذلك.

٣- أن جواب القسم بمنحوزة الجملة المستأنفة، ولولا ذلك لما ساغ دخول لام الابتداء فيه، في نحو: والله لزيد قائم.

٤- أن إجراء القسم مجرى "علميت" مردود بأنه إذا فتحت بعدها همزة "إن"؛ لأما لو أسقطت "إن" بعد "علميت" ؛ لعملت في المبتدأ والخانر ونصبتهما، ولذلك فتحت همزة "إن" بعدها، وإذا قيل: والله إن زيداً قائم، لو أسقطت "إن" لم يجز أن يقال: والله زيداً قائماً، بنصب الأسمين بالقسم، فإذا لم يكن كذلك، والموضع موضع تثبيت فيه الجملتان، ووجب أن تكون "إن" مكسورة المهمزة.

(1) انتهى: شرح الجمل لابن عصفر ٤٦٦/١، والبسيط ٢٨٦/١، وحاشية الصبان على الأخواني ٢٨٤/١.
(2) انتهى: شرح التسهيل ٢٤/٢، والبسيط ٢٨٦/١، والأخواني ٢٨٦/١.
(3) انتهى: شرح الجمل لابن عصفر ٤٦٦/١.
(4) انتهى: البسيط ٢٨٦/١.
4-7: أصل اللام التي في خبر "إن" المخففة من الثقيلة.

المختار عند ابن العريفي أن اللام التي في خبر "إن" المخففة من الثقيلة هي لام الابتداء التي كانت مع "إن" في حال التشديد، حيث قال: "فإن خففت "إن" كان الرفع المؤثر فيما بعدها فتقول: إن زياد لائم على الابتداء والخبر، وتكون اللام زيدت في الخبر عوضًا من الثقيلة الذهبيه، إذا كانت بمعنى التوكيد، فرق بين "إن" التي للإجواب، و"إن" التي هي للنفي، إذ فيها معنى النفي ... "("1).

مناقشة المسألة:

اختالف النحويون في معنى "إن" المخففة، ومعنى اللام إذا جاءت بعدها على قولين:

القول الأول: أنَّا مخففة من الثقيلة، واللام بعدها لام الابتداء، لزمت للفرق بين "إن" التي هي لتأكيد النسبة وبين "إن" النافية، وهو ظاهر مذهب سيوبيه (1)، وإليه ذهب البصريون (2)، واختار ابن العريفي، وأبو الحسن بن الأخضر (3)، وابن عصفور (4)، وابن مالك (5).

دليل هذا القول:

1 السماع، حيث استدلوا بقوله تعالى: وإن م ون Q P O N

_______________________________
(1) شرح الجمل، ل/332 ب.
(2) انظر: الكتب، 390-139.
(3) انظر: الإنصاف، 240/2، وشرح التسهيل، 240/2، والارتشاف، 232/1، والمغني، 235.
(4) انظر: الأرتشاف، 149/2، والمساعد، 427/1، واللهم، 451.
(5) وابن الأخضر هو: أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي الإشبيلي، توفي سنة 515 هـ، انظر ترهجه في: بغية الوعاة، 174.
(6) انظر: شرح التسهيل، 149/2، 438-439.
(7) انظر: شرح الجمل، 36/6.
٢ - القيلاس، حيث إقحم وجدوا لذلك نظيرًا في كلام العرب، ومن ذلك قول
سيبيه(١): "伍حذنا من نطق به أنَّهُ سمع من يقول: "إنَّ عُمِراً من يقول: "إنَّ زيَدًا من ليقَن"(٢)،
وذلك قول الأخفش: "رغموا أنَّ بعضهم يقول: "إِنَّ رَبَّكُ لَيُتَّمِّنَ"(٣)، وهي مثل:

٣ - الإجماع، حيث استدلوا على أحم أجمعوا على أنه يجوز تخفيف "ين"، وإن
اختلفوا في بطلان عملها مع التخفيف(٤).

القول الثاني: أَمَّا مَعَفَّفَةٌ مِنْ النَّقِيلَةٍ، واللام بعدها ليست لام الانتباه، بل هي لام
أخرى اجتلت للفرق، وهو مذهب أبي علي الفارسي(٥)، واختياره ابن أبي العافية(٦)، وأبو
علي الشلويش(٧)، وابن أبي الربع(٨).

(١) سورة هود : ١١١.
(٢) القراءة في: النصورة في القراءات السبع ص ٥٤٢ ، والنشر في القراءات العشر ص ٢٩٠ - ٢٩١.
(٣) اقترب الكتاب /٢ ، وشرح لفصيل ٣٣ - ٣٥، وشرح للكافية للقضيء ص ٣٢٤، وشرح لكتوب ص ٣٢٣/١، وفميم ص ٣٣٣/١.
(٤) الكتب: ط /٢ ، غ /٢.
(٥) اقترب: الكتاب/٢ ، والمعاني للأخفش/١ ، والجدب/١ ، والتصحيح/١ .
(٦) معاي القرآن/١ , ص ١٢٠/١.
(٧) سورة الطارق: ٤.
(٨) اقترب: معاي القرآن/١ ، والجدب/١ - ١٢٠/١.
(٩) اقترب: معاي القرآن/١ ، والجدب/١ - ١٢٠/١.
(٩) اقترب: معاي القرآن/١ ، والجدب/١ - ١٢٠/١.
(١٠) اقترب: لاكتب/٣ ، والمجاهد/١ ، وشرح التصحيح/١ .
(١١) اقترب: الرسائل/١ - ٢ ، والمساعد ص ٣٢٧ ص ٣٢٧/١ ، وشرح التصحيح/١ - ١٢٠/١.
(١٢) مالكأب: هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبدالعزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي، مات سنة ٥٨٣.
(١٣) اقترب: المصارع الرازي ص ٣٢٤/١، وموجز لوعة/٢.
(١٤) اقترب: الرازي/٢ ، وشرح التصحيح/١ - ١٢٠/١.
دليل هذا القول:

السماع، حيث استدل أبو علي الفارسي على أن اللام التي بعد "إن" المحفقة ليست لام الابتداء، بل هي لام أخرى، اجتبت للفرق بأن الفعل الذي قبلها يعمل فيما بعدها، ودليل ذلك من القرآن قوله تعالى (1) : وَإِنَّ اللَّهَ رَبُّ الْحَقِّ الْمُعْلُومِ (2)، وقوله تعالى (3) : يَسْلُكُنَّ مَسْلُومَانِ حَلَّلَ عَلْيَكَ أَعْقَوبَةً مُتَعْمَدَةً.

وإيصال - أيضاً - على أنما ليست لام الابتداء بأها تدخل على ما ليس مبتدأ ولا خبرًا في الأصل، ولا راجعاً إلى الخبر كالمفعول به، في نحو قول الشاعر:

شَئْتُ رَبِّي بِكَ إِنَّكَ قَلْتَ لَمْ تُسْلَمْ (4).

الترجمح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون، واختاره ابن العربي من أن "إن" تكون محفقة من النقلة، وتلزم معها لام الابتداء عند الإهمال للفرق بين "إن" إذا خففت، وبين "إن" النافية لما يأتي.

1 - أنما استدل به أبو علي الفارسي من أن اللام بعد "إن" المحفقة من النقلة

الجمل، ولم أصل إلى اختياره.

وبين أبي الربيع، هويديالفاظ بن أحمد بن عبد الله الفارسي الإشمي السبتي، مات سنة 688، انظر ترجمته في:

اللغة (125/1 وثبة وعدها 125/2).

(1) أنظر : البحضور ص 176-177.
(2) سورة الأعراف : 102.
(3) سورة الأنعام : 156.
(4) البيت من الكامل، لعائشة بنت زيد الصحابية، تخاطب ابن حرموز قاتل الزبير بن العوام زوجها، وهو بلا نسبة في البحضور ص 178، ورواه فيها:

---------------

هيلينك أمك إن قلت لفراً
والانصاف 242/2، وابن يعيش 71/8، وشرح الكافية للرضي 4/366/4، ورواه فيه: 

---------------

تالله ربي إن قلت مسلمًا
والحميم 37/1، والأهشمي 299/1، وقد نسبه ابن مالك في شرح التسهيل 37/2، والشيخ خالد في شرح التصريح 37/8، وصاحب الخزانة 37/1.

- 111 -
ليست لام التوكييد ، وإنما هي لام فارقة اجتلت للفرق مردود من وجهين:

أحدهما: أنه إذا حاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال;
لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة ، فكان لما بعده ما كان لما
بعد تاليها؛ لأن من قال: إن قتلت لمسلماً ، تنسلة من قال: إن قتيلك لمسلم(1).

والوجه الثاني: أنه لما بطل عمل "إن" بالتخفيف وقصد بقاوها توكيداً على وجه لا
ليس فيه ، التحقت بها بميزة من "إن" النافية ، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت تصبح
حال التشديد ، فسلك بها بالتخفيف ما كان لها مع التشديد من التأخر في اللفظ والتقدم
في النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما لم يمنع مع التشديد ، لأن النية بما
التقدم ، وما تقدم عليها التأخر(2).

2 - ذكر ابن مالك أن الأخفش نص في كتابه - "كتاب المسائل الكبير" - على أن
اللام الواقعة بعد "إن" المخففة هي الواقعة بعد "إن" المشددة(3).

_____________________________
1) انظر: شرح التسهيل 2/36 ، وشرح الكافية للمرضي 4/367/4 ، وشرح التصريح 1/326/1.
3) انظر: شرح التسهيل 2/36.
الفعل:

5-10: حكم حذف الناء من فعل الفاعل المؤنث تأنيتاً حقيقياً المفصل عن فعله

المختار عند ابن الابن الغير أن حذف الناء من الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث تأنيتاً حقيقياً المفصل عن فعله لا يجوز إلا في الضرورة العلمية، وفلا يجوز لنا عند التأنيث حقيقياً، أثبت الناء على كل حال، ف صالاً، بين ماأن تأنيث حقيقياً، وما تأنييه غير حقيقياً، فقول: قامت المرأة، وذهبت الجارية، ولا يجوز قام المرأة، ولا ذهب الجارية، لأن هذا تأنيثاً حقيقياً، إلا أنهم قالوا: حضر القاضي امرأة، وهذا شاذ، والنشاب يحكم ولا يقياس عليه، ومع هذا فإنهم قد قسوا بين الفاعل والمفعول، فكونهم يرون المفعول الذي قد قسوا به بينهما عوضاً عن الناء المخروفة، وهذا احتيل"(1)، وقال في موضع آخر: "ولا يجوز قام هندي، إلا إذا فصل بين الفاعل والمفعول

بكلام في الشعر، كأنهم يجعلون ذلك الكلام عوضاً عن علامة التأنيث، كقوله:

لقد ولد الأخيطل أم عليها

و قاموا في الفعل والفاعل

مناقشة المسألة:

اختالف النحويون في تأنيث الفاعل للمؤنث تأنيتاً حقيقياً مع فصله عن فعله

بواصل حكلي قولين:

(1) شرح الجمل ص ٢٣٢.
(2) صدر البيت من الوافر، ومكم: ..
(3) شرح الجمل ص ٣٥٠.
القول الأول: أنه يجوز حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل المؤنث تأنيثاً

حقيقياً مفصلأً عن فعله فاصل، وهو ظاهر مذهب سيبويه (1) وجمهور النحوين (2).

أدلة هذا القول:

۱ ـ السماع، حيث استدل هؤلاء بما حكاه سيبويه من أن بعض العرب يقول: "فالثاني" (٣)، بحذف الناء من الفعل بدون فاصل (۴).

۲ ـ أنه إذا طال الكلام كان الحذف أحسن، كما في قولهم:

"حضرت القاضي أمراوة" (۵).

القول الثاني: أنه لا يجوز حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل مؤنث تأنيثاً

حقيقياً مفصلأً عن فعله إلا في ضرورة الشعر، وهو ظاهر مذهب المجرد (٦)، وهذا ما اختاره ابن العريف.

دليل هذا القول:

۱ ـ إن جوازه للضرورة في الشعر يكون جوازاً حسناً (٧).

۲ ـ أنه لو كان جائزًا في الكلام عند النحوين؟ لكان جوازه على بعد؟ للتبغة بين

الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضًا من علامة التأنيث كما في نحو:

"حضرت القاضي أمراوة" (٨).

\\

(1) انظر: الكتب ٣٨/٢.
(2) انظر: ابن عيش ٩٢/٥، وشرح التسهيل ١١٤/٢، وشرح التصريح ٢٧٩/١.
(3) الكتب ٣٨/٢.
(4) انظر: الكتب ٣٨/٢، وشرح التسهيل ١٢٢/١، وشرح التصريح ٢٧٩/١.
(5) المصادر السابقة.
(6) انظر: المقصد ١٤٨/٢، وابن عيش ٩٢/٥.
(7) انظر: المقصد للمرجع ١٤٨/٢.
(8) انظر: المصدر السابق.
الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه سبيوهي وجمهور النحوين من جواز حذف تاء التأنيث من الفعل إن كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً مفصولاً عن فعله بفاصل، لما يأتي:

١ـ أن النصوص المسموعة تثير الحذف، وما ساقه المبرد تعليله في مقابلة النص (1).

٢ـ أن حجة المبرد بأن ما ورد في الشعر من عدم التأنيث ضرورة، لا يعتد به لانتفائه بورود حذف تاء من الفعل في النثر (2).

٣ـ أنه ورد في كلام بعض العرب حذف تاء التأنيث من الفعل وفاعله مؤنث تأنيثاً حقيقياً، مع عدم الفصل، كما جاء في حكاية سبيوهي: "قال فلانة"، وهذا يدل على أن الحذف مع الفصل أولى.

1) انظر : ابن يعيش ٨٥/٩.

2) انظر : شرح التسهيل ١٢/١١٢.
الشغول بعمل

المتحدث عند ابن الابيعان ان الاسم المشغول عنه منصب بإضمار فعل، تقديره:
ضربت زيدا ضريته، حيث قال: "إن اشتغل الفعل عنه بالضمير، نصبه بإضمار فعل،
تقديره: ضربت زيدا ضريته، ... ثم قال: وهذا الفعل المضمر لا يجوز إظهاره إلا تمهيلًا;
لأن الاظاهر ينوب عنه وترجمه"(1).

مناقشة المسألة:
اختلاف النحوين في عامل النصب في الاسم المشغول عنه، في نحو: زيدا ضريته،
على قولين:

القول الأول: أن ناصب الاسم المشغول عنه في المثال السابق، فعل مقترح، إذ التقدير
فيه: ضربت زيدا ضريته، وهو مذهب البصريين(2)، وهذا ما اختاره ابن الابيعان.

دليل هذا القول:
أن نصب الفعل الذي ظهر، وينصب الضمير دلالة على الفعل المقترح، إذ إنه يفسره،
فاستغني الفعل الاظاهر عن المضمر(3).

القول الثاني: أن ناصب الاسم المشغول عنه في المثال السابق، الفعل الواقع على
الضمير الذي هو "الهما"، وهو مذهب الكوفيين(4).

دليل هذا القول:
أنّ المكنوي "الهما" العائد على الاسم، هو نفس الاسم المشغول عنه في المعنى، فيينغي

(1) شرح الجمل ص 170-171 بتصغر.
(2) انظر: الإنصاف 82/1، والتيبي ص 26/2، ابن يعيش 30/2.
(3) انظر: المصادر السابقة.
(4) انظر: الإنصاف 82/1، والتيبي ص 26/2، ابن يعيش 31/2.
أن يكون الاسم المشغول عنه منصوبًا بذلك الفعل، كما في نحو: أكرمته أباك زيدًا، فالعامل فيهما واحد.

الترويج:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن الرازي من أن نصب الاسم المشغول عنه هو: فعل مقدر يفسره الفعل الظاهر بعده، لما يأتي:

١ - أن هذا الاسم المشغول عنه المنصوب، لا يجوز أن يعمل فيه الفعل الذي بعده، وإن كان واقعًا عليه من جهة المعين؛ فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ؛ لأنه قد اشتغل عنه بضميره، فاستوَّق ما يقتضيه من التعدي، فلم يجز أن يتعدل إلى الاسم المشغول عنه المنصوب، لأن هذا الفعل إذا تعدد إلى مفعول واحد، ولذلك يضمر له فعل من جنسه، ويكون هذا الظاهرة تفسيراً له.

٢ - أن استدلال الكوفيين على أن الاسم المشغول عنه المنصوب، منصوب بالفعل بعده، لأن المكتبي هو الاسم الأول في المعين، وقياسهم ذلك على البديل، كما في نحو: أكرمته أباك زيدًا، مردود بأنه إذا حاز ذلك، لأن البديل تأخر عن المبدل منه، وأما في نحو: زيدًا ضريته، فقد تقدم زيد على الهاء، فلا يجوز أن يكون "زيدًا" بدلاً من الهاء؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البديل على المبدل منه.

(1) انظر: الإتصاف ٨٣-٨٢، والتبين ص ٢٦٧، وابن يعيش ٣١/٢.
(2) انظر: المصادر السابقة.
(3) انظر: الإتصاف ٨٣/١، والتبين ص ٢٦٧، وابن يعيش ٣١/٢.
٧: التنازع:

٧ - ١: أولى العاملين بالعمل في التنازع

المختار عند ابن العريف أنَّ الأول في إعمال الفعلين في التنازع يكون للأقرب منهما إلى الاسم، حيث قال عند شرحه لموطنه الشاهد في قول الشاعر:

ولكن يمكن أن يوصف لنا سثبت وسبيني بنو عبد شمس من مناف وهاشم١.

وشاهد هذا البيت قوله: سثبت وسبيني، أدخله شاهداً على قوله: ضربت وضربين على أعمال الثاني، وتفصيل ما أتى عليه الشاهد أنه أعمل الفعل الآخر، وهو "سبيني بنو عبد شمس" ؛ لأنه أقرب إلى الاسم، فحمله عليه، وهو الوجه، ولو أعمل الأول لقال: سثبت وسبيني بنو عبد شمس ... "٢.

مناقشة المسألة:

اختلاف النحويون في أولى العاملين في العمل في التنازع على قولين:

القول الأول: أنَّ أولى العاملين في العمل في التنازع هو الفعل الثاني، وهو مذهب البصريين (٣)، وهو اختيار ابن العريف.

أدلّة هذا القول:

(١) السمع، حيث استدلوا به على أن الأولي في العمل في التنازع هو الفعل الثاني، ولدول ذلك كثيرة، فمن القرآن قوله تعالى: Lē ぇ ぇ ぇ M، قوله

(٢) البيت من الطويل، للفرزدي، الديوان ٢٣٢٥/٢، وروايته فيه: ولكن عداً ...، وهو في الكتاب ١٧٧/١، والمقتضب ٢٤/٤، والإنساب ٨٧/١، والباب ١٥٤/١، وابنعيشت ٢٧٨/١، والسبع الطوال ص ٢٣.

(٣) شرح الجمل ص ٣٧٢.

(٤) في القرآن ٩٦.

(٥) منقول من المحتوى، وهو في الكتاب ٢٤/٥، والمكتسب ٢٥/٤، والإنساب ٨٧/١، والباب ١٥٤/١، والتبين ص ٢٥٢، وشرح التسهيل ١٦٧/١.
تعالى، حيث أعمل الثاني دون الأول، وهو "افرغ، واقرأوا"، وهو أُلَفُ أُفْرَغَ عَلَيْهِ، وهمّ كُتَابِه

ولو أُلَفُ أُفْرَغَ عَلَيْهِ، لكن التقدير في الآتي ن: "آتنو قَطْرًا أَفْرَغَ عَلَيْهِ، وهمّ كُتَابِه

'O ودليل ذلك من الحديث قوله - صلى الله عليه وسلم - "وَلَخَلِعُ وَتَرْكُ مِنْ يَفْجِرَكَ"(3)، حيث أُلَفُ أُفْرَغَ عَلَيْهِ، ولكن التقدير:

وَلَخَلِعُ وَتَرْكُ مِنْ يَفْجِرَكَ".

وأما إعمال الثاني من الشعر قوله:

وكَمْتَاَ مَدِيَّةً كَانَ مَتُونَهَا جَرُّ فِوقَها وَاسْتَعْرَتِ لُونَ مَذِهِبٍ،

بَلَّذَلِكَ جَاءَ الْأَسْمَ اْمُحْروْرًا، وَلَيْسَ فِي إِعَامَةِ الْبَاءِ نَصُصُ لِلْمَعْنَى.

والذي يدل على أنّ للقرب أثراً ما جاء من قولهم:

______________________________

(1) الحاقة : ١٩.
(2) انظر : الإنصاف ٨٧/١، والباب ١٥٤/١، وشرح التسهيل ١٦٧/٢، وشرح التسهيل ٢١١٠، رقم ٣١٤٢.
(3) أخرج الحافظ أبو بكر البهبيقي في السنن الكبرى ٢، رقم ٢٠٧، في بيت من الطويل، للفيل الغني، الذي ورد فيه، وهو في الكتاب ٧٧، والمقتضب ٤٩، وإجمالي الرجلي ٢٧، والإنساني ٢٤/٦، واليمني ٢٤/٦، واليمني ٢٦، والمجلد في اللبلبة: السر السريء يحرر،

المعلمة: شديدة الحمراء، استشعرت: ليست.
(4) انظر : الإنصاف ٨٨/١، واليمني ٢٥٤، واليمني ٨٨/١، واليمني ٨٦/١، والمقتضب ٧٤/٤، والإنساني ٩٣/١، والإنساني ٩٢/١.
(5) انظر : الإنصاف ٨٨/١، واليمني ٢٥٤، والمقتضب ٧٣/٤، والإنساني ٩٢/١.
(6) انظر : الإنصاف ٨٦/١، والمقتضب ٧٣/٤، والإنساني ٩٢/١.
"هذا حجر ضب حرب" (1)، حيث حملهم القرب والجوار على أن يُجزروا "حرب" على "ضرب" في الجرح، وهو في الحقيقة صفة للحجر؛ لأن الضرب لا يوصف بالحراب، فدل ذلك على أن إعمال الفعل الثاني في النتنازع هو الأول لقربه ومحاورته للمعمول (2).

القول الثاني: أن أولى العملين بالعمل في النتنازع هو الفعل الأول، وهو مذهب الكوفيين (3).

أدلته هذا القول:

(1) السمع: حيث استدلوا به على إعمال الأول، يقول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْخَرْتُ لَأَدُّتُ مَعِيَّةٍ كَفَافِيٍّ، وَلَمْ أَطْلَبْ قَلِيلًَ مَنَ الْمَالٍ (4)

إذا أعمل الأول، وهو "كفاي"، فرفع به "قليل"، ولو أعمل الثاني، وهو "طلب" للنصبه؛ لأنه يحتاج إلى مفعول به (5).

وذلك استدلوا بقول الشاعر:

وَقَدْ نَغْنَّهَا وَتَرَى عَصْصُورًا، فَأَقْطَنَا النَّزْدَةِ الْخَرْدُ، الْحَدَادَا، (6)

فأعمل الأول، وهو "بر" فنصبه "الخرد"، وهو أعمل الثاني، قال:

تَقْطَنَا النَّزْدَةِ الْخَرْدَ، بالرفع (7).

(1) المقضب 7/4، والبيبين ص 257، وابن يعيش 79/1.
(2) المراجع: المصادر السابقة.
(3) المراجع: الإنصاف 36/1، والباب 153/1، وشرح التسهيل: 167/2.
(4) البيت من الطويل، لأمرئ القيس، الديوان ص 167، وهو في الكتاف 29/1، والمقضب 7/5/4، والنصوص 158/1، وابن يعيش 79/1، والحرانة 158/1.
(5) المراجع: الكتاف 79/1، والنصوص 84/1، وابن يعيش 79/1.
(6) المراجع: البيت من الولد، للمورار الأدبي، وملته:
فرد على الفوائد هو الهمم، وسويت لبيبي لنا السؤالا، والبيبين في: الكتاف 78/1، والمقضب 87/5/4، وحمل الزجاجي ص 128/1، والنصوص 55/1-85.
(7) المراجع: الإنصاف 86/1، والبيبين ص 255.
(٢) القياس، وقد استدلو به على إعمال الأول من وجهين:
أحدهما: أنَّ العمل الأول سابق للثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، وما كان مبدوأً به كان إعماله أولى، لقوة الانتقاء والعناية به قياساً على "ظننت" إذا وقعت مبتدأً في أول الكلام، نحو: "ظننت زيداً قائماً"، خلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة حيث يجوز إلقاءها، نحو: "زيد ظننت قائم"، نحو: "زيد قائم ظننت" (١).
والوجه الثاني: أنَّ إعمال الأول أولى من الثاني؛ لأنَّ إذا أعملت الثاني أدى ذلك إلى الاضمار قبل الذكر، وهذا لا يجوز (٢).

التحدج:
يظهر أن الراحج ما ذهب إليه البصريون واتخازه ابن العريد من أنَّ الأول في العمل في باب التنافر يكون للعمل الثاني؛ لأنه أقرب إلى الاسم إذا لم ينتقض المعنى، للأسباب الآتية:
١ - أنَّ هذا الوجه المختار هو الذي ورد به التنسيق (٣).
٢ - أنَّ استدلال الكوفيين يقول الشاعر:
فَلَوْ أنَّ ما أسعى لأدنى معيـة كفتانٍ، ولم أطلب قليلٌ من المال ليس من هذا الباب؛ لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهًا إلى ما وجه إليه الآخر، وهو الاسم المذكر، وليس الأمر في البيت كذلك؛ لأنَّ الفعل الأول موجه إلى القليل من المال، والثاني موجه إلى المال، ولم يجعل القليل مطلوبًا، وإنما كان مطلوبه المال، وإنما فعل الأول فيه لأنَّ المعنى عليه؛ إذ لو كان السعي لأمر حقير، كفاه القليل، ولو نصب على هذا لأدى ذلك إلى تنقض المعنى (٤).
٣ - أنَّ استدلالهم على عمل الأول بالقياس على المبدوأ به من الأفعال التي تنصب مفعولين نحو: ظنَّ وأخوياً لقومها بالابتداء، مردود بأنه لو كان الاهتمام به أشد عند جعله

(١) انظر: المصدر السابقين، واللباب ١۵٥/١.
(٢) انظر: الإنصاف ١٧٧/١، والنبيين ص ٢٧٥.
(٣) انظر: ابن عيش ٣٨٨/١، وشرح التسهيل ١٦٧/٣.
(٤) انظر: المصدر السابقين، واللباب ١٥٢/١.

١٢١
قبل المعلومة، فعل معلومه إلى جانبه لشدة الاهتمام به(1)، وقد ورد خلاف ذلك في قول الشاعر الذي استشهدوا به على إعمال الأول، وهو:

وقد تغنى بها ونرى عصوراً، بـهـ يقتنـن الـخـرد الحذأء حيث فصل بين العامل الأول، وـهـ "ترى"، ومعموله "الخرد" بقوله: "عصوراً وـهـ يقتنـننا"، وقد يكون ذلك بسبب الرضاة الشعرية، إذ إن القافية منصوبة فأدى ذلك إلى إعمال الأول، لتكون القافية على نسق واحد(2)، وللشاعر أن يقول ما شاء إذا كان مضطرًا ما لم يكن هناك نفس للمعنى، إضافة إلى أن إعمال أي من الفعلين جائز عند كلا المذهبين، إذ حل الخلاف في الأولى في العمل.

وأما ما استدلوا به من أن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز مردود بما ورد من النصوص القرآنية، حيث جـنـاء الإضمار قبل الذكر في قوله تعالى:

\[ f \in M \]

(3) وقوله تعالى:

\[ L \mid \frac{\bar{R}}{\bar{M}} \]

(4) يعني الشمس (5).

_______________________

(1) انظر: النسب 156/1.
(2) انظر: الإنصاف 93/1.
(3) الأجزاء 35.
(4) ص 32.
(5) انظر: الإنصاف 93/1، والنبيين ص 257.
المختار عند ابن العريف أن المصدر هو أصل المشتقات، حيث قال عند شرحه لقول الزجاجي: "الفعل ما دل على حدث، والحدث المصدر، وهو اسم الفعل".(1) قال أبو القاسم ابن العريف: "سمي خذلاً؛ لأن الفاعل يخذه، أي يوجد ويتجرء من العدم إلى الوجود، ومنهم يسمي المصدر، واسم الفاعل، وسمي مصدرًا; لأن الفعل مصدر عنه، والمصدر في اللغة: المكان الذي يصدر عنه، يقول: هذا مصدري، أي المكان الذي يصدر عنه.

ومن تلقيهم إياه مصدرًا علمنا أن الفعل مصدر عنه، والدليل على أن الفعل مشتق منه: أن الفعل أصلي: يعني ضرورياً ثلاثة: ضرب، وضرب، واضرب... والمصدر في ذلك كله مثال واحد يخذه في أصل الفعل كله، فوجود الفضة والذهب في الآنية المصورة منهما لوجودهما فيه، ... ثم قال: وكذلك المصدر أصل الأصلة، لوجوده فيها على اختلافها - وأيضاً- فإن المصدر اسم، وهو أصل للفعل، والفعل مفرع محمل عليه، ولا بد للفرع من أصل يؤخذ منه، وذلك الأصل قائم بنفسه غني جماله، فعلم أن الفعل فرع، وله أصل، ولا أصل له غير المصدر، والاجتماع على تلقيه مصدرًا يدل على أنه أصل للفعل، وسمي اسم الفعل؛ لأنه الإسم الذي أخذ منه الفعل".

ثم أورد الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات، وقال: "قال أبو القاسم ابن العريف: والاختيار عند قول البصريين: أن الفعل مأخوذ من المصدر؛ لأن المصدر في قول الكوفيين إن أحده من الفعل الماضي، فكيف يؤخذ من شيء قد ذهب وتلاشيه، وإن أحده من المستقبل فكيف يؤخذ مما لم يأت، والحال لا وجود له".(2)

(1) الجملة 131 يتصرف.
(2) المصدر نفسه.
مناقشة المسألة:
اختالف النحويون حول أصل المشتقات على قولين:

الأول: أن أصل المشتقات هو المصدر، وهو مذهب البصريين(1)، وهو ما اختاره ابن العريفي.

أدلة هذا القول:

1) أن الفعل يدل على ما تضمنه معنى الحدث، وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل، وهذا دليل على فرعيته(2).
2) مفهوم المصدر عام، لأنه جنس يصدق على الكثير والقليل، ومفهوم الفعل خاص بالحدث، والعام أصل للخصاص ومقدم عليه(3).
3) أن هناك من المصادر ما لا فعل له، مثل: يبح، وويل، ولو كان الفعل أصلاً، لكانت هذه المصادر فروعًا لا أصول لها(4).
4) أن المصدر اسم، والأسماء قبل الأفعال، فهي تقوم بنفسها، والفعل لا يقوم بنفسه(5).
5) أن المصدر مفرد، والفعل مركب من حدث و zaman، والمفرد سابق على المركب(6).

القول الثاني: أن الفعل هو أصل الاشتقاق، وهو مذهب الكوفيين(7).

---

(1) انظر: الإيضاح في علل النحو ص 59، والإنصاف 1/435، واللباب 260/1، والألغومي 8/12، 11.
(2) انظر: الإيضاح ص 75، والإنصاف 1/137، وشرح التسهيل 2/180.
(3) انظر: اللباب 1/21، وشرح التسهيل 2/180.
(4) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 98/1، وشرح التسهيل 2/179/2.
(5) انظر: الإيضاح في علل النحو ص 57، وشرح التسهيل 179/2.
(6) انظر: اللباب 1/26، وشرح التسهيل 2/179.
(7) انظر: الإيضاح في علل النحو ص 65، والإنصاف 1/435، واللباب 260/1، وشرح الجمل لابن عصفور 98/1.
أدلة هذا القول:

(1) أنَّ الفعل عامل في المصدر، والعامل قبل المعمول، وسابق عليه١.
(2) أنَّ الفعل مؤكّد، وال مصدر مؤكّد، نحو: أَقْدَمَ محمدٌ إِخْدَامًا، (إِقدَام) مؤكّد
للفعل (أقدام)، والمؤكد سابق للمؤكد٢.
(3) أنَّ المصدر يعتَبّر باعتلاج الفعل، نحو: اسْتَقَامَ استقامةً، وضَحَّى بِضحيةٍ، نحو:
ذهب ذهاباً٣.
(4) أنَّ هناك من الأفعال لا مصدر له، نحو: يَعْصِمُ، وَبَيْسَ، وَعَسَى، وَلَسْ، وَلَو
كان المصدر أصلًا للفعل؛ لكانت هذه الأفعال فروعًا لا مصدر لها٤.
(5) أنَّ المصدر لا يتصور معناه، ما لم يكن فعلًا فاعلًا، والفعل وضع له: فعل يَفْعَلُ،
فالمصدر مجهول من دون دلالته الفعل عليه٥.

الترجيح:

يظهر أنَّ الراجح منذهب البصريين الذي اختارت ابن العريج من أن المصدر أصل
الاشتتقاق، لأنَّ من جهة المعنى يصبح المصدر أصلًا للعمل بدلالة عموم معنى المصدر،
وصدقه على الكثير والقليل، وتحقيق معناه دون الارتباط بوزن معين، بخلاف الفعل، فدلانله
محصورة بوزن معين، وهذا يجعله أخص من المصدر، كما أن دلالته على الحدث مرتبطه
بوجود الذات المحدثة٦.

وأما المصدر فدلانله مطلقه غير مقددة بزمن أو ذات، فلو كان المصدر مشتقًا من
الفعل؛ لأخذ الحدث المطلق، وفصل عن زمانه ومحتوته، وأما إذا أخذ الفعل من المصدر،
فإن ذلك يتسق مع المفهوم العقلي لوجود الأشياء؛ لأنَّ الوجود الجزيئ المفيد فرع عن

(1) انظر: شرح الجمل لابن عصفور، 98/1.
(2) انظر: الإيضاح في علل النحو ص٦، والإضافات ص٦، وشرح النسيم ٢٠٨/٢.
(3) انظر: الإيضاح في علل النحو ص٦، والإضافات ص٦، وشرح الجمل لابن عصفور، ٩٩/١.
(4) انظر: الإضافات ص٦، وشرح الجمل لابن عصفور، ٩٩/١.
(5) انظر: الإضافات ص٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/١.
(6) انظر: الإضافات ص٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٧/٢.
الوجود الكلي المطلق (1).

(1) انظر: الإنصاف 2/237، وشرح الجمل لابن عصفور 1/101.
الاستثناء: 9

- 1: عامل النصب في المستثنى

المختار عند ابن العريف أن النصب للمستثنى الفعل الذي قبل "إلا"، حيث قال:

"اختالف النحويون في النصب للمستثنى فقال سيبويه: إنه عمل فيه ما قبله عشرين فيما بعدها(1)، ومعنى قوله: إنك لما شغلت الفعل بالاسم الأول، لم يكن فيما بعد إلا النصب، والبرد والزجاج يذهبان إلى أن النصب في الاستثناء بتقدير: استثنى زيداً، ونابت "إلا" عن الفعل وقامت مقامه، وكانه قال: أتاني القوم استثنى زيداً(2)، وهذا حطاً لأن نقول: أتاني القوم غير زيد، ولا يجوز أن نقرر: استثنى غير زيد، والذي يوجه القياس وقال سيبويه أن ينصب "زيدها" بالفعل الذي قبل "إلا"، وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به، بعد ارتفاع الفاعل... "(3).

مناقشة المسألة:

اختالف النحويون في عامل نصب المستثنى على أربعة أقوال:

القول الأول: أن المنصوب بعد "إلا" في الاستثناء منصوب بالفعل المقدم بواسطة "إلا"، وهو مذهب البصريين(4)، وظاهر اختيار ابن العريف.

أدلته هذا القول:

1) أن "إلا" لما دخلت على الفعل قوله، حيث أحدثت فيه معين الاستثناء، كما يقوى بحرف الجر في نحو: مررت بزيد(5).
2) أن الاستثناء يخرج المستثنى من عموم المستثنى منه، فيقضى البيان على حد

(1) انظر: الكتاب:٢/٣٧، ٣٠، ٣٢٠
(2) انظر: المقتضب:٤/٣٩، ٣٠
(3) شرح الجمل ص:٧٥.تيرت مصرف
اقتداء العشرين ما بعدها، إذا قيل: عندئذ عشرون ذلماً، فينصب ما بعد "إلا" لاقتدائه، وذلك البيان، فهو كالتمييز لما قبله(1).

القول الثاني: أن النصب للمستفيض "إلا" نبابة عن "بستني"، وهو مذهب المبرد(2).

والرجة(3)، وطائفة من الكوفيين(4).

دليل هذا القول:

أن "إلا"، قامت مقات "بستني" في ينبغي أن تعمل عمله؛ لأنها ممعناء(5).

القول الثالث: أن "إلا" مركبة من "إن"، و"لا"، فإذا نصب كأن النصب بـ"إن"

المخففة من النقلة بعد التركيب، وإذا رفعت كانت "لا" حرف عطف، وهو مذهب الفراء(6)، وهو المشهور من مذهب الكوفييين(7).

أدلة هذا القول:

1) أن "إلا" تعلم عملين، فإن نصب ما بعدها في الإجابة، فذلك لاعتبار "إن";

لأذا نصب ما بعدها، وإذا رفعت ما بعدها، فعلى اعتبار أن "لا" هي العاملة، لأها حرف

طف في حال النفي(8).

2) أن تأويل "قام القوم إلا زيدا": إن زيداً لم يقم(9).

1) انظر: المصادر السابقة.
2) انظر: المقتضب ٤/٣٩٠.
3) انظر: الإنصاف ٢٦٦/١، والتبين ص ٣٩٩، وابن عيش ص ٧٦/٢.
4) انظر: الإنصاف ٢٦٦/١، وابن عيش ص ٧٦/٢، والتلفظ النصرة ص ١٧٤.
5) انظر: المصادر السابقة.
6) انظر: الإنصاف ٢٦٦/١، والباب ص ٣٠٣/١، والتبين ص ٤٠٤، وابن عيش ص ٧٦/٢، والتلفظ النصرة ص ١٧٤.
7) انظر: المصادر السابقة.
8) انظر: الإنصاف ٢٦٦/١، وابن عيش ص ٧٦/٢، التصريح ٣٤٩/١.
9) انظر: المصادر السابقة.
القول الرابع: أنَّ المستثنى بعد "إلا" منصب على التشبيه بالمفعول به كالتسميز، وهو مذهب الكسائي في أحد قوله (١).

دليل هذا القول:

أنه لما كان ما بعد "إلا" متعلقاً بالفعل الذي قبلها، فكانه أشبه المفعول به، فنصب كما ينصب التمييز (٢)، بعد تمام الكلام؛ لأنه لو قيل: قام القوم فقال الكلام نام من حيث المعنى، إلا أنه لما قال: "إلا زيداً"، فكان ما بعد "إلا" فضيلة، والفصلات حقها النصب.

الترجيح:

بأنما الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف، من أن عامل النصب في المستثنى ما قبل "إلا" من فعل أو شبيهه؛ لأنه يتقوى بها، فيعمل النصب فيما بعدها، وذلك أن نحو: "قام القوم زيداً"، لا يصح من حيث المعنى إلا أن يقال: "قام القوم إلا زيداً"؛ لأن الصحة صادقة مع حدوث "إلا"، فوجب أن ينسب ذلك إليها، وأنها هي النصب علقت ما بعدها بالفعل الذي قبلها، فهي تجري مجرد واحده المعنى، وحروف الجر، والفعل في هذه المواضيع هو الذي يعمل، ولكن بواسطة الحروف، فكذلك في حال الاستثناء بـ "إلا" (٣).

وأما الاستدلال على أن "إلا" نصبت ما بعدها على معنى: مستثنى، فهو مردود لضعفه في نحو: أتاني القوم غير زيد؛ لأن "غير" منصوبة، ولا يجوز أن تقدر بمستثنى غير زيد، لعدم صحة المعنى؛ وليس قبل "غير" حرف يقام مقتام النصب (٤)؛ ولأن فيه إعمال

(1) نسب إلى الكسائي قول آخر، حيث كتب عنه أنه قال: "إما نصنا المستثنى لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، فهو منصب على أنه لم يفعل. انظر: الإنصاف ٢٦١/١، وابن بيعه ٢٧٧، والتفلاج النصري ص ١٧٤.

(2) انظر: المصادر السابقة.

(3) انظر: الإنصاف ٢٦٢/١، واللباب ٣٠٣/١، والبيتين ص ٤٠٢.

(4) انظر: الإنصاف ٢٦٣/١، وابن بيعه ٧٧/٢.
معنى الأفعال إيجازاً واختصاراً، وإعمالها فيه تطلع إلى الأفعال، وفيه نقص للغرض وتراجع عن ذلك الإيجاز والاختصار.

وكان ذلك الاستدلال على أنّ "إلا" مركبة من "إن" و"لا" مردود بنحو: ما أتاني إلا زيد، برفع "زيد"؛ لأنه فاعل وليس قبله مرفوع يعطف عليه، ولم يجز في النصب، فبطل تأثير الحروف معًا.

وأما استدلال الكسائي على أنّها ما بعد "إلا" مشبهًا بالمفعول به، فقيل: إنه يرجع إلى معنى قول البصريين من أنّ المستثنى ينصب بعد تمام الكلام كما ينصب ما بعد العشرين وعو، لأنه مشبه بالمفعول به كالتعبير (3)؛ لأنه فضيلة، والفضلات أبدًا منصوبات.

---

(1) انظر: ابن يعيش 2/ 76.
(2) انظر: التبيين ص 40، 4 وابن يعيش 2/77.
(3) انظر: الإنصاف 265/1، والتبيين ص 40، وابن يعيش 2/77.
10: حروف الجر

10- ١٠: متعلق الباء في البسملة

المختار عند ابن العربي أن الباء في البسملة متعلقة بفعل تقديره: أبداً، حيث قال: "القول في موضع الباء في "باسم الله" قال البصريون: الباء في موضع رفع تقديره: ابتدائي باسم الله، فهذا المضمر مبتدأ، الباء وما اتصل بها سدست مسد الخبر.

وقال الكوفيون والكسائي والفراء وغيرهم: الباء في موضع نصب ، وتقدير الكلام: أبداً باسم الله، فهذا الفعل المقدر متعدد، ولا بد له من مفعول، فلما منعت الباء من تعدي الفعل نصب موضع المفعول، وإذا حذف الفعل؛ لأن من شأن العرب الإجاز والاختصار، وحذف الفعل جائز، إذا كان فيما بقي دليل على ما ألفي، فمن ذلك ما ذكره سبئيه: أنك إذا رأيت رجلاً في هيئة الحاج، قلت: مكة والله، أضمرت تريث حج مكة(1)... 

ومن ذلك قولهم في القسم: والله واثلاث، معناه: أحلف بالله، والإضمار لعلم المحافظ كتير، وكذلك لما قلت: باسم الله، علم أنك أضمرت فعلاً، وأخبرت هذا الابتداء عنه"(2).

مناقشة المسألة:

اختلاف النحويون في متعلق الباء من "باسم الله الرحمن الرحيم" على قولين:

القول الأول: أنَّ الباء في البسملة متعلقة بمحدود مبتدأ تقديره: ابتدائي باسم الله، فالجائز والمحور خبره، أي كائن باسم الله، فبائاء متعلقة بالكون والاستقرار، وهو مذهب البصريين(3).

(1) انظر: الكتاب 257/1
(2) شرح الجمل ص9-10 بتصرف.
(3) انظر: إعراب القرآن لابن النجاح 169/1، والبيان في إعراب القرآن لمعكرمي 3/1، والزبد في إعراب القرآن، للهمداني 151/1، والبحر المحيط 29/1.
دليل هذا القول:

1 ) أنّ الاسم إذا قدم فهو عريض جيد (1).

2 ) أن تقدير المتعلق به مبتدأ ، يبقى أحد جزأي الإسناد (2).

القول الثاني: أن الباء في البسملة متعلقة بفعل محدود تقديره: أبدا ، أو ابتدأ ، والجار والحور في موضع نصب ، وهو مذهب الكوفيين (3) ، وهو ظاهر اختيار ابن العريف .

دليل هذا القول:

__ أن الأصل في العمل للفعل (4).

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه الكوفيون ، واختاره ابن العريف من أن الباء في البسملة متعلقة بمحدود فعل ، تقديره: أبدا ، أو ابتدأ ؛ لما يأتي :

1 - أن فعل الابتداء يصبح تقديره في كل بسملة أبتدأ بما فعل (5) .

2 - أن فعل الابتداء مستقل بالغرض من البسملة ، وتقدير الفعل أوقع بالمحل (6) .

L O N M L K M : 7- أن الفعل قد ظهر في قوله تعالى:

هذه الآية يدل دلالة واضحة على أن تقدير الفعل مع البسملة أولى وأجدر.

__________________________

(1) انظر: الكتب ١٢٧٢/ ٢. 
(2) انظر: البحر المحيط ٢٩/١.
(3) انظر: معاني القرآن للراجاح ٣٩/١ ، إعراب القرآن لأبن النحاس ١٦٩/١ ، والذي في إعراب القرآن للعكيري ٣/٣ ، والبحر المحيط ٢٩/١.
(4) انظر: الكشاف للزعماتري ١٢/١ ، والبحر المحيط ٢٩/١.
(5) انظر: حاشية أحمد بن المثير على الكشاف ١٢/١.
(6) انظر: المصدر السابق.
(7) انظر: العلق : ١.
11: نعم وبنس:

المختار عند ابن العريف أفهما فعالان ماضيان جامدان، حيث قال: "وأما نعم وبنس، ففعلان ماضيان لا يتصرفان لتصريف الفعل، لما فيهما من معنى المذح والذم; لأفهما معدوان عن الفعل، ولا يكونان إلا بالماضي; لأفهما لما وقع".(1)

مناقشة المسألة:

اختالف النحوين في: نعم وبنس، هل هما فعلان أو اسمان؟ على قولين:

القول الأول: أفهما فعلان جامدان، وهو مذهب البصريين (2)، والكيسائي (3)، من الكوفييين، وهذا ما اختاره ابن العريف.

الدليل هذا القول:

1- السماع، حيث استدلوا به من ثلاثة أوجه، هي:
أ- إنصال تاء التأنيث الساكنة مما عند جميع العرب (4)، ومن ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم – "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالفضل أفضل".(5)

وقول الشاعر:

أو حريص عيطل مشجّاء محضرة
دائم الزور يغمّه زور البناء

(6)

(1) شرح الجمل ص 361.
(2) نظر : الكتبة 266/2، والمكتسب 2/2، والإنسعاف 96/1، واللباب 180/1، وشرح التسهيل لابن مالك 3/5، والارتشاف 3/5، والتنافر النصيرة ص 111.
(3) نظر : مجالس العلماء للرجاحي ص 6، والإنسعاف 1، واللباب 180/1، وابن يعيش 127/7، وشرح التسهيل 1، والارتشاف 3/15.
(4) نظر : البصيرة للصقلي 275/1، والإنسعاف 1، واللباب 180/1، والبييني ص 275، وابن يعيش 127/7، وشرح الجمل لابن عصفور 598/1، وشرح الكافية للزمني 240/4، وشرح التسهيل 5/5.
(5) الحديث أخرجه الترمذي في سنده في أباب يوشع، تحت باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ورقمه فيها 497.
(6) البيت من البسيط، لذي الزمخشي، الديوان ص 218/1، وهو في معايير القرن للفقراء 218/1، وابن يعيش 127/7، وشرح التسهيل 3/13، واللباس : نعم، والحرة : الكريمة، والعيطن : طويلة عنق، والشهباء: ضخمة، الشيخ وهو الوسط.
وقول العرب: "إنْ فَعَلْتَ ذلك فيهما وَنَغْمَتْ" (1)。
بـ اتصالهما بّضمير الرفع البارز في لغة حكاها السياحي عن العرب، نحو: أَحَوْاَكُمْ نعماً رجليَّن، وإخوتك نعما رجلاً (2)。
جـ Allaاحفا وينصباً، يرفعان المعارف، كما في قوله تعالى: (*)
$
\begin{array}{c}
M \\
L h g f M \\
\hline
\end{array}
$
(*)، وقوله تعالى: (*)، فدل ذلك على أَحَوْاَكُمْ نعماً.
قوله تعالى: (*)، حيث استدلوا به على فعليتهما، بأَحَوْاَكُمْ من الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين، لما بنيا على الفتح من غير علة (2)。
القول الثاني: أَحَوْاَكُمْ مسماً، وهو مذهب الغزاء (3)، وباقي الكوفيين (4).

أَدَلَّهِ هذا القول:
أـ دخول حرف الجو عليهما في الشعر والنثر، فمن الشعر قوله: (5)

(1) الاسم: نعماً
(2) النسخ: الإنصاف 1/2، وأسرار العربية ص 96، واللباب 180/1، وابن بريش 127/7، وشرح الكافية للمرضي 4/243، وشرح التسهيل 3/5، وإحالة النصرة ص 113.
(3) الصفات: 75.
(4) الجمع: 5.
(5) الكفيف: 5.
(6) النسخ: الإنجيسي لأَبْنِ الشجري 2/422/1، والإنساب 104/1، وشرح الجمل لابن عصفور 598/1.
(7) النسخ: الإنجيسي 111/1، وابن بريش 127/7، وشرح الجمل لابن عصفور 598/1، وإحالة النصرة 117.
(8) النسخ: معاني القرآن 141/2.
(9) النسخ: مجالس العلماء للزجاجي ص 84، والإنساب 97/1، وأسرار العربية ص 96، والنبيين للعكيري 274، وابن بريش 127/7، وشرح الجمل لابن عصفور 598/1، وشرح التسهيل 3/5، وإحالة النصرة 115.
الختانُ يُنَعُّمُ الجَارِ يُؤَلفُ بِتِتِّهِ أَحَاضُرَةً أَوْ مُعَدَّمَ المَالُ مُمْرَرٌ(1)
وَمِنَ النُّحُورِ قُوْلُ العَاوِيِّنَ "يُنَعُّمُ السُّبْيَرُ عَلَى بَيْسَ السَّيْرِ" (2) وَالْخَفْضُ مِنْ خَصَائِصِ
الأَسْمَاءِ
بَـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰـٰ~

 latino script

 البيت من الطويل، خسون بن ثابت، الدبيوان ص ١٨٨، وروايته فيه:
لذي الصرف ذا المالم كثير ومعدماً
هو في النحو لابن الوراق ص ٢٩٢، والإبصاف ٩٦/١ واسرار العربية ص ٩٧، وابن يعيش ١٢٧/٧،
والتالف النصرة ص ١٤٥، والمصرر: قليل المالم، انظر: اللسان: ص ٣٥،
الأمالي لابن الشهري ٢٠٥/٤، والإبصاف ٩٨/١، وأسرار العربية ص ٩٧، والتبيين ص ٢٧٦، وشرح
التسهيل ٣/٥، والمعم: ١٧/٣.
(1)
الأمالي لابن الشهري ٢٠٥/٤، والإبصاف ٩٦/١، وابن يعيش ١٢٧/٧.
انظر: المصادر السابقة.
(2)
(3)
(4)
(5)
(6)
(7)
(8)
(9)
(10)
2 - القياس ، حيث استدلوا به على أسميتها من وجهين ، هما :
أ - أنما ليستا فعلين ؛ لتصرفا مثل بعض الأعمال المتصرفة ، فلا بد ضرفا أنّ
على أنما ليستا فعلين (1).
ب - أن لهما اقتران الزمان بهما ، كسائر الأفعال ، فلا يقال : نعم الرجل أمس
ولا فوز الرجل غداً ، فلما لا اقتران الزمان بهما علم أنما ليستا فعلين (3).

الترجمة :
يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، والكسائي ، واعتباره ابن العريف من أن:
"نعم وحَشَت ، فعلان ماضيان لعدة أمور منها : "
1 - أن ما احتج به الكوفيون على اسمية : نعم وفليس من الأدلة السماعية والقياسية
مرود من عدة أوجه هي :
أ - أن دخل حرف الجر عليهاما لا حجة لهما فيه ; لأن ذلك على تقدير الحكَّاء ،
وهلف الجر يدخل مع تقدير الحكَّاء على ما لا شبهة في فعليتهما ، كما في قول الشعراء : 
وَاللهُمَا الَّذَا تَكَلَّمَ بِنِعْمَةٍ صَالِحَةٍ ولا مُحَالَاتٍ الْيَلَانِ جَانِبَهُ (3)
ولو كان الأمر كما زعموا ، لوجب أن يحكم لـ : نام ، بالاسمية ، لدخول الباب عليه ، وإذا لم يجز أن يحكم له بالاسمية ، لتقدير الحكَّاء ، فكذلك الأمر بالنسبة لـ : نعم وفليس ، لا يجوز أن يحكم لهما بالاسمية ، لدخول حرف الجر عليهاما ، لتقدير الحكَّاء ، إذ
تقدير في قول الشاعر :
ألَيْسَ بِيَتْمُّ الْجَارُ
أَلَيْسَ بِيَجَارٍ مَّقْولٍ فِيهِ : نَعْمَ الجَارِ (4) ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب : نعم

(1) انتُر : أمالي ابن الشجيري / 242 / ، والإضاف / 104 / ، وأسرار العربية ص 89 ، والبيبي ص 376 ، وشرح
الجمل لابن عصفور / 589 / ، والتلال النصرة ص 115 .
(2) انتُر : المصادر السابقة .
(3) البيت من الرجز ، لم يعرف قائله ، وهو في الخصائص / 3 / ، وفليس الامشيري / 2 / ، والإضاف
126 / ، والبيبي ص 376 ، وابن يعيش 3 / 27 ، وشرح الكاففة للمرضى / 4 / ، ونساء العرب : نوم :
(4) انتُر : الإضاف / 113 / ، وأسرار العربية ص 99 ، وابن يعيش 126 / 7 .
السيرة على بس العبر : نعم السيرة على عبر مقول فيه بس العبر (١)، وكذلك التقدير في قول الشاعر : 

الله ما لبلى بنام صاحبته، والله ما لبلى بلبل مقول فيه نام صاحبته (٢)، إلا أظلم حذف و منها الموصوف، وأقاموا [ M ]، أي : دورعا سباغات (٣) ؛ فصار التقدير فيه : أظلم حذف فيه نعم الجار، ونعم السيرة، على مقول فيه بس العبر، وما لبلى. 

لمقول فيه نام صاحبته (٣)، ثم حذفوا الصفة التي هي : مقول، وأقاموا المحيي بما مقامها ؛ لأن القول يحذف كثيراً (٤)، ومن شوهد ذلك في القرآن، قوله تعالى : [ M ]، أي يقولون : ما نعدهم (٥) L f e d c b a ` _ ^ ]

و قوله تعالى : (٦) L o n m l k j i h g M، أي يقولون : سلام عليكم (٦) ، قوله تعالى : (٧) L y x w v u M، يقولون : إنا لمغمون (٨) .

(١) أنظر : أمالي ابن الشجيري ٦/٣، والإصاف ١١٣/١، وأسرار العربية ص ١٠٠، وشرح التسهيل ٣/٦.

(٢) أنظر : المصادر السابقة .

(٣) سورة سبأ : ١١ .

(٤) أنظر : إعراب القرآن لأبن النحاس ٣/٣٤/٢، والإصاف ١١٣/١، والفريد في إعراب القرآن/٥٩ .

(٥) أنظر : الإصاف ١٨٣/١ .

(٦) أنظر : أمالي ابن الشجيري ٣/٤، والإصاف ١٣٦/١، وأسرار العربية ص ١٠٠، والبيبين ص ٢٧٩ .

(٧) سورة الزمر : ٣ .

(٨) أنظر : إعراب القرآن لأبن النحاس ٤/٤، والإصاف ١٦٤/١، والفريد في إعراب القرآن ١٨٣/١ .

(٩) سورة الرعد : ٢٣، ٢٢ .

(١٠) أنظر : إعراب القرآن لأبن النحاس ٣٥٧/٢، والإصاف ١٦٤/١، وإعراب القرآن لمعكرمي ٢/٧٥٧، والفريد في إعراب القرآن ١٣٥/٣.

(١١) سورة الواقعة : ٦٥، ٦٦ .

(١١) أنظر : إعراب القرآن لأبن النحاس ٤٩/٥، وأمالي ابن الشجيري ٣٤/٤، والإصاف ١١٤/١.
بنحول حرف النداء على: "يا نعم الموالي ويا نعم النصير"، لا حجة لهم فيه – أيضاً – لأن المقصود بالنداء محدود للعلم به، إذ التقدير: يا الله نعم الموالي ونعم النصير أنت، فدل حرف النداء عليه، كما دل الماندئ على حرف النباء في قوله تعالى: 

وإلاً يا إسْلَمَيْ يا هَنَدٌ هَنِي يَذْرِ

أراد: ألا يا هذه إسلامٍ.

وذلك إجماع النحويين على أن الجمل لا تنادي، وقد أجمع النحويون على أن: نعم الرجل، جملة، وإن وقع الخلاف في: نعم وينس، هل هما اسمان أو فعلان؟، ومن ذلك إجماعهم على امتناع: يا زيدٌ منطلقٌ، إلا على تقييد حرف الماندئ.

ج - أن استدلاحهم بقول العرب: نعم الرجل زيد، لا حجة لهم فيه – أيضاً – لأن معظم النحويين ذكر أثراً رواية شاذة، تفرد بها قطرب وحده، ولكن صحت هذه الرواية، فليس فيها حجة؛ لأنه يحتمل أن تكون هذه الابناء، نشأت عن إشباع الكسرة؟ لأن الأصل في: نعم، تعالى على وزن: فعلى ذلك قول الشاعر:

ما أقلت قَدْمُ ناَعِلَهَا

نعم الساعون في الأمير المُيّر.

__________________________

(1) سورة يوسف : 29.
(2) أنظر: أعرب القرآن لابن النجاح 325/2، وأمالي ابن الشجيري 4/9، والفردي في إعراب القرآن 5/1.
(3) البيت من الطويل، لألحات، الميقات بن عيسى وعلي، وهو في أمالي ابن الشجيري 4/9، والانصاف.
(4) والنسان: عدى.
(5) أنظر: أمالي ابن الشجيري 2/9/4، والانصاف 9/1/27.
(6) أنظر: أمالي ابن الشجيري 2/18/1، والانصاف 121/1، وأسرار العربية ص 102.
(7) البيت من الرمل، لطرفة بن عبد، الميقات بن 5/45، وروايته فيه:

خالقٌ والنفس قدمًا أهَمُّ

نعم الساعون في القوم الشطر.

وما أقلت قدمٍ إهَمَّ

= ١٣٨ -
د— أن استدلالهم على اسمية: نَعْمَ وَيْسُ، بأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، وبأيّة لا يجوز تصرفهما، مردود بأن: نَعْمَ، موضوع لغائية المدح، ويُسِّمَ موضوع لغائية الحمّام، وهذا لا يعرف إلا ما هو موجود؛ لأنه المتقين، فلما اختصا هذا المعنى علم زماحهم، وهذا لم يتصرفاً (٣).

كما يدل على ضعف مذهب الكوفيين— أيضًا – القياس، حيث إن: عُسَى، فعل عند الجمع، ولا يقترب مما زمان، ولا يتصرف لدلالتها على معنى القرب (٤).

هـ— أن استدلالهم على اسمية: نَعْمَ وَيْسُ بدخول اللام عليهما مردود بأن اللام قد دخلت على الحرف (٥)، وذلك كما في قوله تعالى:

VUMW

ورد – أيضًا – بأن اللام قد تدخل على الفعل الماضي المغض (٦)، كما جاء في قول الشاعر:

إِذَا لَقَمَ بِنَصْرِي مَعْشَرَ خُشَّيْنُ

٢— أن الأدلة السماعية عند القائلين باستعمالها قبل التأويل، إذ دخل الحرف عليهم على تقدير الحكايّة، ودخل حرف البناء على تقدير حذف المنادي، وقول العرب: نعيم الرجل زيد، على تقدير الإشباع لحركة الكسرة، وقد ذكر التحويون أنه مَن دخل الدليل الاحتياط سقط به الاستدلال (٧).

١. الإنصاف /١٣٢/١، واللباب /١٨١/١، وشرح الجمل لابن عصفور /٤٠/١، ورواياته فيه كرواية الديوان،

٢. وزخارف الأدب /٣٧٦/٤، ورواياته فيه كرواية ابن الشجيري.

٣. انظر: الإنصاف /١٣١/١، واللباب للعقيري /١٨٣/١، والتينين ص/٢٨٥، واتلاف النصرة ص/١١٨.

٤. انظر: المصادر السابقة.

٥. انظر: التينين ص/٢٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور /٨٩/١.

٦. انظر: التينين ص/٢٨٠.

٧. سورة الضحي : ٥.

٨. انظر : اللباب /١٨١/١، والتينين ص/٢٨٠.

(2-7) لبيت من البسيط، لقرب تأليفنه، كما نسبه المحققو، وهو في شرح ديوان الحماسة لمرزوقي

٦/٥، واللباب /١٨١/١، والتينين ص/٢٨٠، ومغنى اللبيب ص/٣، وزخارف الأدب /٤٤٥،٤٤٤،٤٤٣،٤٤٢.

(8) انظر: التنفيذ والتكميل /١٦٦/١، والاحتجاج ص/١٣٢. 

---

١٣٩
۳— لقد أجمع معظم النحويين على فعليتهما، ونسبه ابن عقيل إلى الجمهور.

---

(1) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ۹۷/۲.
المختار عند ابن العريج أن (الل) في فاعل: "نعم وبينس" يراد بما الجنس ، حيث قال: "والأختار ما ذهب إليه بعض التحويين ، وهو نعم الممدود من هذا الصنف زيد ، يريد صنف الرجال". 

مناقشة المسألة:

اختلاف التحويون في (الل) في فاعل: نعم وبينس على قولين:

القول الأول : أن المراد بما الجنس ، وهو مذهب الجمهور (1) ، وافتفوا على هذا ، فقيل : للجنس حقيقة ، فالجنس كله هو الممدود في قوله : نعم الرجل زيد ، فريد مندرج في الجنس ، لأنه فرد من أفراده (2) ، وهو ظاهر اختيار ابن العريج. وقيل : إما للجنس مجازاً ، جعل المخصص جميع الجنس مبالاً (3).

أدلة هذا القول:

1 — السماع ، حيث احتجوا به على أنه يجوز في تصيح كلام العرب : نعم المرأة ، ونعمت المرأة (4) لإلحاق علامة التأنيث وحذفها ، ولا يجوز : قام المرأة إلا شذوذًا ، نحو ما حكى من كلامهم : "قام فلانة" (5) ، فلولا أنه بمعنى الجنس لما سهادة ذلك (6).

2 — القياس ، فقد احتجوا به على أن المراد بفاعل : نعم وبينس ، المثنى باللف واللام الجنس ، لأنهمم في هذا الفعال ، الألف واللام ، أو الإضافة إلى ما فيه الألف واللام ، أو أن يكون مضمًّا يفسره اسم الجنس ، فلولا أنه يراد به الجنس ، لما تزمنت فيه.

(1) شرح الجمل ص: 36.
(2) انظر : الكتاب 2/176-2/177 ، والQRSTUVWXYZ 2/147-148 ، والإيضاح العضدي 1/85، والتبصرة 274/1.
(3) والمقصود في شرح الإيضاح 326/1 ، وابن عيش 3/130، وابن وكريش 23/3.
(4) انظر : الوضح 16/12 ، والمعجم 20/3 ، وشرح الأثري 2/23.
(5) انظر : شرح الجمل لابن عصفور 1/4 ، والإيضاح 4/26 ، وشرح ابن عقيل 98/2 ، وشرح التصريح 95/2، وشرح الأثري 2/23.
هذه الألف واللام الدالة على الجنس، أو ما هو بمنزلتها (١)، ولأنه لا يجوز وقوع سائر المعافر بعد: نعم وبنس، فلا يقال: نعم زيد، ولا نعم هو (٢).

القول الثاني: أن المراد بـ (١٠ـ) في فاعل: نعم وبنس العهد، (٢)؛ واختلف على هذا، فقال قوم: إنه مهورد ذهبي (٢١)، فهي مشتر بهما إلى ما في الأذهان من حقيقة: رجل، وإليه ذهب ابن الحاجب (٣).

وقيل: مهورد شخصي (٣)، والمهورد هو الشخص المذموم أو المذموم، وإليه ذهب ابن ملكون (٣)، والجوابي الثاني (٣)، ورحجه الشلوين الصغير (٣).

دليل هذا القول:

أنه يجوز في فاعل: نعم وبنس المقرن بالألف واللام، النثنية والجمع، فيه قال: نعم.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/٤، ٣٦٣/١.
(٢) انظر: المختصر في شرح الإيضاح ٣٩٣/١.
(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٩٨/٢، والتصريح ٩٥/٢، وشرح الأشعبي/٣، وشرح الأشعبي ٩٨/٢.
(٤) انظر: الإرشاد ٢/٣، والمساعد ١٦٦/٢، وشرح الحضري ٣٢/٣، وشرح الأشعبي ٩٨/٢.
(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢.
(٦) وابن الحاجب، هو عمران بن أبي بكر، ولد في مصر وأخذ عن ابن مالك، وهله الإيضاح في شرح المفصل، مات سنة ٥٤٦، انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤٨/٣، وبيغة الرغوة ٢/٣، ١٣٤/٢.
(٧) انظر: المساعد ١٥٩/٢، والمساعد ٢٠/٣، والتصريح ٩٨/٣، وشرح الأشعبي ٣٨/٣، وشرح الحضري ٩٨/٣.
(٨) وابن ملكون هو: أبو سحاق إبراهيم بن محمد الحضري الإشيلي، ت سنة ٥٨١، انظر ترجمته في: إشارة التعبين ص ١٨/٢، والبلاغة ص ٤٨/١، واللغة ٤٢/١.
(٩) انظر: الإرشاد الساقي.
الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسع فيه ذلك (1).

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما اختاره ابن العريف، وهو ما ذهب إليه جماعة من التحويين من
أن المراد بـ (آل) في فاعل: نعم وليس الجنس؛ لما يأتي:

۱ - أن استدلال القائلين: إن فاعل نعم وليس يراد به المعهود، و (آل) فيه عهدية
بدليل جواز تثنيته وجمعه مردود من وجهين:

أحدهما: أن المراد بـ (آل) هو: نعم الرجلان زيد وعمرو، ونعم الرجال إخوتيك، عند
التثنية والجمع: نعم هذا الجنس، إذا فصلوا وقسموا إلى: رجالين رجلين، أو رجالاً رجالاً
، أي: حالة كومهم، أي: أولئك الأفراد رجلين رجلين في المثنى، أو رجالاً رجالاً في
المجموع، وحاسبه أن القائل: نعم الرجلان، أو الرجال، لذا أو جمع أولاً، ثم عرف بـ
الجنسية، فهي الجنس الآتي في ضمن جميع أفرادته هي مثنيات، وجنسيت الجمع الذي في
ضمن جميع أفراداته هي جمع (2).

والآخر: أنه قد ورد في القرآن الكريم جمع ما فيه (آل) التي تقيد الجنس، ومن ذلك
قوله تعالى: L $ # " ! M رجالاً بأعياهم (3).

۲ - أن إرادة الجنس في باب هذين الفاعلين يقتضي ذلك، دون غيره، وذلك أنه إذا
قيد المدح أو الدم كان ذلك على سبيل المبالغة، فمدح أو ذم جنسه كله، ثم اختص
المدح أو المذموم بالذكر، ليكون ذلك أبلغ في المدح أو الدم من سيئهما إلى المخصوص

(1) انظر: النكت الحسان ص ۱۳۴، واهمل ۲۰/۳، وشرح الأخشوني ۲۲/۷.
(2) انظر: المقتضى في شرح الإيضاح ۳۶۴/۱، وابن يعيش ۱۳۷/۷، وشرح الأخشوني ۳۳/۳، وحاشية الصبان.
(3) سورة النساء : ۴۵.
(4) انظر: المقتضى في شرح الإيضاح ۳۶۴/۱.
في أول وحلة (١).

٣ - أن التخصيص بعد العموم مذهب متسع في كلام العرب واستعمالهم؛ ولذا جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : 

\[ \text{L} \text{t} \]

فخص جبريل وميلك بالذكر تفضيلاً لهما، وإن كان قوله : "وملائكته" قد شملهما ودخل فيهما (٣).

---

(١) انظر : المرتجِل لابن الحشباش ص١٤٠.
(٢) سورة البقرة : ٩٨.
(٣) انظر : المرتجِل ص١٤٠.
11- إعراب المخصوص بعد: نعم وبنس

المختار عند ابن العريف أن المخصوص يجوز فيه وجهان من الإعراب، حيث قال:


مناقشة المسألة:

اختلاف النحويين في إعراب المخصوص بعد: نعم وبنس على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب المبرد (2)، وابن السراج (3)، والزجاجي (4)، وأبو علي الغافر (5)، والصميري (6)، واختاره ابن العريف إلى أنه يجوز فيه وجهان من الإعراب:

1- إعرابه مبتدأ، والجملة قبله من قولك: نعم الرجل، في موضع الخبر، كما لو قلت: فقد قدمت المبتدأ: زيد نعم الرجل، والرابط العموم المفهوم من الفاعل، لأنه لما كان شائعًا ينظم الجنس ويجمعه، كأن (زيد) داخلاً فيه، فصار منزلة الذكر بذلك يعود...

(1) شرح الجمل ص 364.
(2) انظر: المقتضب 141-142.
(3) انظر: الأصول 112.
(4) انظر: التambleص ص 108.
(5) انظر: الإيضاح العضدي 51، 87.
(6) انظر: البصرة والمذكرة 275.

الصميري هو عبد الله بن علي بن إسحاق من نهاة القرن الرابع، له البصرة والذكاة، ولم يعرف تاريخ وفاته، انظر ترجمته في: إشارة التيمين ص 181-189، وعبارة الوعاة 49/3.
عليه(1)، وإلى هذا الوجه ذهب ابن البذل(2)، وابن خروف(3)، واختاره الرضي(4)، وأبان مالك(5)، ونسب إلى سيبويه(6)، ولا رابط عند الرضي؛ لأنه يرى أن الجملة في تقدير المفرد(7).

2 - إعرابه خبرًا لمبتداً محدود وجوهاً، أي: الممدوح زيد، أو هو زيد، ونسب هذا الوجه إلى الجمهور(8).

القول الثاني: قيل: إنه مبتداً خبر محدود وجوهاً(9)، وأجازه ابن عصفور(10).

القول الثالث: قيل: إنه بدل من فاعل: نعم وبن(11)، ونسب إلى ابن كيسان(12).

---

(1) انظر: الإيضاح ۸۵/۱، والنبثرة ۲۷۶/۱، وشرح الجمل لا بن عصفور ۶/۱، شرح التسهيل ۱۶/۳.
(2) انظر: الكتيب الحسان ص۱۲۴، وشرح التصريح ۹۷/۲.
(3) ابن البذل، هو علي بن أحمد الغزاني، من خانة الأندلس، له شرح كتاب سيبويه، مات سنة ۲۶۸، انظر ترجمته في: بغية الوعاة ۲۰۲۳-۱۴۲۳-۱۴۳۱.
(4) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ۲/۱۳۴، وشرح التصريح ۹۷/۳.
(5) ابن خروف، هو علي بن محمد بن خروف الأندلسي، أخذ عن ابن طاهر، له شرح الجمل، مات سنة ۶۰۹، انظر ترجمته في: إدارة العينين ص۲۲۸، والبلغة ص۱۶۴.
(6) انظر: شرح القرانية ۴/۱۹۴.
(7) والرضي، هو إمام مشهور، لقب بنجم الأنثمة، قال عنه السيوطي: "و لم أفق على اسم، ولا على شيء من ترجمته إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ۵۸۳"، مات في الفترة ما بين سنة (۴۸۴-۵۸۶).
(8) انظر: شرح التسهيل ۱۶/۳.
(9) انظر: الارتشاف ۱۷/۹۷، وشرح التصريح ۹۷/۳، وشرح الألوهومي ۲۸/۳.
(10) انظر: شرح القرانية ۴/۴۵۵.
(11) انظر: شرح التسهيل ۱۷/۹۷، والارتشاف ۱۷/۹۷، وشرح التصريح ۹۷/۳، وشرح الألوهومي ۲۸/۳.
(12) انظر: شرح التصريح ۹۷/۲.
الترجمة:

بالنظر إلى الوجهين اللذان اخترهما ابن العريف، وأراجهما جماعة من التحويين يظهر أن الوجه الرأجح، هو الوجه الأول، وهو جعله مبتدأ، والجملة قبله خبرًا لما يأتي:

١ — أنه يجوز حذف المخصص بالمدح أو القد ١، كما حذف في قوله تعالى:

M ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ L

والأرض فرشتًا فنعم المنهدودون L

إني أعتمد الوسائل (١)

أراد: فنعم معتد الوسائل أنت، ولو كان المخصص مبتدأ مخفف الخبر، أو خبرًا مخفف المبتدأ، للزم من ذلك حذف الجملة بأسرها، والعرب لا تفعل ذلك إلا إذا عوضت من الجملة، نحو: أريد قام، فقول: نعم، تقديره: نعم زيد قائم، فنعم عوض عن هذه الجملة (٢).

٢ — أنه لو كان مبتدأ خبره مخفف للزم من ذلك أن يكون مفعول مشغولاً بشيء يسد مسده؛ لأن هذا الحذف لازم (٣)، ولا يمكن أن يخفف خبر مبتدأ إلا وهو مراض في النفس، فيحذف للعلم به اختصاراً، فتحمل هذا على حذف الخبر فيه تجويف الإعراب من غير النافية إلى المعين، وذلك ليس بشيء، بل لا ينبغي أن يوجه إعراب حتى يصبح معناه (٤).

٣ — كما أن إعرابه بدلًا من فاعل: نعم وبنس، مردود بأن المخصص لازم،

(1) انظر: النكت الحسان ص ١٣٤، والإرشاد ص ٢٤/٣، والمصادر ١٣٣/٣، والمعجم ٢٨/٣.
(2) سورة ص ٤٤.
(3) سورة الذريات ٤٨.
(4) البيت من بحور الكلام، للطريمح، الطيبراني ١٦٠، والغزالي ١١/٤.
(5) انظر: النكت الحسان ص ١٣٤.
(6) انظر: شرح التنسيق ١٧/٣، والمصادر ٢٨/٣، وشرح الأشموني.
(7) انظر: المصادر السابقة.
والبدل ليس بلازم (1)، وأيضاً - يرده كون المخصوص لا يصلح لباشرة : نعم وئيس، إذ إنه يصح أن يقال في : نعم الرجل زيد : نعم زيد لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه (2).

(1) انظر : شرح الأشعثي 28/3 وحاشية الخضري 103/2.
(2) انظر : المقتضب 142/3، والارتشاف 25/3، والجمه 28/3، وشرح الأشعثي 28/3.
11 - إعراب حيذاً

المختار عند ابن العريف أن: "حيذاً" كله فعل موض، وفاعله المخصوص، حيث قال عند إعرابه لـ: حيذا زيد راكباً: "ففيذنا: فعل ماض، وزيد رفع يحيذا، وزغم قوم أن زيداً ابتدأ، وحيدا خبره، والأول أحسن" (1).

مناقشة المسألة:

اتختلف النحويون في إعراب "حيذا" والمخصوص بعدها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب ابن كيسان (1)، ابن درستويه (3)، وأبو علي الفارسي (4)، وابن برهان (5)، وابن خروف (3)، إلى أن "حب" فعل ماض، و"ذا" فاعل، والمخصوص بعدها مبتدأ، والجملة قيله في محل رفع خبر، واستغني باسم الإشارة عن الضمير (6)، كما كان ذلك في قوله تعالى: "لِمَ قَرِيتُ كُلًا مَّذَوَّفًا، أو خبر مبتدأ مذوّف، أو مبتداً وخبره مذوّف، ونسب هذا القول إلى الخليل، وسبويه (7).

(1) شرح الجمل ص 366
(2) انظر: الارتشاف 29/3، والسمع 31/3، والتصريح 99/2.
(3) انظر: الارتشاف 29/3، والتصريح 99/2.
(4) انظر: الارتشاف 29/3، والتصريح 99/2.
(5) انظر: الارتشاف 29/3، والتصريح 99/2.
(6) ابن برهان، هو عبد الواحد بن علي الأمسيد من علماء اللغة والمحيط، له شرح اللبع، مات سنة 585هـ، انظر ترجمته في: تربية الرواة 24/2-113-142، ومنه بعدها.
(7) انظر: شرح الجمل لابن خروف 599/2.
(8) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 69/1، والتصريح 142/2، والمساعد 26/2.
(9) سورة الأعراف: 26.
(10) قرأ المدنبي وابن عامر والكسياني بنصب السين، وقرأ الباقون الباقون برفعها، انظر: النصيرا في القراءات السبع ص 505، وإعراب القرآن لابن النجاس 1/120، ونشر في القراءات العشر 268/2.
وسبيويه (1)، واختياره ابن مالك (2).

أدلة هذا القول:

1 - السماع، حيث استدلوا به على أنه قد جاء الاقترص على (حَبّ) عند العطف (3)، كقول الراجز:

فَحَجَّاً رَبّاً وَحُبّاً دَيْناً (4)

أي: وحُبّاً دَيْناً، فحذف "ذا" ولم يتغير المعنى، ولا يفعل ذلك، بنحو: "إذ ما:

وأخواته من المركبات التي يتغير حكمها بالتركيب (6).

2 - القياس، حيث استدلوا به على أن "حِبّا" فعل وفاعل، بأنه لم يتغير بعد التركيب، لا لفظاً ولا معنىً، فوجب بقاهم على ما كانا عليه من فعلية "حَبّ"، وفاعلية "ذا" كما وحَبّ بقَاء حرفيّة "لا" واسمية ما ركب معها في نحو لا غلام له، مع أن التركيب قد أحدث في اسم "لا" لفظاً ومعنى ما لم يكن، فإباء جزأي "حِبّا" على ما كانا عليه أولى:

؛ لأن التركيب لم يحدث فيهما تغييراً (7).

القول الثاني: ذهب المبرد (8)، وابن السراج (5)، والسابري (4)، والصيمري (1)، إلى أن: حِبّا، تركبها وصارا اسمهما واحداً مرفوعاً بالابتداء، والمخصص خبره، أو العكس،

(1) أنظر: شرح الجمل لأبن خروف 109/2، وشرح التسهيل 23/3، والمرشد 29/3، والمساعد 141/2، والمجمع 31/3.
(2) أنظر: شرح التسهيل 23/3.
(3) أنظر: شرح التسهيل 24/2، واللصقري 99/2.
(4) البيت: من الرنجر، لعبدالله بن رواحة، وهو في ديوانه ص 170، ولسان العرب: بدياً، والمقاصد النحوية: 28/4، ولا نسبة في المجمع 88/2، والأخريات 382/2.
(5) أنظر: شرح التسهيل 24/3، واللصقري 99/2.
(6) أنظر: شرح التسهيل 24/3.
(7) أنظر: المقضي 145/2.
(8) أنظر: الأصول 11/15.
(9) أنظر: شرح كتاب سبيل الله 12/2.
(10) أنظر: البصرة 280/1.
ونسب إلى الخليل وسبيته (1)، واختاره ابن عصفور (2).

أدلَّة هذا القول:

١— السماع، حيث استدلوا به من وجهين هما:
اً أنه يجوز دخول حرف النداء عليها كثيراً في كلام العرب، والنداء من حواس الأسماء (3)، ومن ذلك قول الشاعر:
"يا حبذا جبلُ الريان من جبلٍ وحبذا ساكنُ الريان من كأن" (4)

وقول الرأجر:
"يا حبذا القمراء والليل الساج وطرق مُلَاء الساقح" (5)
بً أنه يجوز تضييجه، كقول العرب: "ما أحبذا" (5).

٢— القياس، حيث استدلوا به على اسمية "حبذا" من أربعة أوجه هم:
أً أن تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم، لأن الأسماء أصل الأفعال، والأصول أبداً تغلب على الفروع إذا اجتمعت (7).
بً أن اسم الإشارة لا يختصف بحسب المشار إليه، ولو كان بقياً على بابه لتصريف، كتصريفه في غير هذا الموضوع (8).
جً أن العرب لا تفصل بين "حب" و"ذا" شيء، فلا تقول حب في داراً زيدًا (9).

(1) انظر: الارتشاف 29/13، والمساعد 141/2، وشرح الأخوين 30/3.
(2) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 611/1.
(3) انظر: اللباب 188/1، وابن يعيش 140/7، وشرح الجمل لابن عصفور 10/61.
(4) البيت من البسيط، جابر، الديوان ص 165، والمقرئ لابن عصفور 20/1، واللسان: (حب)، ولا نسبة في أسرار العربية 111، والهعما 88/2، وشواهد التوضيح ص 8.
(5) البيت من الرزيج، للحاجري في لسان العرب (سحجا)، ولا نسبة في الخصائص لابن جني 115/2، وابن يعيش 139/7، وآنساء البلاغة (سحجو).
(6) انظر: اللباب 189/1.
(7) انظر: ابن يعيش 140/1، وشرح الجمل لابن عصفور 10/61، وشرح الكافية للرضي 4، والتصريح 45/2، والتصريح 25/7.
(8) انظر: ابن يعيش 140/1، وشرح الجمل لابن عصفور 10/61، والهعما 88/2، والتصريح 31/3، والتصريح 31/3.
(9) انظر: بغداديات للفارسي ص 201، وشرح الجمل لابن عصفور 610/1، والهعما 31/3، والتصريح 99/2.
دـ أنه قد وجد من الأسماء، ما هو مركب، نحو: بعلبك، ورام هرمز، وخمس عشرة، وأمثال ذلك كثير، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب

القول الثالث: ذهب قوم منهم الأخفش (1)، وخطاب المارزي (2)، وهو اختيار ابن العريف إلى أنتما تركبا وصارا فعلًا، والمخصوص هو الفاعل.

أدلّة هذا القول:

١ـ السماع، حيث استندوا به على فعلتها بأنه قد حكى عن العرب: "لا تُحِتِّده" (3) بما لا يُنفَعه (4)، حيث صرفوه، فجاؤوا لها مضارع (5).

٢ـ القياس، فقد احتجوا به على فعلية "حذاء" من وجهين هما: أـ أن الأسبق في اللفظ هو الفعل، ولذلك يجب أن يغلب على الأسم؛ لأنه الأكثر حروفًا (6). 

بـ أن جعل "حذاء" كلها فعلاً يؤدي إلى سلامة مدعيها مما لزم مدعى الأسم من شذوذ تأخير الخبر والمخبر عنه في نحو: حذاء الزيدون (7)، وكذلك سلامته من تميز ما ليس بمهم، في نحو حذاء زيد رجلاً (8).

---

(1) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ص 110/2، والتصريح 100/2.
(2) انظر: الاستشاف ص 142/2، والتصريح 100/2.
(3) انظر: المصادر السابقة.
(4) انظر: الخطاب المارزي، هو خطاب بن يوسف بن هلال، من أهل قرطبة، له كتاب ( الترشيح في النحو، مات بعد سنة 520)، انظر ترجمته في: إشارة التدقيق ص 12.
(5) انظر: ابن يعيش ص 114/1، وشرح الكافية للرضي ص 256/4، والاستشاف 29/3، والتصريح 31/3.
(6) انظر: المصادر السابقة.
(7) انظر: المصادر السابقة.
(8) انظر: المصادر السابقة.
الترجمة:

يظهر أن الراجح أن "حب" فعل، و"ذا" هو الفاعل لما يأتي:

١ أن الأصل في "حبذا" حُبّ ذا، إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، استقللا اجتماعهما متحركين، فحذفوا حركة الحرف الأول، وأدغموه في الثاني، فصار "حب" وركوبه مع "ذا"، فصار مَنْزَلة كلمة واحدة، ومعناها المدح، وتقريب المدح من القلب (١).

٢ أنه لو كان "حبذا" مبتدأ، لدخلت عليه نواسخ الابتداء، كما تدخل عليه غيره من المبتدأت، فكان يقال: إن حبذا زيدًا، وكان حبذا زبدأ، وفي امتناع ذلك دلالة على أن "حبذا" ليس اسمًا مبتدأً (٢).

٣ أنه لو كان اسمًا لزم إذا دخلت عليه "لا" أن يبطف عليه منفي بلا أخرى، فكان يمتنع أن يقال: لا حبذا زيد، حتى يقال: ولا مرضي فعله (٣).

٤ أن الاستدلال على اسمها بدخول حرف البدل عليها مردود من وجهين هما:

أ أن دخل حرف البدل على فعل الأمر أكثر من دخوله على "حبذا" (٤)، ومن ذلك قراءة الكسائي: "لا يا أسعدوا" (٥)، ومع ذلك جعله العلماء على تقدير حذف 만ہذي، أي: آلا يا هؤلاء اسعدوا (٦)، فكذلك يكون القدر في: يا حبذا: يا قوم...

(١) انظر: أسرار العربية ص١٠٠، واين يعيش ٢٠٨/٧، وشرح الكافية للمرضي ٢٥٥/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢، واللغة (حب).

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٤/٣، والمساعدة ١٤٣/٣.

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٤/٣.

(٥) الامل: ٢٥، والقراءة في الابنعة ص٢٦، والنشر ٣٧/٢، وهي بتخفيف اللام والوقف على (يا).

(٦) انظر: يعرف القرآن لابن النجاح ٢٠٨/٣، وإعراف القرآن لمعكبري ٢٠٧/١، والفريد في إعراف القرآن ٦٨٠/٣.
حيداً(1)، وقد أجمع التحويضون على أن حذف المنادي وبقاء حرف النداء جائز (2)، ومن ذلك قول الشاعر:

يا لِعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلّهُمُ والصَّالِحِينَ عَلَى سَمَعَانِ مِنْ جَارٍ(3)

ب - أن بعض العلماء يجعل "يا" في مثل هذا مفرد النبيه ، دون قصد نداء ، فتكون مثل : "ها" ، ومثل : "آلا" الاستفادة (4)، ويؤيد هذا كثرة دخولها على "ليت" في كلام من لا يحضره منادى ، ولا يقصد نداء (5)، كقوله تعالى :

وَكَوْلُ الشَّاعِرُ :

يا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ يُغْفَى الْقَضَاءُ نُوَىَ فِي جَمْعِ اللَّهِ بين الرَّوْحِ والجَسَدِ(6)

5 - أن إدعاؤه كون "حيداً" فعلاً فاعله المخصوص مردود بجواز حذف المخصوص، والفاعل لا يحذف (7).

6 - أن تعليب الفعل على الاسم تغلب لأضعف الجزءين على أقواماً (8)، وأيضاً فإنه لا نظير لتركيب فعل من فعل واسم ، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم ، نحو: برق نحره ، وشاب قرناه (9).

7 - أن جعل "حيداً" كلمة مركبة تكلف ما لا يحتاج إليه من إخراج لفظ مما هو

(1) انظر: اللباب 189/1 ، وشرح التسهيل 25/5 ، وشرح عدة الحفاظ 38/2.
(2) انظر: شرح التسهيل 25/5.
(3) البيت من البيض ، لم يعرف قائله ، وهو في الكتاب 215/2 ، والكامل للبيض 210/2 ، وأمالي ابن الشجري 125/1 ، والنساء 124/2 ، والبهجت 174/1 ، والبيض 215/1.
(4) انظر: الكتاب 224/1 ، والبيض للمعكري ص 278 ، وشرح التسهيل 25/5.
(5) انظر: شرح التسهيل 25/5.
(6) سورة النساء 73.
(7) البيت من البيض ، لم يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل 26/2.
(8) اضمع 31/3.
(9) انظر: شرح التسهيل 26/2 ، وحاشية الصبيان 3/30.
(10) انظر: المصادر السابقين.
أصله (1) 

انظر: شرح الكافية لابن مالك ١٦٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٧٥. (١)
2 : التوكيد

14 : حكم توكيد النكرة توكيداً معنوياً

المختار عند ابن الرازي عدم جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً، حيث قال:

"واعلم أن الأسماء كلها تؤكد إلا النكرة، فإنها لا تؤكد، لو قلت: قام رجل نفسه، وقيضت درهماً كله، لم يجز؛ لأن النكرة لم يثبت لها عين تأكيد؛ لأن الأسماء التي تؤكد بما معناه، ولا تتبع التكهنات توكيداً لها".

مناقشة المسألة:

اختالف النحويون في جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً على قولين:

القول الأول: أنه لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً، وهو مذهب البصريين(1)، وهو اختيار ابن الرازي.

أدلة هذا القول:

(1) أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمرفعة، ولاتستطيع تأكيدها؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه، وما ورد من ذلك، فهو محمول على الوصف لا على التأكيد (2).

 نحو قولهم: رأيت درهماً كل الدراهم.

(2) أن النكرة تدل على الشياح والعموم، والتوساعت فلا تدركه قبل على التخصيص والتعيين، وكله واحد منهما ضد الآخر، فلا يصح أن تُوَكَّد النكرة؛ لأن ذلك يُصير الشائع متخصصاً، فهو ممنهع، كما يمنع وصف النكرة بالمعفرة (3).

(1) شرح الجمل (هـ 1312-214).  
(2) انظر: الإنصاف 2/ 451 / 1344، وشرح الجمل لابن عصيفر 367/1، وشرح الكافية للمرضي 373/2، والتصريح 124/2.  
(3) انظر: المصادر السابقة.  
(4) انظر: المصادر السابقة.
القول الثاني: أنه يجوز توقيد النكرة توكيداً معنيًا إذا كانت موقعة، أي محدودة،
نحو: قعدت يومًا كله، وقامت ليلة كلهها، وهو مذهب الكوفيين (1) والأخفش (2).
 أدلة هذا القول:

(1) السماع، حيث استدلوا به على جواز توقيد النكرة توكيداً معنيًا، ومن ذلك من ورد عن العرب، كقول الشاعر:
لكن وضمنه أن قيل ذا رجب يلتبع عدادة حول كله رجب

حيث أكد "حول" وهي نكرة بقوله: "كله".

وذلك قول الشاعر:
إذا القعود كر فيها حفدة يوما جديدا كله متطرداً

حيث أكد "يوما" وهو نكرة بقوله: "كله".

وذلك قول الآخر:
قد صارت البكرة يوماً أجمعًا

حيث أكد "يوما" بقوله: "أجمعًا".

____________________________

(1) انظر: المصادر السابقة.

(2) انظر: شرح التسهيل لأن مالك 296/3، والأعشوب 3/59، والتصريح 144/2.

(3) البيت من البسيط، لعبد الله بن مسلم بن جندب الهندلي، كما في الإنصاف من الإنصاف 51/2، وهو في الإنصاف 51/5، والتصريح 144/2، والجزرية 170/5.

(4) البيت من الرجز، ثم أقف على قائله، وهو في الإنصاف 52/2، والباب 53/6، وابن عيش 43/5، والجزرية 170/5، والفتوى: ما يقاوته الراعي من الإبل في كل حائحة، وقد: ضرب من سير الإبل، ومطرد: تام متتابع الجري.

(5) البيت من مشطور الرجز، ثم أقف على قائله، وهو في الإنصاف 54/2، والباب 53/6، وشرح الجمل لابن عصفور 286/1، والجزرية 170/5، وصرت: صوت من صر الباب بصر، والبكرة: هي التي يستقي عليها.
القياس، حيث استدلالوا به على جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً، وذلك أن
اليوم مؤقت يجوز أن يعثر في بعضه، والخول كذلك مؤقت، لأنه العام، فهو نكرة محدودة
ذات أول وأخرى معروفان؛ ولذلك صبح معنى التوكيد(1).

الترجمة:

يظهر أن الراجح في ذهب إليه البصريون، واختاره ابن العريف من عدم جواز توكيد
النكرة توكيداً معنوياً، مما يأتي:

1 - أن النكرة لم تثبت لها حقيقة، والتوكيد المعنو إما هو لتمكين معنى الاسم
وتحرير حقيقته، وتمكن ما لم تثبت في النفس عالماً(2).

2 - أن ألفاظ التوكيد المعنى معروف، فلا يجوز أن يجري على النكرة تأكيداً لها،
كما لا يجوز أن توصف النكرة بالمعروف؛ لأن النكرة شائعة، والعرفة مخصوصة، فكل
واحد منها ضد صاحبه(3).

3 - أن ما استدل به الكوفيون من الأدلة السماوية قبل عنها: أنه لا حجة لهم فيها،
أما قول الشعراء:

يا ليت عدة حول كله رجب

فروى رواية أخرى بإضافة "حول" إلى ياء المنكمل، فتكون من توكيد المعروفة توكيداً
معنى، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيها(4).

وأما قول الآخر:

يوماً جديداً كله مطرداً

(1) انظر: الإنصاف 2/454، والتصريح 2/125.
(2) انظر: الإنصاف 2/455، وأبن يعيش 3/44، وشرح الجمل لابن عصفور 1/267-269.
(3) انظر: المصادر السابقة.
قيل: إنه لا حجة لهم فيه — أيضاً — لأنه يحتل أن يكون "كله" توكيداً للمضمر في "جديداً"، والمضمر معرفة(1).

وأما قول الآخر:
قد صرت البكيرة يوماً أجمعاً
قيل: لا حجة فيه؛ لأنه يبت لم يعرف قائله مع شذوذه(2).

۴ — إن الأدلة السابقة بدخلها الاحتمال ومن دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال (3).

(1) انظر: المصادر السابقين، واللباب ۳۹۷/۱.
(2) انظر: المصادر السابقة.
(3) انظر: الاقتراح ص ۱۳۱.
المختار عند ابن الاربیس أن وو العطف يجوز أن تجيء مقحمة، أي زائدة في الكلام، ويكون دخولها كخروجها، حيث قال: "وتكون مقحمة، أي زائدة في الكلام، لو لم تجيء بما لكان الكلام تاماً، كقوله - عزّ وجلّ - : \( M \) 
\[ \left( \begin{array}{c} L \quad + \\ \# \quad \& \end{array} \right) \]
المعن : أوحينا إليه، فيكون "أوحنينا" جواب "فلما"، وكذلك قوله تعالى : \[ L \quad \& \quad M \]
والواوا زائدة، و"فتحت" جواب "حين إذا"، ومن ذلك قول امرئ القيس:
فلما أجزننا ساحة الحي وتحي،  
بنا طن حقيقة ذي ركام عقفل.
والواوا مقحمة في قوله : "واتحتي"، والتقدير : فلما أجزننا ساحة الحي احتني، فيكون "انحتي" جواب "فلما". "(5)

(1) يوسف : 15.
(2) الصافرات : 1014.
(3) الزمر : 22.
(4) البت من الطويل، لأمرئ القيس، الدوكان ص 149، وهو في مزاح القرآن للفراء 311/2، والإنساب 457/2، وروايه فيه : ................. بما حقيقة ذي قلب عقفل، والقيق من الرمل: اليوم، والركام: الذي بعضه فوق بعض، والعقفل: المتعدد المتعاقد.
(5) شرح الجمل ص 254-255.
مناقشة المسألة:
اختلاف النحوين في جواز جملة "واو العطف" مقحمة، أي زائدة في الكلام على قولين:
القول الأول: أنه لا يجوز جملة واو العطف مقحمة زائدة في الكلام، وهو مذهب البصريين (1).

أدلة هذا القول:
(1) أن الواو في الأصل حرف وضع معيّن، فلا يجوز أن يحكم بزيادته، إذا أمكن حمله وإجراؤه على أصله (2).
(2) أن جميع ما يستشهد به على زياضه يمكن أن تحمل فيه الواو على أصلها (3).

القول الثاني: أنه يجوز أن تجيء الواو مقحمة زائدة في الكلام، ويكون دخوها كخروجها، وهو مذهب الكوفيين (4)، والأخفش (5)، وهو ما اختاره ابن العريف.

دليل هذا القول:
السماع، حيث استدلوا على أنه قد جاءت زيدة الواو كثيراً في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى: (4) L ± ° - ® M : فالواو زائدة، إذ التقدير فيه: فتحت أبواءها؛ لأنه جواب لقوله تعالى: (5) L - ® M .

(1) انظر: الإنصاف 2/456، ابن يعيش 94/28، والتتالف النصرة ص 148، .
(2) انظر: المصادر السابقة.
(3) انظر: المصادر السابقة.
(4) انظر: معاني القرآن للفراء 2/42، الإنصاف 2/456، والتتالف النصرة ص 148، .
(5) انظر: معاني القرآن للأخفش 2/497، الإنصاف 2/456، والتتالف النصرة ص 148، .
(6) الرقم: 73، .
(7) انظر: معاني القرآن للفراء 2/211، والإنصاف 2/457، .
كمما قال تعالى في صفعة سوق أهل النار إليها: (1)
ولا فرق بين الآتيتين (2).

ومن كلام العرب قول الشاعر السابق:
فلما أجزنا ساحة الحي وانتجى
بنا بطن حقف ذي ركاماً عقبقاً
أي: فلما أجزنا ساحة الحي اتجهنا بنا... فالواوا زائدة.

الترجيح:
يظهر أن الرافع ما ذهب إليه البصريون من أن الواو تأتي للعطف، ولا يجوز أن تكون مقحمة زائدة في الكلام؛ لأن الأصل في الحرف لا يخرج عما وضع له، إذا أمكن ذلك (3); ولأن الشواهد التي استدل بها الكوفيون ومن تابعهم يدخلها الاحتمال والتقدير، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال (4)، إذ التقدير في قوله تعالى: (5) 

\[ M \rightarrow L^\pm \]

وذلك قوله تعالى: كان ما، التقدير فيه: كان ما

كانت من الاستدلال والاغتفاء (6).

وذلك يكون التقدير في قول الشاعر السابق: فلما أجزنا ساحة الحي وانتجى:

خلونا ونعمنا (7).
المختار عند ابن العربي أن العطف على الضمير الواقع في محل رفع يكون بعد توكيده، حيث قال: "وأما المضمر المرفوع، فإن الأحسن إذا كان آرئى أن تعطف عليه، أن توكده، فتقول: قمت أنا وزيد، ونقيب أن تقول: قمت وزيد؛ لأن الناء هي الفاعل في المعنى، والفعل والفاعل ممسالة شيء واحد، و- أيضاً - فإنك قد أسكنت لها ما كان في الفعل متحرّكًا، فقيح العطف عليها ...".

مناقشة المسألة:
اختلف النحويون في العطف على الضمير الواقع في محل رفع على قولين:

القول الأول: أن العطف على الضمير المتصل، الواقع في محل رفع لا يجوز في اختيار الكلام من غير توكديه بضمير الرفع المتصل، إلا على قبح، ويجوز العطف للضرورة الشعرية، وهو مذهب البصريين (1)، وهو ظاهر اختيار ابن العربي.

أدلّة هذا القول:
(1) أنه إذا كان الضمير المتصل الواقع في محل رفع مقدراً في الفعل، نحو: قام وزيد، فكأنه عطف اسمًا على فعل (2).
(2) أنه إذا كان الضمير المتصل المرفوع متفاوتًا في الكلام، نحو: قمت وزيد، فالتاء منسالة الجزء من الفعل، فيكون - أيضاً - منسالة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز (3).

القول الثاني: أن يجوز العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع في اختيار

(1) شرح الجمل، ل/۲۶۲-۲۷۰.
(2) انظر: الكتبة/۲۶۰۳۳، وشرح الكافية للمرضي/۲۳۴۴/۲، والإرشاد/۶۵۸/۲.
(3) انظر: الإنصاف/۲۷۷/۳، وابن يعيش/۷۷۷۷۷/۳، والتصريح/۱۵۱/۲.
(4) انظر: المصادر السابقة.
الكلام، نحو: قمست وزيد، من غير توكية، وهو مذهب الكوفيين (1).

دليل هذا القول:

السمع، حيث استنادنا عليه جواز العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع من غير توكية، ودليله من القرآن قوله تعالى: "هو" على الضمير المستمر الواقع في محل رفع في "استوى" (2).

ودليلهم من كلام العرب قول الشاعر:

قلت إذا أقبلتُ وزهر تمادي،
كنعاج الفلا تستعفَ رمَلًا (3)

حيث عطف "زهر" على الضمير المستمر في "أقبلت" (3)، وكذلك قول الآخر:

ورجا الأخيطلُ من سفاحة رأي،
ما لم يكن وأب له لينالا (1).

حيث عطف "أب" على الضمير المستمر الواقع في محل رفع اسمًا لـ "يكن"، فدل ذلك على جوازه (1)، وكذلك قوله: "مررت برجل سواء والعدم" (4)، حيث عطف "العدم" على الضمير المستمر في "سواء" (5).

(1) انظر: معاني القرآن للقراءة 95/3، والنصوص 474/2، وإن تائف النصرة ص 32.
(2) النجم: 76/7.
(3) انظر: معاني القرآن للقراءة 95/3.
(4) البت من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة، الليثيون ص 42، وهو في الكتاب 2/374، والنصوص 475/2، وإن تائف النصرة 374/2.
(5) ابن بعث 76/3، والزهر: جمع زهراء، وهي البيضاء، والتعال: بقر الوحش، وتفسن: ركن.
(6) انظر: الإنصاف 476/2، وإن بعث 76/3، وشرح التسهيل لابن مالك 374/2.
(7) البت من الكامل، لجبر، الليثيون ص 34، وهو في النصوص 476/2، وشرح التسهيل لابن مالك 374/3.
(8) والالحجري 77/3، والالحجري 77/3.
(9) انظر: المصادر السابقة.
الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واعتباره ابن العريف من أنّ العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع لا يجوز في اختيار الكلام إلا بعد توكيده في بضمير الرفع المنفصل، لما يأتي:

1 - أن الاستدلال بقوله تعالى: م : ; < > = ل @ ٥
يدخل الاحتمال والتقدير، حيث إنه قبل فيه: إنّ الواف فيه للحال (١)، ولست للعطف، والدليل إذا دخله الاحتمال والتقدير سقط الاستدلال به (٢).

2 - أنَّ العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع في البيتين السابقين، قبل عنه: إنه للضرورة الشعرية (٣)، والشاعر إذا كان مضطراً له أن يقول ما شاء.

3 - أنَّ سببته قد ذكر أن قول العرب: "مررت برجل سواء والآدم" بعطف الندم بالرفع على محل الضمير في" سواء" فيه قبّح (٤).

(١) انظر: الفريد في إعراب القرآن المهمداني ٣٧٨/٤ .
(٢) انظر: الاقتراح ص ١٣١ .
(٣) انظر: الإنصاف ٢/٣٧٧ ، وابن يعيش ٢/٧٦ ، واتتلاع النصرة ص ٦٣-٦٤ .
(٤) انظر: الكتاب ٣٠/٣١ .

١٦٥ -
المختار عند ابن الابريء أن عطف الظاهر المخفوض على المضمر الواقع في محل...

مناقشة المسألة:
اختلاف النحويون في جواز عطف الظاهر المخفوض على المضمر الواقع في محل جر
على قولين:
القول الأول: أنه لا يجوز العطف على المضمر الواقع في محل جر إلا بعد إعادة حرف الجر، وهو مذهب البصريين، وهو ظاهر اختيار ابن الابريء.

أدلة هذا القول:
(1) أن الجار والمحروض منفصلة شيء واحد، فإذا عطفت على المضمر المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار؛ لأن الضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار ولم ينفصل منه، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.
(2) أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلم يجوز العطف عليه كالتنوين.

(1) شرح الجمل/226
(2) انظر: الإنصاف 462/63، وشرح الكافية للمرضي 376/262، وشرح التسهيل لابن مالك 375/3، والراشدي 368/2.
(3) انظر: الإنصاف 463/426، وابن يعيش 375/69، والتلاف النصرة ص 323.
(4) انظر: الإنصاف 467/426، وابن يعيش 377/70، والتلاف النصرة ص 323.
أن حق المتعاطفين أن يصلحا لخلو كله واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح حلوله مل المطرف، فامتع الطعف عليه. (1)

قول الثاني: أن يجوز عطف الظاهر المخفوض على الضمير الواقع في محل خفض من غير إعادة الخفاض، وهو مذهب الكوفيين، ووافقهم ابن مالك (2)، واحتاره أبو علي الشبلويين (3)، وأبو حيان (4).

دليل هذا القول:

السماع حيث استدلوا به على جواز عطف الظاهر المخفوض على المصمر المخفوض من غير إعادة الخفاض، ودليلهم من القرآن قوله تعالى: (وترقبوا الله الذي تسألون به والأرحام) (5) في قراءة من قرأ بـ "الأرحام" عطفاً على الضمير في "يه".

وقوله تعالى: (إذا قضيت مناسككم فاذكرنا الله كذكركم آباءكم أو أشده ذكركم) (6)، بعطف "أبنت" على الكاف في "ذكركم"، وقوله تعالى: (ويستثنوك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب) (7).

ودليلهم من الشعر قوله:

فاليوم قريت تنجونا وتشتمنا فاذهب فما بيك والأيام من عجب (8)

(1) انظر: الإنصاف 1/2، وشرح التسهيل 375/2.
(2) انظر: الإنصاف 2/3، وشرح الكافية للمرضي 336/2، وشرح التسهيل 375/3، والارتشاف 658/2.
(3) انظر: شرح التسهيل 376/3.
(4) انظر: الإرشاف 2/470/2، والمساعد.
(5) انظر: الإرشاف 658/2.
(6) النساء: 1.
(7) القراءة الحمزة، وإبراهيم التخسي، وقادة، ويجين بن يناب، وطلحة بن مصرف، والأعوش من القراء السبعة.
(8) البقرة: 20.
(9) النساء: 127.
(10) البيت من البسيط، لم يعرف قائله، وهو في الكتاب 392/1، والإنساف 464/2، والمزارة 1/3/5.
حيث عطف "الأيام" على الضمير في "بك" (1).

وقول الآخر:

تُعلّق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف (2).

حيث عطف "الكعب" بالجِر على الضمير في "بينها" (3).

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه الكوفيون من جواز عطف الظاهر على المضمر الواقع

في محل جر من غير إعادة الجِر، لما يأتي:

1 - أن ما استدل به البصريون من أن ضمير الجِر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلا

يعطف عليه، كما لا يعطف على التنوين مردود بأنه لو منع من العطاف عليه فلا إعادة

الجِر، منع منه بالإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بحال؛ ولأنه لو منع من العطاف

عليه لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجِر يؤكد

وبدل منه بإجماع، وللطف أسوة همّا (4).

2 - أن استدلالهم على أن حق المعطوف والمطوف عليه أن يصلحا لحول كل

منهما محل الآخر، وضمير الجِر غير صالح لحوله مثلاً يعطف عليه إلا بإعادة الجِر،

مردود - أيضاً - بأنه لو كان حصول كل واحد من المعطوف والمطوف عليه شرطاً في

صحة العطاف، لم يجز - نحو: زَا بَ رجل وأخيه - و نحو: كَل شاة وسحلها بدرهم (5).

(1) انظر: الإنصاف ٤٦٥/٢.
(2) البيت من الطويل، لمسكين الدامري، الديوان ص ٥٣، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٧٩/٣، وابن الناظم

ص ٤٥٤، والأشراعي ٨٨/٣، والخزانة ١٣٥/٥، والسواري: جمع سارية.
(3) انظر: الإنصاف ٤٦٥/٢.
(4) انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣.
(5) المصدر السابق.
3 – أن قراءة حمزة بحرف "الأرحام" في آية سورة النساء متواترة عن الرسول صلی الله عليه وسلم - فلا يجوز ردها أو الطعن فيها ، فهو أحد القراء السبعة .

4 – أن كثيراً من الأحكام ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقلها البصريون، مما أن كثيراً من الأحكام ثبت بنقل البصريين ولم ينقلها الكوفيون.

5 – أن الرزغمري جعل "أشد" في قوله تعالى : (فإذا قضيت مناسككم فذاكروا الله كذكركم آباؚكم) معطوفاً على الكاف في (فذاكروا الله كذكركم آباؚكم) ، ولم يجز عطفه على "الذكر"(1).

---

(1) انظر : البحر المحيط 159/3
(2) انظر : الكشف 245/1
المختار عند ابن العريف أن المنادى منصب بفعل مضمر، حيث قال: "وكل منادى مفعل بفعل مضمر قد تركت العرب إظهاره، فكان حرف البداية، وفد الصوت عوض من الفعل؛ لأن الهيئة تبني عنه، فإذا قلت: يا عبد الله، فكأنك قلت: أدعوه، والكوفيون يقولون: ليس منصوبًا بإضمار فعل؛ لأن الحال لا يجوز معه، والرد عليهم أن الحال يستحيل فيه لا من أجل العامل، لكن لتناقض معنى الكلام، وذلك لو قلنا: يا زيد قائماً، على معنى الحال، لكان التقدير: أن البداية في حال القياس، فإن لم يكن قائماً فلا نداء، وهذا يستحيل؛ لأن البداية قد وقع، فتقدير البصريين: أن "يا" صارت بدلاً من قولك: أدعو، وأريد، كأنك تخبر أنك تفعل".

مناقشة المسألة:

اختالف النحوين في عامل نصب المنادى على قولين:

القول الأول: أنه منصب بفعل مضمر، لم يستعمل إظهاره، لدلالة "يا" عليه، وهو مذهب البصريين (1)، وهو ظاهر احتمار ابن العريف.

أدلة هذا القول:

(1) أن "يا" حرف، والأصل في الحروف ألا تعمل (2).
(2) أن حروف البداية لو عملت، لكان لشبهها بالفعل، وشبهها بالفعل ضعيف.

لقلة حروفها عند البداية بالضمزة القصي على حرف واحد (3).

---

(1) شرح الجمل ص ٤٣٨.
(2) انظر: الكتاب ٢٩١/١، والمقتضب ٢٠٢/٤، وشرح الكافي لمراضي ١٦٧٠، وشرح الكافي لمراضي ٣٤٦/١.
(3) انظر: الباب للعكريري ٣٢٩/١، والتبين ٤٦٣.
(4) انظر: المصادر السابقين.
القول الثاني: أنه منصوب بحرف النداء نفسه، ونسب هذا القول إلى المبدي)،
والكوفيين).

دليل هذا القول:
أن حرف النداء "يا" يشبه الفعل من ثلاثة أوجه:
أحدها: أن معناه معنى الفعل، بل أقوى من حيث إنّ لفظ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقي، كقولك: ضَرَّبَ، و "يا" هي العمل نفسه، ويعبر عنه بـ "نادي".
والوجه الثاني: أنا تقال، وليس ذلك إلا لشبهها بالفعل.
والوجه الثالث: أنه يُعِلُّ بما حرف الجر، كما في نحو: يا زيد، وحرف الجر لا يتعلق به إلا الفعل، أو ما يعمل عمله.

الترجيح:
يظهر أن الراجح أن عامل النصب في المنادي، هي حروف النداء، لأن فيها معنى الفعل وزيادة، وهو التنبيه للمنادي، في حال وقوع النداء، فصارت كالفعل والزيادة، فقويت، ولذلك لا يقدر بعدها فعل. لأنّ تقدير الفعل بعد حروف النداء يؤدي إلى التكرار في المعين، كما لو قيل: أنادي يا زيد، أو أدعو يا زيد.

(1) انظر: ابن يعيش 127/1، وشرح الكافية للمرضي 346/1.
(2) انظر: الجي نباني ص 355.
(3) انظر: اللباب 329/1، والتبيان 443.
(4) انظر: المصدرین السابقین، ابن يعيش 127/1.
(5) انظر: المصدرین السابقین، ابن يعيش 127/1.
(6) انظر: المصادر السابقة.
المختار عند ابن العزيز أنه يجوز الإغراء بـ "على" خاصة للغائب دون غيرها، حيث قال: "وقد حكي عن رجل من العرب بحبيبا لرجل له أن فلانا ذكره بكذا، فقال: "عليه رجلاً ليسينه"(1)، وإنما كان هذا في "على" خاصة؛ لأنَّي قد يجوز أن أعلم ما يحب عليّ ممَّن غاب عين، ويجوز أن يعلم هو ذلك، فإذا بلغه أي قلت هذا استوينا في المعرفة؛ ولذلك لم يجز في "دونك"، ولا "ندعك"، وحاز في "عليك"، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من استطاع منكم الإباء فينجزه، وإلا فعليه بالصوم فإنه له و جاء(2).

وإما أمر الغائب؛ لأنَّه قد جرى للمأمور ذكر، فصار بالذكر الذي جرى له كالحاضر، ولِكَ كان المأمور اسمًا ظاهراً لم يجز، لا تقول: "على زيد عمراً، وقد قيل: أنَّ معين الحديث الخبر، وقد قيل في الأول أنه مثل، والأمثال يجوز فيها ما لا يجوز في الكلام(3).

مناقشة المسألة:

اتفق النحويون على أنه لا يجوز الإغراء بالغائب، فلا يقال: "دونه زيدًا، ولا عليه زيدًا"(4)، ولكن اختتفوا حول الإغراء بـ "على"؛ لرودها في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم -، "فعليه بالصوم"، وقال العرب: "عليه رجلاً ليسينه"، على قولين:

القول الأول: أنه يجوز الإغراء بـ "على" خاصة للغائب دون غيره؛ كما ورد في الحديث السابق، وكلام العرب، وهو ما ذهب إليه أبو الحسن ابن كيسان(5)، واختاره ابن

(1) الكتب 1/25، والمقتضب 3/280، وعلل النحو لابن الوراق ص 356.
(2) الحديث في صحيح البخاري، باب الصوم من حاف على نفسه العروبة 2/587.
(3) شرح الجمل ص 46-94.
(4) المقتضب 3/280، وعلل النحو لابن الوراق ص 356، واللباب 456/1.
(5) المقتضب 3/280.
الأديان.

الأدلة هذا القول:

١ - السماع، حيث ورد الإغراء بـ "على" للغائب، كما في الحديث وكلام العرب.

٢ - أنه إذاً جاز في "على" دون غيرها؛ لأنه قد يجوز أن أعلم ما يجب علي ممّن غاب عنٍّ، ويجوز أن يعلم هو ذلك؛ فإذا بلغه آتي قلت هذا استوينا في المعرفة".(١)

٣ - أنه إذاً أمر الغائب؛ لأنه قد جرى للمتأمّر ذكر، ففي حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد جرى له ذكر في أول الحديث، وهو قوله: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة ...". يدل على ذلك ضمير المخطط في "منكم"(٢).

٤ - وآما قولهم في المثل: "عليه رجلاً ليسين"، فقال عنه سبيه: "وهذا قليل شهوه بالفعل"(٣)، وهذا يعني جواحه؛ لأنه مسموع عن العرب، وإذا جاز؛ لأنه جاز في قوة الفعل لشباهه به.

الأقول الثاني: قبل إذاً ورد من الإغراء بـ "على" للغائب في الحديث السابق وكلام العرب شاذ يسمع ولا يقياس عليه(٤)، وخرجوا ذلك على قولين:

الأقول الأول: قبل: إنّ معنى الحديث الخبر(٥).

الأقول الثاني: قبل إنّما ورد من قول العرب "عليه رجلاً ليسين" فهو مثل، والأمثال يجوز فيها ما لا يجوز في الكلام(٦)، وهو ما ذهب إليه المبرد(٧).

________________________
(١) انظر: شرح الجمل ص ١٦٣.
(٢) انظر: شرح الجمل ص ٤٠.
(٣) الكتاب/١ ٢٥٠/١.
(٤) الكتاب/١ ، والباب/١ ٤٥٥/٤.
(٥) انظر: شرح الجمل ص ٤٠.
(٦) انظر: المقالات/٣ ٢٨٠/ ، وشرح الجمل ص ٤٠.
(٧) انظر: المصادر السابق.
دليل هذا القول:
أنّ الغائب والمتكلم الأمر لهما باللام، نحو، ليقم زيد، ولاقم معه، فلمما أقيمت هذه الظروف مقام الفعل كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم، فتصر نائب عن شئين، وهما الفعل واللام، فوجب أن تختص بالمخاطر، لنقوم مقام شيء واحد(1).

الترجيح:
يظهر أن الراجح في الأغراة بـ "علي" للغائب جائز إذا ورد له ذكر في أول الكلام، كما في الحديث السابق، وكما ورد في لسان العرب من قولهم: "عليه رجلاً ليسي"؛ لأن "علي" خاصة قد تستعمل منزولة فعل يتعدى إلى مفعولين، إذا أمرت نفسك، ولا يقاس عليه، كقولك: عليّ زيدًا، ولا يقال: عندي زيدًا، ولا ديوي زيدًا؛ لأن هذه الظروف أقيمت مقام الفعل والفاعل اتساعًا، فلا يجب أن تنصرف تصرفه، فما أنسعت فيه العرب استعمل كما استعملته، وما تركته على أصله لا يجوز تجاوزه إلى غير ذلك(2).

(1) انظر: علم النحو لابن الوراق ص 356.
(2) انظر: المصدر السابق.
النسبة

المختار عند ابن العريف أن نون التوكيد الحكيمة لا تدخل على فعل الاثنين ولا
على فعل جماعة النسوة، حيث قال: "إنَّ الحكيمة تدخله - أي الفعل - إلا في فعل
الاثنين وجماعة النساة، وإنما لم تدخل على ذلك؛ لبلا يجمع ساكنان، وذلك أنَّ لوقت
: اضراباً، واضراباً، لاجتمع ساكنان، وهذه الألف في فعل جماعة النساة دخلت
لتفصل بين النواة مع النون الثقلة، فجعلوا الحكيمة تابعة لها، وهذا مذهب الحلال
وسبيه، وهو مذهب البصريين.

وأما الكوفيون، فيجوزون إدخال الحكيمة في هذي الوضعيين، وهو مذهب ينوس
وجماعة من النحويين، وحجة البصريين ما ذكرنا من اجتماع الساكنين.

والألفون يجوزون الحكيمة كالثقلة في اجتماع الساكنين، وليس سواء؛ لأن
الساكنين يجمعوا إذا كان أحدهما حرف مدّ وليل، والثاني مدغم، نحو دابة، ولا الضالان؛
لأن المد الذي في حرف اللم يقوم مقام الحركة المعتمد عليها، والحرف المدغم يرفع اللسان
عنده رفعة واحدة كالمتحرك" (1).

مناقشة المسألة:

اختلاف النحويين في دخول نون التوكيد الحكيمة على فعل الاثنين، وفعل جماعة
النسبة على قولين:

القول الأول: أنه لا يجوز دخوّلها على فعل الاثنين، وفعل جماعة النسوة، وهو
مذهب البصريين (2)، إلا ينوس (3)، وهو اختيار ابن العريف.

(1) شرح الجمل ص 796-797.
(3) إنظر: المصدات السابقة.
أدلة هذا القول:

(1) أنه يلزم من دخولها على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة الجمع بين ساكنين، والثاني غير مدعوم، وذلك لا يجوز(1).

(2) أن السماع لا يعضده، والقياس على الثقيلة متعدر؛ لأن كل منهما أصل بفائد غير ما يفيده الآخر، ولا بد في الأصل المقص عليه من اتخاذ الصلة فيما، وتماثل الحكمين(2).

(3) أنه لا يجوز تحرير الثاني؛ لأنه يخرج الون عن حكمها وهو السكون(3).

القول الثاني: أنه يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة، وهو مذهب الكوفيين وبونس(4).

أدلة هذا القول:

(1) أن هذه النون الخفيفة خفيفة من الثقيلة، وقد أجمع البصريون والكوفيين على دخول النون الثقيلة في هذين الموضعين، فكذلك النون الخفيفة(5).

(2) أن هذه النون تدخل في القسم، والأمر، والنهي، والاستفهام، والشرط، لتأكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز دخولها للتوكيد على كل فعل مستقبل في هذه المواضع، فكذلك يجوز دخولها في ما وقع الخلاف فيه(6).

(1) انظر: الكتب 3/520، والثقة 3/23، والإنصاف 2/5، واللباب 2/8، وابن يعيش 2/89.

(2) انظر: الإنصاف 2/500، واللباب 2/8، وابن يعيش 2/89.

(3) انظر: المصادر السابقة.

(4) انظر: المصادر السابقة.

(5) انظر: الإنصاف 2/500، واللباب 2/8، وابن يعيش 2/89.

(6) انظر: الإنصاف 2/500، واللباب 2/8، وابن يعيش 2/89.

هو بونس بن حبيب الطني، أحد أعلام البصريين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سبوعه، مات سنة 182هـ.

انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص 1-3، وإيام الرواية 4/74-78.

(1) انظر: الكتب 3/520، والثقة 3/23، والإنصاف 2/5، واللباب 2/8، وابن يعيش 2/89.

(2) انظر: الإنصاف 2/500، واللباب 2/8، وابن يعيش 2/89.

(3) انظر: المصادر السابقة.

(4) انظر: المصادر السابقة.

(5) انظر: الإنصاف 2/500، واللباب 2/8، وابن يعيش 2/89.

(6) انظر: الإنصاف 2/500، واللباب 2/8، وابن يعيش 2/89.
(3) أن الألف فيها مِدْ يشبه الحركة، فيجوز وقوع الساكن بعدها، ويؤيد ذلك قراءة نافعْ(1): (قل إن صلائني ونسكي ومحياي ومامي لله رب العالمين) (2)، بسكون اليا من مُهيِاِيِ، حيث جمع بين الساكنين، وهما: الألف والباء، كما يعوده ما ورد في كلام العرب من التقاء الساكنين (3)، كقولهم: "النقَتَ حلقات البطان"(4).

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون، واختاره ابن العريفي من عدم جواز دخول

ونون التوكيد الخفيفة على فعل الألفين، وفعل جماعة النسوة مما يأتي:  ١  أنه لو دخلت نون التوكيد الخفيفة على فعل الألفين وجماعة النسوة ؛ لسقطت

النون التي للإعراب في فعل الألفين ؛ لأن نون التوكيد ترد الفعل إلي أصله وهو البناء، وإذا

سقطت النون بقيت الألف ، فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة ؛ لأدى ذلك إلى أن

تُذْفَ الألف للإلفاء الساكنين ، أو أن تكسر النون ، أو تقرَّ ساكنة ، وحذف الألف

يؤدي إلى التباس فعل الألفين بفعل الواحد ، وكسر النون يؤدي إلى اللبس بين نون الإعراب

ونون التوكيد ، ويقاؤها ساكنة يؤدي إلى اجتماع الساكنين(5)

وذلك لَو دخلت نون التوكيد الخفيفة على فعل جماعة النسوة ؛ لأدى ذلك إلى أن

ظهَر النون ؛ أو تَدْمَع إحداهما في الأخرى ؛ أو تلحق الألف فافة بينهما نحو: يفعلُا

فَل* أظهرت النون ؛ لأدى ذلك إلى اجتماع المثلين ؛ وهذا لا يجوز ، وكذلك لا يجوز

____________________

(1) انظر: المصدر السابق.
(2) الألفام : ١٦٢ وألبرة في النشر ٢٦٧ / ٢.
(3) انظر: الإضافات ٠٥ / ٢.
(4) المستقصى ٢ / ٢، المثل : ٣١٦، وهو في الإضافات ٢٥ / ٢، واللباب ٢ / ٩، واللباب يضرب في تناهي

الشر إلى الغاية ، وخلقنا البطان : عروته اللبان بحث البكر البكر البكر عبر ، وهو أن يفر الرجل هاربا في السير.

فَيْضَطَرْ حَزَمَ رحله ، وِيِتَأَخر حين تلقى عروته ، وهو لا يقدر أن ينزل فيشده.

(5) انظر: الكتاب ٤٥ / ٥٤٢ - ٥٤٣ ، والإضافات ٢ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ، وابن بيشب ٣٨ / ٩.
الإدغام؛ لأن شرط الإدغام أن يكون الحرف الأول ساكنًا، والثاني متحركًا، وكلامهما ساكن، والسناكن لا يدغمان.(1).
2- أنه لا يصح بقاء المواد التوكيد ساكنة مع الألف؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حده؛ لأنه لم ينقل عن العرب ذلك، ولا نظر له في كلامهم، وذلك لا يجوز.(1).
3- أن ما استدل به الكوفيون من أن نون التوكيد الخفيفة مخففة من التقييد لا يُسلم به، لأن التقييد أكثر تأكيدًا للفعل من الخفيفة، وإلا لما احتاج إلى وجود هذين الالفين، واكتفي بأحدهما عن الآخر، ويدل على ذلك أن نون التوكيد الخفيفة تتغير في الوقف، حيث إنه يوفح عليها بالبكر، كما في قوله تعالى: (لنسفاً بالناصية) (2)، وقوله تعالى: (ليسجن ولوكون من الصاغرين) (3)، فالوقف في هذين الوضعين بالالف.(6).
4- أن ما استدل به الكوفيون - أيضاً - مما حكى عن بعض العرب كقولهم: "النكت حلقتنا البطان" قبل عنه: إنه غير معروف، ومعروف عن العرب حذف الألف من حلقتنا البطان" وما أشبهه للفتاء الساكنين، وإن صح ذلك عن أحد من العرب، فقيل عنه إنه من الشاذ النادر، والشاذ يحكم ولا يقياس عليه لقلته.(3).

---

(2) انظر: المصادر السابقة.
(3) العلق 15.
(4) يوسف 32.
(6) انظر: الإنصاف 2/667، واللباب 69/2.
17

17 - 167: دخول الألف واللام على العدد المركب وتمييزه

المختار عند ابن العريض أن دخول الألف واللام على العدد المركب وتمييزه يكون على الجزء الأول فقط، حيث قال: "إذا كان العدد مفرضاً بواحد منصور، أدخلت الألف واللام في أوله، ولم تدخلها على التمييز؛ لأنه لا يعرف الأول إذا كان منفصلاً منه؛ ولأن تعرف التمييز خطأً، فقول: ما فعلت الأحد عشر درهماً ... وما أشبهه، هذا الاختيار عند الكتاب والعلماء، ومن الناس من يدخل الألف واللام في الأول والثاني، فيقول: ما فعلت الخمسة عشر الدرهم ... وهو صحيح، وعليه أكثر الكتاب، والاختيار ما بدأنا به".)

مناقشة المسألة:

اختلف النحويون في دخول الألف واللام على العدد المركب وتمييزه على قولين:

القول الأول: أن الألف واللام لا يجوز دخولها في العدد المركب وتمييزه إلا على الجزء الأول منه فقط، وهو مذهب البصريين (1)، وإليه ذهب الزجاجي (2)، واختاره ابن العريض.

الأدلة لهذا القول:

(1) أنَّ الاسمين لما ركَّب أحدهما مع الآخر تنزل منزولة اسم واحد؛ ولذلك لا ينبغي أن يجعل فيه بين علامة تعريف (3).

(2) أن العرب عرفت الاسم المركب في أوله ولم تدخل الألف واللام على جزئه.

الثاني (4)، قال الشاعر:

(1) شرح الجمل ص ٢٣٧ بنصير.
(2) انظر: الإنصاف ١٣-١٣، التبيان ص ٤٣٤.
(3) انظر: الجمل ص ١٣٠.
(4) انظر: الإنصاف ٣١٣/١، والبيان ص ٤٣٤، والأخخائي ١٩٥/١.
(5) انظر: الإنصاف ٣١٣/١.
 حيث أدخلت ألف واللام على الجزء الأول دون الثاني.
(3) أنه لم يحل عن العرب أدخال الألف واللام على جزء المركب لا في شعر ولا في كلام.
(4) أنه لا يجوز دخول الألف واللام على التمييز، لأنه نكرة منصوب جاء لغرض تمييز المعدود به عن غيره، ولا يحصل ذلك إلا بالنكرة، لأنا أخوف من المعرفة.

القول الثاني: أنه يجوز دخول الألف واللام على عدد المركب وتمييزه، نحو:
الخمسة عشر الدرهم، وهو مذهب الكوفيون.

أذان هذا القول:

(1) أنه قد ورد عن العرب زيادة الألف واللام في مواضع كثيرة، كالحارث والعباس، ومن ذلك قول الشاعر:

باَعَدُ أَمَّ العَمِّرَ مِنْ أَبْيَرِهَا
حرَاسَ أَبوابِ عَلَىٰ قُصُورِهَا

حيث أدخلت الألف واللام على "عمرو" وهو معرفة.
كما دخلت في النسر في قول الآخر:

(1) البيت من الوافر، لعمرو بن أحمد، كما في الإنصاف 313/1، والبيتين 130/4، واللغة: فقاً، وقلع، وحوز، والخزازة والخزايا: حكايته صوت الذباب، ونفقاً: تشدق، والقلع: جمع قلعة، وهي القطعة العظيمة من السحب، والسواري: جمع سارية، وهي السحابة التي تأتي ليلًا.
(2) انظر: الإنصاف 314/1، والبيتين 434، والشهابية الصبانية 195/1.
(3) انظر: الإنصاف 315/1.
(4) انظر: الإنصاف 316/1، والبيتين 434، والأهموني 196/1.
(5) انظر: البيتين 434، 444.
(6) البيت من الرجز، لأبي النجم الجمل، وهو في المفصل 30، ونسبة في الإنصاف 317/1، والمغني ص 75، ونسبة ابن منصور، انظر: اللسان مادة: وبر، وروايتهم فيه: "يا ليت أم العمر"، وعلى الرواية لا شاهد فيه.

- ١٨٠ ـ
أما وَدِمآءَ مَآِئَاتْ تِخَالْلَهَا
عليّ مَنَةَ الْعُرْىٰ وَبِالْأَسِرِ ِعَنْدَمَأٰ

 فقد أراد: "تَسْرَا"، كما في قوله تعالى: مُـبِعَةٌ وَمَإْوَىٰ

(2) أن "عَشْرَا"، و"دُرُهمَا" اسمان نَكَرُتُانَ، فجَاز دخُلُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا كَسَائِرُ

الأَسِمَاءِ.

الترجيح:

يُظَهِّر أن الراحم ما ذهب إليه البصريون والرجاحي، واختاره ابن العريف من أنه لا يجوز دخول الْأَلْفِ وَاللَّامَ في العدد المركب وَتمييزه، إلا على جزئه الأول فقط؛ لأنَّ ما جاء من الأبيات على زيادة الألف واللَّامِ في بعض المواضع من الشعر والكلام لا يقاس عليه لقلمه

(3) ولدَخُلُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ - أيضاً - على الفعل في نحو: الِجَدَعُ، والبتقمع في قول

الشاعر:

يَقُولُ ُالْحَنْثا وأَبْغضُ ِعَلْجِمٍ ُنَاطِقَةٌ
وَيْسَتَرْخِجُ الْيَرِبَوْعُ ُمَنْ ْبَنْفَانَهُ
(3)

حيث أراد: الذي يجدع، والذي يتقمع، ولم يسَوع ذلك دخولهما على فعل

آخر(4)، فكذلك في العدد المركب وتمييزه، لا يجوز دخولهما زائديْن في جزئه الثاني

وتمييزه(5).

(1) البيت من الطويل، لعمر بن عبد الجن، كما في أمالي ابن الشجري ٢٣٥/١، وتلا نسبة في الانصاف ٢١٨/١، والبيبين ص ٤٣٥، ونسه البغدادي، انظر: الخزانة ٢١٦/٧.
(2) انظر: الإنصاف ٣١٩/١، والبيبين ص ٤٣٥.
(3) نوح: ٢٢٠.
(4) انظر: البيبين ص ٤٣٥.
(5) انظر: الإنصاف ٣١٦/١.
(6) البيتان من الطويل، وما بلا نسبة في الإنصاف ١٤٣/٣، وابن يعيش ٢٥/١، ونسهما البغدادي لذي الخirq الطهري، انظر: الخزانة ٤٨٢/٥.
(7) انظر: الإنصاف ٣١٦/١، والبيبين ص ٤٣٥، وابن يعيش ١٤٣/٣.
(8) انظر: البيبين ص ٤٣٥.
الفصل الثاني

ال Disqus التصريفية
المختار عند ابن العريف أن علامة التأنيث في الأسماء المؤنثة هي (هاء)، وليست (تاء)، حيث قال: "علامات التأنيث ثلاث: الفعل المصورة والممدودة، ولهاء"(١).

وقال في موضع آخر: "وقدام، ووراء: ظرفان تصغرهما: قديمية، وورية، وكان القياس ألا تلحقهما الهاء؛ لأنهما قد زادتا على الثلاثة ..."). (٢).

مناقشة المسألة:
اختالف النحويون في العلامة التي تلحق الأسماء المؤنثة، هل هي (تاء) أو (هاء)؟ على قولين:

القول الأول: أن العلامة التي تلحق الأسماء المؤنثة (تاء)، وليست (هاء)، وهو مذهب البصريين(٣)، وعلى هذا القول أكثر النحويين(٤).

أدلة هذا القول:
١ - أن (الناء) في الوصل، (الهاء) في الوقف، والأصل الوصل(٥).

٢ - أن تقلب في الوقف (هاء)؛ ليكون فرقًا بين التاء الأسمية والفعلية، أو بين الأسمية التي للتأنيث، نحو: عفريَّة، والتي لغيره، نحو: عكبروت، وعقريَّت(٦).

٣ - أن (الناء) تأتي للتأنيث، ولا تقلب في الوصول (هاء) كما في (الناء) التي في جميع

(١) شرح الجمل، ص ٢٠٥.
(٢) المصدر السابق، ص ٥٠٢-٧١-٧١.
(٣) انظر: شرح الكافية للرضوي ٣٢٧/٣، والتأليف النصرة ص ٨٠٨، والأشوطي ٤٧٩/٤.
(٤) انظر: شرح الشافعية للرضوي ٢٨٨/٢.
(٥) انظر: التأليف النصرة ص ١٠٠، والأشوطي ٤٧٩/٤.
(٦) انظر: شرح الشافعية للرضوي ٢٨٨/٢.
المؤنث السالم، نحو: كاتبات.

القول الثاني: أن علامة التأنيث في الأسماء المؤنثة هي (هاء)، وليس (تاء)، ونسب هذا القول إلى الكوفيين(1)، وعلى عني ابن السراج(2)، وهو اختيار ابن العريف.

أدلة هذا القول:

1 - أن (الهاء) في تأنيث الاسم هو الأصل، وإنما قلبت (تاء) في الوصل؛ إذ لو تركت بناها (هاء) لقيل: رأيت شجرها بالتنوين، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفا، كما في (زيداً)، فقيلت في الوقف بـ (هاء) المؤنث، قلبت في الوصول تاء لذلك، ثم لما جيء بالوقف رجعت إلى أصلها، وهو (الهاء)(3).

2 – أن من علامات المؤنث المتفق عليها (ال ألف)، (الهاء) تتفق مع (ال ألف) مخرجًا، فدل على أن العرب وضعت مخرجًا واحدًا لعلامة التأنيث(4).

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون الذي عليه أكثر النحوين، وذلك لأن (الهاء) لا ينطق بما إلا في حالة الوقف، والوقف موضع تغير، فكما أن الوقف في الاسم المرفوع في نحو: ذهب زيت ي تكون على السكون، وكذلك الوقف في الفعل المضارع كذلك، ويوقف على الفعل الماضي أيضا - بالسكون، وكلها تغييرات طارئة، فكذلك جميع (الهاء) في الاسم المؤنث في حالة الوقف، إنما هو تغيير طارئ لا يعتد به(5).

__________________________
(1) انظر: المقاصد الشافية 146/4.
(2) انظر: شرح الكافية للرضي 232/3، والتلافل النصرة ص 108، والأشعري 29/4.
(3) انظر: الموخر، لأبي السراج ص 136.
(4) انظر: شرح الشافية للرضي 289/2.
(5) انظر: شرح الكافية للرضي 322/3.
(6) انظر: التلافل النصرة ص 108، والمقاصد الشافيه 146/4.
المختار عند ابن العريف أن مد المقصور لا يجوز حتى لو دعت إليه الضرورة الشعرية، حيث قال: "ويبنوه قصر الممدد، ولا يجوز له مد المقصور، وادعت في ذلك الكوفيون والبصريون، فأما أهل الكوفة فقالوا لأهل البصرة: كما أجزم أنتم القصر أجزنا نحن والمد. والقصر هو رف الشيء إلى أصله، فأصل هذا كله القصر، وإذا مد الممدد، فإنما يخفف الكلمة ويخذف منها، ومن شأن العرب الحذف والاستخفاف، ولو مد الممدد أذواد في الكلمة لا يبق فيها، وليس من شأن العرب الزيادة، وأما كثير من أهل النحو فأجازوا مد الممدور وأجازه الأخفش مع من ذكرنا واسبتمد عليه بقول الشاعر:

سيعنيني الذي أعنيك عني
 فلا فقي بادم ولا غناءٌ"

مناقشة المسألة:
اختلاف النحويون في مد الممدور للضرورة الشعرية على قولين:
القول الأول: أنه لا يجوز مد الممدور في ضرورة الشعر وهو مذهب البصريين(1)،
والاختيار ابن العريف.

أدلته هذا القول:
1- أنه لا يجوز مد الممدور؛ لأن الممدور هو الأصل والذي يدل على أن الممدور هو الأصل أن ألف تكون فيه أصلية وزائدة والذين لا تكون في الممدد إلا زائدة والذي يدل على ذلك-أيضاً- أنه لم يعلم الاسم هل هو ممصور أو ممدد لوجب أن يلحق بالممصور

(1) شرح العمل جملة 831
(2) انظر: إعراب القرآن للنحاس 272، والإنصاف في مسائل العام 2745/2، و أوضح المسالك 297/4.
دون الممدد، فدل على أنه الأصل، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جاز مد المقصور، لأدى ذلك إلى أن يرد إلى غير أصل، وذلك لا يجوز وعلى هذا يخرج قصر الممدد، فإنه إذا جاز: لأنه رد إلى أصل بخلاف مد المقصور؛ لأنه رد إلى غير أصل وليس من الضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل وهذا لا إشكال فيه.(1)

- أن مد المقصور غير جائز؛ لأنه زيادة في الكلمة ولذلك لم يسع للشاعر أن يريد أي حرف شاء بخلاف قصر الممدد فإنه حذف الزائد والأصل عدم ال زيادة (2).

- القول الثاني: أنه يجوز مد المقصورة في ضرورة الشعر وهو مذهب الكوفيين (3)، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين (4).

أدلة هذا القول:

- السماع، حيث إنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم ومن ذلك قول الشاعر:

(5)

سيوْنَيٌّ الذي أَعْنِكْ غَنْيًا فلا فقْرٌ بَدْوُ ولا غَنِّاء (5)

- القياس؛ لإجماع النحويين على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فنشأ عنها الواو والباء والألف، فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشيع الفتحة قبل الألف المقصورة فنشأ عنها الألف فيتحقق بالممدد (3).

الترجيح:

يظهر أن الرجح قول البصريين واختيار ابن العريف، أنه لا يجوز مد المقصور في

(1) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ۱۹۵/۱.
(2) انظر: اللباب ۹۸/۲.
(3) انظر: المقصورة والممدد للقراءة ص ۴۴-۴۵، والضرورة للسديساي ص ۱۱، والإنساب ۲/۴۵۵.
(4) انظر: المصادر السابقة.
(5) البيت من الوافي، لم يعرف قائله، وهو في المقصورة والممدد للقراءة، والإنساب ۷/۴۵۷، والتصريح ۲۴۹/۲.
(6) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ۱۹۵/۵.
ضرورة الشعر، لما يأتي:

١- أن قوله: "فلا فقر يدوم ولا غناية .. لا حجة فيه، وذلك أن الإنشاد بفتح الين والمد والغناية ممدوح بمعنى الكفاية قال الشاعر:
ولا تجعلين كامرئ ليس همه كهمي ولا يغني غنائي ومنهدي 

٤- قال المبرد: "وللشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدوح، وليس له أن يمد المقصور، وذلك أن الممدوح قبل آخره ألف زائدة، فإذا احتاج حذفها لأنها ألف زائدة، فإذا حذفها رد الشيء إلى أصله، ولو معد المقصور لكان زائداً في الشيء ما ليس منه (١).

______________________________
(١) البيت من الطويل، لطهارة بن العبد، الذيوان ص ٣٨، وهو في شرح المعلقات العشر للزروزي ص ٢٣٤، والإنصاف ٢٥٠/٣.
(٢) الكامل ٢٨١/١.

مناقشة المسألة:
اختالف النحويون في تصغير ما ثانية حرف لين على قولين:

القول الأول: بقاء حرف اللين الأصلي، ورد المنقلب إلى أصله، وهو مذهب البصريين(3)، وهو ظاهر ما اختاره ابن الريفي.

أدلة هذا القول:

١ – أن بعض العرب يكسر أول المصغر من ذوات الياء، نحو: بِيْت، وشَيْيخ، خوفًا على (الياء) من انقلابها لضمة ما قبلها، وهروباً من استثنال (الياء) بعد الضم، كما لو بقياً كذلك، وهذا يدل على أن تغيير الحركة أيسر من تغيير الحرف عند العرب(4).

---
(1) أي الحرف الأول الذي كان مضمووماً في التصغير.
(2) شرح الجمل ص ٢٠٦ بتصريف.
(3) انظر: الارشاف ١٧٤/٤، والمقدمة الشافية ٣٨٣/٠، والتصريح ٢/٣٤١.
(4) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٠/٤، والمقدمة الشافية ٣٨٣/٨.
2 - أن قلب حرف اللين (الليا) إلى الواو لضمة ما قبله لا يسمع عن العرب إلا في ألفاظ نادرة لا يقاس عليها.

القول الثاني: أنه يجوز قلب حرف اللين إلى (واو) إذا كان ياءً ، نحو : شيخ تصرّع على شُوَّيْخ، وكذلك إذا كان حرف اللين ألفاً منقلبة عن (ياء) ، نحو: ناب، تصرّع على تُوَّيث، وهو مذهب الكوفيين.

أدلة هذا القول:

1 - السماع، حيث سمع عن العرب أهم صغيروا (ناب)، وأصله (اللياء) على تُوَّيث، بقلب الألف إلى واف، وسمع كذلك في تصغير: شيخ: شُوَّيْخ.

2 - القياس؛ حيث أن النقل الذي يحدد التصغير من الانتقال من الضمة إلى (اللياء) يدعو إلى القلب لخانسة الضمة.

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واعتبار ابن العريف، وهو بقاء حرف اللين الأصلي وعدم قلبه، ورد حرف اللين (الليا) إلى أصله إذا كان منقلبًا؛ لأن السماع عن العرب هو الفيصل في ذلك، إذ لم يسمع عنهم قلب (الليا) إلى (واو) إلا في ألفاظ نادرة لا يقاس عليها، وكذلك فإن القياس لا يُجْوَز قلب (الليا) إلى (واو)؛ لبعدها عن الطرف، كما أن الألف المنقلب عن ياء يوجب القياس ردها إلى أصلها.

(1) انظر: المصدر السابقين.
(2) انظر: الارشاف 174/1، والمقاصد الشافية 4/383.
(3) انظر: المصدر السابقين.
(4) انظر: الارشاف 174/1.
(5) انظر: الارشاف 174/1، والتصريح 2/321.
20 - حلاق تاء التأنيث في مصغر العلم المؤنث الثلاثي

المختار عند ابن العريف وجوب حلاق تاء التأنيث في مصغر العلم المؤنث الثلاثي
سواء كان متخوياً ما أو مجردًا منها، حيث قال عند حديثه عن تصغر الثلاثي: "إن كان
مؤنثاً ألقته في تصغرها الهاء، كانت في مكبره أو لم تكن، كقولك في هند: هُنِيَّة، وفي
سوق: سُوِّيَّة، وفي عين: هُنِيَّة، فإن زاد على الثلاثة، لم تلحق فيه الهاء".(1)

مناقشة المسألة:
اختالف النحويون في تصغر العلم المؤنث الثلاثي على قولين:

القول الأول: أنه يلزم في مصغرته التاء، إذا كان مجردًا منها، وهو مذهب جمهور
النحويين(1)، ورأى الخليل وسبيوي(3)، وختاره ابن العريف، وإليه ذهب الرضي(4)، وابن
مالك(5)، وابن هشام(6)، والأزهر(7).

دليل هذا القول:
أن هذا العلم، لما سمي به المؤنث صار اسمًا خاصةً بالمؤنث اعتباراً بما آل إليه من كونه
خاصاً بالمؤنث في العلمية(8).

القول الثاني: أنه يجوز حلاق تاء التأنيث له، ويجوز عدم ذلك عند تصغره؛ ولذلك
يجوز عند التصغير أن نقول في (برق) اسم امرأة: بُرِّيَّة، وبرَّيَّة، ونسب هذا القول إلى

______________________________
(1) شرح الجمل ص: 606.
(3) انظر: الكتاب 3/481.
(4) انظر: شرح الشافعية 1/337.
(5) انظر: عمدة الحفاظ 2/959.
(6) انظر: أوضح المسالك 2/329.
(7) انظر: التصريح 2/323.
(8) انظر: التدقيق والتكمل 6/147.
الكسائي (1)، ونص أبو حيان على أنَّ ابن الأنباري وافق الكسائي في ذلك (2).

دليل هذا القول:

السماع، حيث ذكر أن الكسائي قال: "أعلم أن العرب تصغر ما كان من أسماء

 النساء على ثلاثة أحرف، مثل: بَرَق، وَلُهْو، وَخُوَر، وَجَمْل، وَرِيْم، بالهاء وَبَغِيرَ الْهَاء" (3).

وَنَسَبَه هذَا القول لِلْعَرَب يَدْل عَلَى أَنَّهُ عَنَدَ الكسائي سَمَا عَلَى نِسَا عَلَى أنَّهُ

الترجيح:

يُظهر أنَّ الراجح ما ذهب إليه جُمُهُر النحويين، وهو ظاهر اختيار ابن العريق؛ لأنَّ

هذِه الأعلام المصغرة أعلام مؤنثة تدل على مسميات مؤنثة؛ ولذلك يجب أن تلحقها تاء

التأنيث، ويجب وبعِير علامة التأنيث إذا كانت مَجْرَدة منها، إِنَّما هو بالنظر إلى أصلها الذي

وضعه العرب، فَإِذًا صَغَرَت رَجِعت إِلَى أَصْلَها الدلالي، وَهُوَ الدلالة على المؤنث،

فاحتاجت إلى علامة التأنيث (4).

وأَمَّأ ما نقله الكسائي ونصبه إلى العرب في حتم أنَّهُ قاسه ونصبه إليهم، وَيَحْتم أن

يكون سُمَاعًا، ولكنه قليل لا يُقَاس عَلَى مِخالَفة جُمُهُر النحويين له (5).

_____________________

(1) انظر : المذكور والمؤنث لابن الأنباري 4/228.
(2) انظر : الارتشاف.
(3) انظر : المصدر السابق.
(4) انظر : الكتاب 4/383.
(5) انظر : اختبارات الشاطلي (رسالة دكتوراه) 4/703.
المختار عند ابن العريف في النسب إلى المقصور الرباعي الذي على أربعة أحرف وألفه للإلحاق

الإلحاق أن تقلب ألفه واؤاً، حيث قال: "إِن كان على أربعة أحرف فإن شئت حذفت ألفه، وإن شئت قلبها واؤاً، وقلبها أجود، فقول في: معنى: مَثَّلَى، وملهي: ملهي".
وقد يجوز: مَثَّلَى، وملهي، وهو قبح(١).

مناقشة المسألة:

اختلف النحويون في النسب إلى الاسم المقصور، إذا كان على أربعة أحرف وألفه للإلحاق على قولين:

القول الأول: أنه يجوز في النسب إلى المقصور الرباعي الذي ألفه للإلحاق وجهان

حذف الألف، أو قلبها واؤاً، وهو الأجود، وهو مذهب سبكيه(٢)، وهو اختيار ابن العريف.

دليل هذا القول:

القياس على النظير، فكما يقولون في (حَمَّيْلٍ) : حَمَّئٍ، يقولون في (مْلَهَيْ): مْلَهَئٍ، وكما يقولون في (مْلَهَيْ): مْلَهَئٍ، يقولون في (حَمَّئٍ) : حَمَّئٍ، فتدخلون بعضاً على بعض تشبههما(٣).

القول الثاني: أنه يجوز فيها ثلاثة أوجه: ملهي، مملهي، ومملهاوي، وهو مذهب

(1) شرح الجمل ص:٦١.
(2) انظر: الكتاب ٣/٣٥٣، والارتشاف :٢٨١/١.
(3) انظر: شرح الكتاب للسيراق٤/١٠٩، وشرح الشافية للقضي٢/٤٠٤.
دليل هذا القول:
القياس على التشبيه

الترجيح:
يظهر أن الراجح ما ذهب إليه السيرافي، وهو جواز الأوجه الثلاثة في النسب إلى
الرباعي المقصور الذي ألفه للإلحاق نحو ملتهي، فيجوز في النسب إليه ملتهي، وملهوي،
وملهاوي، وذلك للقياس، فكما يجوز فيما كانت ألفه رابعة للتأنيث أن يقال فيه جهنلي،
وجهنلي، وجهنلي، أن يقال أيضاً في ملتهي الأوجه الثلاثة

(1) انظر: شرح السيرافي 4/940.
(2) انظر: دليل الفوائد الأول.
(3) انظر: شرح السيرافي 4/940، وشرح الشافعية للمرضي 2/404.
 المناقشة المسألة :
اءٍ التحديفون في النسب إلى فعيل وفعيل المجرد من الناء إثبات
الإباء فيهما ؛ لأنه الوجه فيما جرد من الناء ، حيث قال ؛ "قالوا في : حنيفة ، حنفي ،
وحنيدة جدسي .. وما لم يكن فيه هاء التأنيث فالوجه فيه إثبات الرباء ، كما قالوا في :
قريش ، قريشي ، وكذلك ردوا فعيلًا إلى فعيل".(1)

أدلته هذا القول :

1- السلم ، ومن ذلك قول الشاعر :
بكل قريشي عليه مهابه
سرع إلى داعي الندى والتكرم (4)

2- أنه مما جاء تاماً لم يحدث فيه العرب شيئاً فهو على القياس الذي لم يغير المنسوب

(1) شرح الجمل ص ٢٥١ بتصرف.
(2) اَنظَرِ : الكتاب ٣ / ٣٦٥.
(3) اَنظَرِ : الكتباب ٣ / ٣٥٠ ، والإنساف ١ / ٣٥٠ / ١ ، وابن عيِش ١١ / ٦ ، وشرح الشافي للرضي ٢٩ / ٢ ،
والرشياف ٢٨٤ / ١.
(4) الببت من الطويل ، لم يعرف قائله ، وهو في الكتاب ٣ / ٣٢٧ / ٣ ، ورواية فيه :
بكل قريشي إذا ما لقيته
والإنساف ١ / ٣٥٠ / ١ ، وابن عيِش ١١ / ٦ ، والمسان : قرش.
إليه عن حركات حروفه.

3 - أن عدم حذف الياء يبقى الكلمة على أصلها، وليس فيه تغيير للكلمة عن أصلها.

القول الثاني: أن النسب إلى فعْلٍ وفعْلٍ بإثبات الياء وحرفها جائز على حد سواء.

وأن حذف الياء منهما يخرج من حد الشذوذ لكرته، وهو مذهب السيرافي.

دليل هذا القول:

أن النسب إلى هذين البناءين بحذف الياء جائز، وليس شاذًا عن القواعد نظرًا لكرته.

حِيَّ خرج عن حد الشذوذ.

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه السيرافي، وهو أن النسب إلى (فعْلٍ وفعْلٍ) بحذف الياء، نحو قولهم في (فَرَجَشَ وَنَفَضَ) : فَرَجَشٌ، وَنَفَضُّ جائز، ويجوز أن ينقس عليه; لما يأتي:

1 - أنه لكترة دورانه على الألسنة في الماضي والحاضر يجوز أن يعتبر خارجاً من حد الشذوذ، مما يجعل القياس عليه أمرًا متبعًا.

2 - أن في اجتماع ثلاث باءات مع كسرة في الوسط، وهو ما يؤدي إلى نقل في الكلمة، والعرب تكره توالى الأمثال؛ ولذا فإن حذف الياء يخفف من ذلك النقل.

3 - أن النسب تغير في آخر الاسم ومنتهائه، والتغير يساعد على التغير.


(2) انظر: شرح الشافعية للرضي 2/28.

(3) انظر: شرح الكتاب 91/4.

(4) انظر: المصدر السابق.

(5) انظر: المصدر السابق.


(7) انظر: الكتاب 3/355.


٢٢ - همزة الوصل

٢٢ - أصل حركة همزة الوصل

المختار عند ابن العريف أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون مكسورة، حيث قال: "فإن كان ثالث الفعل مكسورا أو مفتوحا كسرت الألف في الابتداء، وفق ألفات الوصل كلها أن تكون مكسورة"(١).

مناقشة المسألة:

اختالف النحويون في أصل حركة همزة الوصل على قولين:

القول الأول: أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركه مكسورة وإما تضم في "دخل" ونحوه، فإنها تخرج من كسر إلى ضم، لأن ذلك مستثنى، وهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين وهو مذهب البصريين (٢)، وهو اختيار ابن العريف.

أدلة هذا القول:

١ - أن أصل حركة همزة الوصل: الكسرة، في الأسماء كانت أو في الأفعال، أو في الحروف، ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا ليلة، وإما ضمت فيما انضم ثالثه، في الأمر، كافثل، أو في غيره كانطلق واقتدر، إتباعاً، واستثناءً للخروج من الكسرة إلى القبطة، لأن الحاجز غير حضين لسكونه(٣).

٢ - أن المقصود بزيادة الهمزة أن يلفظ بفاء الفعل ساكنة في حال الابتداء لأنه لو لم تزد الهمزة، لتحركت فاء الفعل الساكنة في حال الابتداء لأن الابتداء بالساكن محال؛ ولذا كانت زيادة الهمزة، لثلا بيداد بالساكن، ولم تزد فيما تحركت فاؤه، فينبغي أن تزارد

---

(١) شرح الجمل ص ٢٢١.

(٢) انظر: الخصائص ١٣٦/٣، والإنصاف ٢٧٣/٢، ونوضوح المفاسد والمسائل للمرادي ١٥٥٦/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية للأرضي ٢٧٦/١٠، وحاشية الصبيان ٣٩٠/٤.
متحركه لساكنه لأنه من المحال أن يقصد إلى حرف ساكن والمراد التخلص من الساكن

3- إنما وجب أن تكون حركتها الكسرة؛ لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره ألا ترى أنه الأكثر في النقاء الساكنين فحركت بالكسر تشبهها بحركه الساكن إذا لقيها ساكن؛ لأن الهزة إنما جي بها توصولا إلى النطق بالساكن كما أن الساكن إنما حرك توصولا إلى النطق بالساكن الآخر

القول الثاني: أن الأصل في حركة هزوة الوصل أن تتبع حركة عند الفعل، فتحرك في اضرب إتباعا للكسرة العين وتضمن في الداخل إتباعا لضمه العين، وذهب الكوفيين وذهب بعضهم إلى أن الأصل في هزة الوصل أن تكون ساكنة وإنما حرك لانتهاء الساكنين

أدلة هذا القول:

1- أنه لما وجب أن يراد حرف؛ لنثا يبدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الرائد متحرك ك؛ وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلبا للمحسنة؛ لأنهم يتوخون ذلك في كلماتهم ألا ترى أهمن قالوا: متن فضموا النتاء إتباعا لضمه الميم وإن كان الأصل في الناء أن تكون مكسورة؛ لأنه من أهتم فهو متنن كما تقول: أحلم فهو مجمل، وأحسن فهو محسن، إلا أنهم ضموها للتباعة، وكذلك قالوا فيها -أيضا- متن فكرسوا الميم إتباعا للكسرة الناء، وكذلك قالوا: المغيرة فكرسوا الميم إتباعا للكسرة العين، وإن كان الأصل أن تكون مضموحة؛ لأنه من أهار على العدو إغارة وكذلك قالوا: يزروغ فضموا اليا إتباعا لضمة الراء، وكذلك قالوا: الأسود بن يعفر، فضموا اليا إتباعا لضمه الغاء، وإن كان الأصل هو الفتح؛ لأنه ليس في الكلام على وزن يفعال بالضم وكذلك قالوا هو أخوف لِلَّإِمَاك بِكِسْر

(1) انظر: الإنصاف 2/738/1
(2) انظر: الإنصاف 2/738/739
(3) انظر: الخصائص 3/136، والإنصاف 2/737، وتوضيح المقامات والمسالك، للمرادي 3/1556/3
(4) انظر: الإنصاف 2/737/1556/3، وحاشية النصب 4/390
(5) انظر: الإنصاف 2/737/3
(6) انظر: المصدر السابق
الهمزة إتباعاً لكسرة اللام قال الله تعالى: (فإلإلهى الثلث) في قراءة من قرأ بكسر الهزة وهمما:

همزة الزيات، والكسائي، من سادات القراء السبعة وعلى ذلك قراءة الحسن: (الحمد لله).

بكسر الدال وقراءة ابن أبي عبيدة (الحمد لله) بضم اللام وإذا كانوا كسرها ما يجب بالقياس ضمه وضمها ما يجب بالقياس كسره للإتباع طلبا للمجانسة فلن يضموا هذه الهزة أو يكسروها للإتباع ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأول(1).

الترجيح في المسألة:

يظهر أن الراجح رأى البصريين القائل إن الأصل في هزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة وإنما تضم في داخل وخارجه: فلا يخرج من كسر إلى ضم لأن ذلك مستقل.

وأيضاً ذلك قول ابن الأنباضي: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين، أما قولهم إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعة للحركة المذکرة للمجناسة فلننقل ذلك إلى القائمة ليس قياساً مطرداً، وإنما جاء ذلك في بعض المواقف في ألفاظ معدودة قليلة جداً وذلك لإتباع على طريق الجواز لا على طريق الوجوب لأننا نحتاج أن يكون من منئ لأنه يكون من شيء وأنتن، ففيهما لغتان فلا يكون الكسر للإتباع.

ولكذلك قولهم المعتبرة يجوز أن يؤدي به على الأصل فيقال فيه المبكرة بالضم ويحمل أن يكون من غير أنه يغيرهم إلا إذا ماروا وذلك يجوز أن يقال في يسرع بالضم يسرع بالفتح على الأصل وقد قالوا: إنه أسرع - أيضاً - وذلك يجوز أن يقال في يسرع بالضم يسرع بالفتح على الأصل، وهذا يجوز أن يقال في قولهم: هو أخوه لإمك بالكسر هو أخوه لإمك بالضم على الأصل.

وأما قراءة من قرأ (الحمد لله) بكسر الدال، وقراءة من قرأ (الحمد لله) بضم

(1) انظر: المصدر السابق 2/382.
اللام(1) فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس. أما شذوذهما في الاستعمال فظاهرة وأما ضعيفهما في القياس فظاهرة- أيضا - أما كسر الدال فإنما كان ضعيفا لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب، وذلك لا يجوز، وأما ضم اللام فإنما كان متينعا لأن الإتباع لما كان في الكلمة الواحدة فليلا ضعيفا، كان مع الكلمتين متينعا البيئة؛ لأن المتين لا يلزم لزوم المتصل، فإذا كان في المتصل ضعيفا امتنع في المتين البيئة لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز؛ لأن حركة الإعراب لا تلزم فلا يكون لأجلها إتباع وإذا كان الإتباع في كلهم.

بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة العين والذي يدل على أن حركتها ليست إتباعاً حركة العين في نحو اضروب وادخل أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ذهب يذهب يذهب الهمزة لأن عين الفعل منه مفتوحة فلم يجز ذلك؛ وقيلت بالكسرة علم أن أصلها أن تكون متروحة بالكسر وإنما ضمت في "ادخلك" ونجوه؛ فلا يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستمثقل، ولم يفعلوا ذلك في "ذهب"؟ لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستمثقل، فحية بما على الأصل.

وهوHamza(2).

(1) تنسب ابن جني في المختصر 37/1، قراءة كسر الدال من (اللد) لزيد بن علي والحسن البصري، ونسب قراءة ضم الدال واللام لإبراهيم بن أبي عبلة، وقال: "وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال.
(2) الإنصاف 239/2 739-740.
المختار عند ابن العريف أن أصل "ابن" ، "بنو" على وزن "فعل" ، والمذحوف منه الوأو ، حيث قال: "كان الأصل فيه "بنو" ، على وزن "فعل" ، فكركت الضمة على الوأو للانفقاء المثيرين ، قالوا: الضمة وأو صغيرة ، يجعل على رأس الوأو ، وثبتت يتب تس الوأو أخرى حذفت الوأو ، وعوض عنه ألف في أوله ، فأتي "ابن" ، من أجل أنه ضارع الفعل في باب الحذف آخرًا ، وضارعه في باب الزيادة أولا"(1).

مناقشة المسألة:
اختلف التحويتون في أصل "ابن" وما حذف منه على قولين:
القول الأول: أن أصله "بنو" ، على وزن "فعل" ، والمذحوف منه الوأو ، وهو مذهب البصريين(2) ، وهو ظاهر اختيار ابن العريف.

أدلة هذا القول:

١ - أنه يجمع على أبناء ، على وزن "أفعال" ، على قباس "فعل" مفتوح العين ، نحو:
جَبَلَ ، وأُجْبَالُ(3).

٢ - أن الوأو تظهر في نحو: البنوَّة(4).

القول الثاني: أن أصل "ابن" : "بنو" على وزن "فعل" من بنيت ، فلا مه المذحوفة ياء ولست وأو ، وهو مذهب الكوفيين(5).

(1) شرح الجمل ل/ ١٩.
(2) انظر: شرح الجمل ل/ ٦٠ ، وسر صناعة الإعراب/ ١٥٠/١ ، وابن الشجري/ ٢٨٤/٢، وشرح الشافية للرضي/ ٢٥٥/٢.
(3) انظر: المصادر السابقة.
(4) انظر: المصادر السابقة.
(5) انظر: المصادر السابقة.
أدلة هذا القول:

١ – أن أصله "بَنِي"، من بنيت؛ لأن الابن مبني على الأب.(١)

٢ – أن ظهور الواو في البَنْوَة ليست دليلاً على أن لامه واو، لأنهم في مصدر الفعّ.

الفَنَوَة، ولامها هنا ياء، بدلالة ظهور الباء في فَنَيَان، وفَنِيَان، وفَنِيَات.(٢)

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إلى البصريون، واختاره ابن العريف، من أن أصل "ابن": "بَنِى"، على وزن "فَعّ"، ولامه المخوذة واو؛ لأن الفَنَوَة من "ابن" "بَنِى"، وإبدال الباء من الواو أكثر منه من الباء، وكذلك فإن كلمة "بَنْوَة"، وهي مصدر تدل على أن المخوذ هو الواو، وليس الباء.(٣)

_____________________

(١) انظر: ابن الشجري ٢/٢٨٤.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٥٠١ - ١٥٠٥، وشرح الشافية للرضي ٢/٥٨٧.
المختار عند ابن العريف أن الأصل في اسم: سمو، على وقفر، حيث قال:
"كان الأصل فيه سمو على وقفر، والدليل على ذلك قولنا في الجمع اسماء كما تقول: قفو وأقناء، فكررت الاسم على الها لالتقاء المثلين، لأن الها خاف الضمة، والضمة هي وقفر صغيرة، ولم تجعل أمام الها؛ لولا تلتبس بالها، فجعلت على رأس الها، فلم حذفت الاسم بقيت الها ساكنة والميم ساكنة، فالنافذ مثلان حذفت الها لذلك، فلم يمكنهم العوض منها أخرا، فعارضت الألف أولا، ووضع الفعل في باب الريادة أولا، لمضارعته إياها في باب الحذف آخرا"(1).

مناقشة المسألة:
اختلف التحويون في أصل كلمة (اسم) على قولين:
القول الأول: أن الأصل في اسم: سمو، على وقفر، وهو مذهب البصريين(2)،
والختامه ابن العريف.

أدلة هذا القول:
1- أن السمو في اللغة هو العلوي يقال: سما سمو، فإنا، ومنه سميت السماء سماء، لعلها والإسم يعلو على السمى ويدل على ما تحته من المعنى(3).
2- أن هذه الأقسام الثلاثة التي هي: الإسم، والفعل، والحرف، لها ثلاث مراتب: فمنها ما يخير به ويصيب عنه، وهو الإسم نحو: الله، رينا، محمد نبينا، وما أشبه ذلك، فأخبر

(1) شرح الجمل ص ٤٥.
(2) انظر: الإنصاف ص ٣/١، والمسائل الخلافية للحکيري ص ١٨، و توضيح المقدمة ص ١٥٦٣/٣، و حاشية الصبان ٣/٤.
(3) انظر: الإنصاف ص ٦/١.
بالاسم عنه، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الفعل نحو: ذهب زيد، وانطلق عمرو، وما أشبه ذلك، فأخبر بالفعل ولو آخر عنه فقيل: ذهب ضرب، وانطلق كتب، لم يكن كلاماً، ومنها مالا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف نحو: من، ولن، وم، ولم، وما أشبه ذلك؛ فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، وانطلق يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما الاسم على الفعل والحرف، أي: علا، قلد على أنه من السمو، والأصل فيه سمو على وزن فعل يكسر الفاء وسكون العين، فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمرة عوضا عنها ووزنها: افع لحرف اللام منه).

القول الثاني: أن الاسم مشتق من الاسم، وهو العلامة وهو مذهب الكوفيين.

أدلته هذا القول:

1- أن الاسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به إلا ترى أنك إذا قلت: زيد، أو عمرو، دل على المسمى فصار كالاسم عليه؛ فلما هذا قبل: إنه مشتق من الاسم، والأصل في اسم وسم إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وسم وزيدت الهمرة في أوله عوضا عن المحذوف ووزنها: افع لحرف الفاء منه.

2- أن الاسم علامة المسمى، والعلامة تؤذن بأنه من الاسم، وهي العلامة فيجب أن يكون مشتقاً منها.

الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واتخاذه ابن العريج لما يأتي:

1- أن عليه أكثر اللغويين.

(1) انظر: المصدر السابق ٥٠٧/١٨ - ٨
(2) انظر: لإنساء ٦/١٧، والمسائل الخلاقية للعكبري ص ١٨، وتفتيش المقاتز ص ١٥٣/٣، وحاشية الصبان ٣٨٤/٤.
(3) انظر: الإنساء الصفحة نفسها.
(4) انظر: المسائل الخلاقية ص ٦٥.
(5) انظر: المخصص لابن سيدا، والمفتاح المثير، مادة: كما.
أيضاً فإن كان صحيحاً من جهة المعنى أن الاسم مشتق من الاسم، إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة للفظية، فلا بد فيها من مراعاة اللفظ، ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أهم مجمعون على أن الهمزة في أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إذا تقع تعويضاً عن حذف اللام لا عن حذف الفاء، فلما حذفوا اللام التي هي الواو من "بنو" عوضوا عنها الهمزة في أوله فقالوا: ابن، ولفما حذفوا الفاء التي هي الواو من وعد، لم يعرضوا عنها الهمزة في أوله فلم يقولوا: أعد، وإنما عوضوا عنها الهاء في آخره فقالوا: عدة، لأن القياس فيما حذف منه لامه أن يعرض بالهمزة في أوله، ويفي حذف منه فاؤه أن يعرض بالهاء في آخره، والذي يدل على صحة ذلك أن لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعرض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعرض بالهاء في آخره، فلما وجد في أول "اسم" همزة التعويض، علم أنه مخذوف اللام لا مخذوف الفاء؛ لأن حمله على ماله نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير، فدل على أنه مشتق من السمو لا من الاسم.

والوجه الثاني: أنه يقال: أسميه ولر كان مشتقا من الاسم لوجب أن يقال: رسته، ولفما لم يقل إلا أسميت دل على أنه من السمو، وكان الأصل فيه اسموت إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت باء كما قالوا: أعلنت وأدعوت، والأصل أعلنت وأدعوت إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت باء فكذلك ها هنا.

والوجه الثالث: أنه يقال في تصغيره: سعي، ولو كان مشتقا من الاسم؛ لأن يجب أن يقال في تصغيره: وسهم، كما يجب أن يقال في تصغير زنة: وسما، وفي تصغير عدة: ويد، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلا سعي دل على أنه مشتق من السمو لا من الاسم.

والوجه الرابع: أنه يقال في تكسيره: أسماء، ولو كان مشتقا من الاسم؛ لوجب أن

---

(1) انظر: الإنصاف 1/8/10، و أسسورية العربية ص 31 - 32.
(2) انظر: الإنصاف 1/10 - 13، و أسسورية العربية ص 31 .
(3) انظر: المصدر السابقين 13/1/10 - 14، و ص 30 .
يقال: "أوسام، وأواسم"، فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء، دل على أنه مشتق من السمو لا من الاسم (1).

والوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أفهم قالوا في اسم: سميّ، والأصل فيه:

سموّ، إلا أفهم قلبو الواو منه ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: سميّ (2).

---

(1) انظر: المصدرين السابقين 14/14، ص 30-31.
(2) انظر: الإنصاف 15/1.
الاختيار عند ابن العريف أن أصل لفظ الجلالة: (لاه)، حيث قال: "كان الأصل "لاه" فأدخلت الألف واللام على الهمزة، فأتي الله، ثم حذفت الهمزة، وأذمت اللام في اللام فأتي الله".  

مناقشة المسألة:

اختالف النحويون في أصل لفظ الجلالة على قولين:

القول الأول: أنَّ أصله "لاه" على وزن "فعل"، من الله يالله، إذ عبد، فإلي الله "فعل معين مفعول"، أي معرب، ثم حذفت الهمزة وألقيت حركتها على لام التعريف، فاللقب اللامان، فسكت الأولى وأذمت في الثانية، وهو مذهب سببته في أحد قوليه:، ويونس بن حبيب (3)، والأخفشي (4)، والكسائي (5)، والفراء (6)، وقطرب (7)، وهو اختيار ابن العريف.

دليل هذا القول:

أن بعض العرب يقطعون هديمة لام التعريف منة في النداء، يقولون: "يا الله"، وهو دليل على أن الألف واللام فيه عوض عن هديمة القطع.

القول الثاني: أنَّ أصله "لاه"، وأصله "ليه" على وزن "فعل"، ثم أدخل عليه الألف.

(1) شرح الجمل ص 429.
(2) انظر: الكتاب 195/2، وابن الشجيري 195/1.
(3) انظر: ابن الشجيري 196/2، والحفة 267/2.
(4) انظر: المصدر السابقين.
(5) انظر: المصدر السابقين.
(6) انظر: المصدر السابقين.
(7) انظر: المصدر السابقين.
(8) انظر: ابن الشجيري 196/2، واللباب 365/2، وابن بيش 3/1.
واللام، فقيل: "الله"، وإليه ذهب سببته في قوله الآخر(1).

دليل هذا القول:

السماع، حيث ورد عن العرب قولهم: "أبِيَ أَبُوك"(2)، يريدون: لاَه أَبُوك، قال

الشاعر:

لاَهِ أَبِي عَمَّاكَ لَا أَفْضَلْتُ في حُسْبِي
عني وَلَا أَنْتَ دُبَابَي فَتَخَزَّوْناً(3)

فلاه في قوله: "لاَهِ أَبِي عَمَّاكَ"، أصله "الله"، فحذف لام الجر، وأعمالها محرفة،

كما أعمال الباء محرفة في قولهم: "اللهُ لَأُفْلِعَنَّ"، وأتبعها في الحرف لام التعريف، فبقي:

"لاَهَ"، بوزن "عال"(4).

الترجيح:

يظهر أن الراجح، ما ذهب إليه سببته في أحد قوليه، وبونس، والأخفشي،

والكسائي، والقراء، وقطرب، واختاره ابن العريف من أن أصل لفظ الجلالهة "الله" هو "الله"،

على وزن "فعَّال" بمعنى "مَفْعُول"؛ لأنه معني: مَلْأُه، أي: مستحق للعبادة، يعبده الخلق،

وياهوه، يدل على ذلك قول الشاعر:

اللَّهُ ذَرَّ الآبَاتِ المُسَبِّحَاتِ
سَبِّحَهُ وَاسْتَرْجَعْنَهُ مِنْ تَأْلِهِ(5)

أي: تعبدي، ومعنى العبادة: الخضوع والتذلل، من قولهم: طريق معبد، إذا كان

موطوعًا مذللاً، لكثرة السير فيه(6).

_____________________________
(1) انظر: الكتب 3/498/2، والخصائص 2/288/2، وابن يعيش 3/1، والخزانة 266/2.
(2) الكتب 3/498/2، وابن الشجري 195/2، والخزانة 27/2.
(3) البيت من البسيط، الذي الإصبع العدواني، من مفضلته الشهرة، وهو في: المفضلات ص.116، والخصائص 288/2، وابن الشجري 195/2.
(4) انظر: ابن الشجري 2/195.
(5) البيت من الرجز، لرؤية ابن الحاج، الديوان ص.115، وهو في: المحسوب 2/256/1، وابن يعيش 3/1.
(6) انظر: ابن الشجري 2/197.
المختار عند ابن العريف أن المخزوف من اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين

المختار عند ابن العريف أن يكون عين الفعل، أو الواو الثانية: لأنها زائدة، حيث قال: "وتسقط إليه والواو من المفعول، نحو قوله: مقول، ومصوغ، ومكيل، ومبيع،... ثم قال: وختلف في الساقط منها، فالخليل وأشباهه يقولان: الساقط الواو الثانية: لأنها زائدة؛ لأن الأول على الفعل، والوازائد أولى بالحذف؛ لأنه يحتاج لم يكن موجوداً.1)

والأحفش يقول: المخزوف الواو الأول، وإن كانت عين الفعل؛ لأن الساكنين إذا اجتمعا فالأول أوله بالتغيير والحذف، ألا ترى أنه هو الذي يحرك لاجتماع الساكنين؛ لأنه هو الذي يمنع من النطق بالثاني، والوازائد وإن كان عين الفعل فالحاجة إلى الثانى أوكد؛ لأنها واو المفعول، بما يقوم المثال، ويعرف المعنى.2)

ثم نقل قول المازبي، حيث قال: قال المازبي: "قلت للأحفش: يلزم على قولك أن تقول: مبوع، قال: كسر ما قبل الواو، ففلست ياء، كما قبل: ميزان، وميعد"(3)، ثم قال:

وكل القولين حسن"(4).

مناقشة المسألة:

اختلق النحويون في المخزوف من اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن المخزوف واو مفعول من نحو: قال، وباع، ويكون اسم المفعول

(1) انظر: الكتاب 4/348.
(2) انظر: المنسق 1/287.
(3) انظر: المصدر السابق.
(4) شرح الجمل ص 861-862 بتصريف.
(مقول، ومبٌّبع) على وزن: مفعُول، ومفعَل، وهو مذهب الخليل وسيبوه.(1)

أدلَّة هذا القول:

١- أنه عند بناء اسم المفعول من قال، وبِع، قال: مَقُولٌ، ومَبَيُّع، فإذا أَلغيت حركة الواو والباء على الحرف الذي قيلهما سكنت عين الفعل (الواو، والباء)، وبعدُهما واو "مَفَعُول"، فاجتمع ساكنان، فحذفت واو مفعول،(2).

٢- أنَّ واو مفعول أولى بالذِّحف؛ لأنها زائدة، و كان حذفها أولى، ولم تَذِف (الواو والباء) من: مَقُولٍ، ومَبَيُّع؛ لأنهما عَبَنا الفعل.(3)

القول الثاني: أنَّ المخالِف من اسم المَفَعُول من الفعل الثلاثي المُتَّلم العين من نحو: قال، وبِع، هو عَين الفعل (الواو والباء)، فيكون وزن اسم المَفَعُول من الفعل المُتَّلم العين بالواو (مقول)، ومن المَتَّلم العين بالباء (مقول)، وهو مذهب الأخفش.(4)

أدلَّة هذا القول:

١- أنَّ واو (مَفَعُول) جاءت زيادة لمعنى، وهو الدلالة على معنى المَفَعُول، فكان ما قبلها من الحروف أولى بالذِّحف؛ لأنها لم تأت لمعنى.(5)

٢- أنَّ عَين (مَفَعُول) تَذِف كما تَذِف (الباء) من الاسم المنقوص، (الألف) من الاسم المقطع إذا دخلهما التَّثنَي، مع أنَّ كلاً واحد منهما أصل.(6)

القول الثالث: أنه يجوز أن يكون المخالِف من اسم المَفَعُول الثلاثي المُتَّلم العين، عين الفعل أو واو مَفَعُول، وهو مذهب المازري،(7) وعليه ابن جني،(8) وهو ما اختاره ابن العريف.

---

(1) انظر: الكتاب ٤/٣٤٨، والمنصف ١/٢٨٧، والباب ٢/٣٦ ٢/٣.
(2) انظر: المصادر السابقة.
(3) انظر: المصادر السابقة.
(4) انظر: المنصف ١/٢٨٧، والباب ٢/٣٦٠، وابن بيشة ١٠/٢٧.
(5) انظر: المصادر السابقة.
(6) انظر: المنصف ١/٢٨٩، والباب ٢/٣٦١.
(7) انظر: المنصف ٢/٢٨٨.
(8) انظر: المنصف ١/٢٨٩-٢/٢٨٨.
أدلة هذا القول:

١ — أنّما يُقَوِّي أنّ المخذوف هو الاسم من اسم المفعول، وليس العين ما جاء به السماع، ومن ذلك قول الشاعر:

"سبطُكم يَكُون نَحْمُ مَعْرَضٍ وَمَا قَدْرٌ في القِضَاع مَشْيِبٌ".(١)

فقوله: "مَشْيِبٌ" أصله: "مَشْوَبٌ"؛ لأنه من "سَبْطُ الشَّيْء أَشْوَهُهُ"، إذا خلطته بغيره؛ فلو كانت الواو في "مَشْوَبٌ" وأوّ "مَفْعُولٍ"، لما جاز أن يقول فيها "مَشْيِبٌ"؛ لأنّ الواو وأوّ "مَفْعُولٍ" لا يجوز قلبها إلا أن يكون لام الفعل معتمة، نحو قولهم: "رَمْى فُوء مَرْمِيٌّ"، لكن الواو في "مَشْوَبٌ" هي عين الفعل فقلبها ياء.(٢)

٢ — القياض، حيث إنّ "مَشْيِبٌ" قلبت فيه عين مفعول كما قلبت في نحو قولهم:

"أرض مميتاً عليها" يريدون مموت عليها.(٣)

٣ — وما يقَوِّي كون المخذوف هو عين اسم المفعول، وليس الواو أنّ "الواو" جاءت معنىً، وهو المدة، والعين لم تأتي معنى، فحذف العين التي لم تأت معنى، وتقيية ما جاء معنى، وهو الواو الزائدة أولى. كما تقول: مررت بقاضي، فتحذف الياو؛ لأنّها لم تأت معنى، وتبقى التنوين الذي جاء معنى الصرف.(٤)

٤ — أنّ العين من اسم المفعول من نحو: قال واع، قد اعتلت فيها، كما اعتلت في: قيل، وِهِي، وكذلّك اعتلت في : أَتْلَ، ومقول، فكما اعتلت بالإسكان والقلب، كذلك اعتلت - أيضاً - بالحذف، و وأو "مَفْعُولٍ" لم تنقلب من شيء، ولم تعتل في الفعل، فكما تركها وحذف المعنى أوجب.(๕)

١ (١) البيت من الطويل، لم يعرف قائله، وهو في: المنصف ٢٨٨/١، والمسان: صَرِبَ، وروايفه فيه: مَشْوَبٌ، بل مَشْيِبٌ، والصرَّاب: الصمغ الأحمر، صمغ الطلح، واللحم المعَرَض: الذي لم يبالغ في إضافته.

٢ (٢) انظر: المنصف ٢٨٨/١.

٣ (٣) انظر: المصدر السابق ٢٨٩/١.

٤ (٤) انظر: المنصف ٢٨٩/٢، والباب ٣٦١/٢.

٥ (٥) انظر: المنصف ٢٩٠/١.
الترجيح:

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه المازني، ووافق عليه ابن جني، واختاره ابن العريف من أنه يجوز الوجهان: أن يكون المخزوف من الفعل الثلاثي المعتل العين، وهو العين أو الواو الزائدة؛ لأن ما ذهب إليه الخليل وسبيوٌّه من أن الواو زائدة، فتحذف لدلالة الميم في أول الاسم على أنه اسم المفعول(1)، والزائد أولي بالحذف، له وجه من الصواب، كما أن ما ذهب إليه الأخفش من أن المخزوف هو العين من اسم المفعول وليس الواو؛ لأنها جاءت زائدة لمفعٌن المذل له – أيضاً – وجه من الصواب، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن حذف الزائد أولي، إذا لم يظل حذفه بالمعنى، وهو هنا لا يظل بالمعنى، إذ ليس في اللفظ فرق بين الحذفين، وإنما ذلك أمر تقديري حكمي، والمعنى مقيد على التقديرلين جميعاً، فإبقاء الأصلي على هذا أولى(2).

والثاني: أنّما يقوي حذف العين من اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل، في نحوه: "مقول، ومبيع" أنّما قد حذفت في نحوه: "قلت، وبيع"، فكما حذفت من فعلٍ الأمر من "قال، وباع"، فكذلك حذفت من اسم المفعول من هذين الفعلين(3).

ولذلِّك السبيسيين يجوز أن يكون المخزوف الواو أو العين من اسم المفعول، كما ذهب إليه المازني، وابن جني واختاره ابن العريف.

---

(1) انظر: اللباب ٢/٣٦٠.
(2) انظر: المصدر السابق.
(3) انظر: المصنف ١/٩٠٠.
المختار عند ابن العريف أن علة حذف الواو من "يُعَد"، وتقوية بـ "ياء وكسرة" وذلك لأن اجتماع: "الياء، والواو، والكسرة" مستثنئ في الكلام، حيث قال:
"وكل واو كانت فاء الفعل، فإنها تصجز في الماضي؛ لأنها مفتواحة، والفتحة لا تستثنى، وتسقط في المستقبل، قال أبو الحسن: إنما صحت مع الماضي؛ لأنها مفتواحة والفتحة لا تستثنى على الواو لختنها، وإنما تسقط في المستقبل إذا كان على "يَفَعَّل" بكسر العين؛ لوقوعها بين "ياء وكسرة"، وقوها بين ضدِّيها ..".(1)

مناقشة المسألة:
اختلف التحريون في علة حذف الواو من "يُعَد"، وتقوية بـ قولين:
القول الأول: أن علة حذف الواو من كل فعل فأوه، واو من باب "فعل يَفَعَّل";
القول الثاني: بين ضدِّيها "الياء والكسرة"؛ لأن ذلك مستثنئ في الكلام، وهو مذهب البصريين(2)، وعليه أبو الحسن ابن كيسان(3)، وهو اختيار ابن العريف.

أدلة هذا القول:
1- أن اجتماع "الياء والواو والكسرة" مستثنئ في الكلام؛ ولذلك وجب أن يحذروا
واحدًا منها طلاً للتخفيف، فحذروا الواو ليخفيف أمر الاستثناء(4).
2- أن "الواو والياو" إذا اجتمعتا، وكان على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى، قلبت الياو إلى الياو، نحو: "سيِّد، ومَيِّت" كراهية اجتماع المثنى، إذ أصلهما: "سيِّد، وميِّت"، قلبت "الواو" ياء، ثم أذقت الياو في الياو(5)، ولم يحصل الإذعام في

(1) شرح الجمل ص 865 .
(2) انظر: الكتاب/4 ، والمتنصف/188/1 ، والإنصاف/2/782 .
(3) انظر: شرح الجمل لابن العريف ص 85/8 .
(4) انظر: الكتاب/45/5 ، والإنصاف/2/782/10 ، وابن يعيش/59/5 .
(5) انظر: الإنصاف/2/783/2 .
نحو: يُوَعِدُ، لِتَحْرِكَ الْيَاءَ، وَجِبَ التَّخْفِيفَ بِالْحَذْفَ، فَقَيلُ: يُعَدُ، وَخَلِمُوا "أَعَدَّ، وَتَعَدَّ، وتَعَدُّ" عَلَى "يُعَدِ"; لَا تَخْلِفُ طُرُقٌ تَصَارِيفَ الْكُلَّمَةِ.

القول الثاني: أنَّ عَلَةَ حَذْفِ الْوَلَوِّ مِن "تَعَدَ"، وَخَوْهُ إِنَّهَا هُوَ لِلْفَرْقِ بِبَيْنِ الْأَفْعَالِ الْلَازِمَةِ وَالْمَتَّعِيَةِ فِي مَا كَانَ فَأَهُ "وَأَو"، مِنْ بَابِ "فَعَلَ يُفْعَلُ" بِكَسَرِ الْعِينِ فِي الْمَضَارِعَ، وَهُوَ مَذْهِبُ الْكُوفِيَّينَ.

أَدَلَّهُهَذَا القُولُ:

١ - أنَّ الْأَفْعَالَ تَنْقَسَمُ إِلَى قَسْمِينَ: "فَعَلَ لَازِمَ، وَفَعِلَ مَتَّعِيَّ"، وَكَلاَ الْقَسْمَيْنَ يَقْعَانُ فيمَا فَأُهِ "وَأَو"، فِلَمْ تَغَابِرَا فِي الْمَزْوِمَ الْمَتَّعِيَّ، وَانْتَفَقَا وِقْوَأُ فَأُهُمَا "وَأَو"; وَجِبَ أن يَفْرَقَ بِنِيَاهُمَا فِي الْحَكْمِ، فَأَقْبَلَ الْوَلَوِّ فِي مَضَارِعِ الْلَّازِمَةِ، فَخَوْهُ "وَجِلَ يُعَدَّ، وَوَصَلِّ يُعَدَّ"، وَحَذَّهُ الْوَلَوُّ مِنَ الْمَتَّعِيَّيْنِ فَخَوْهُ: "وَعَدَّ، وَتَعَدَّ، وَوَصَلَّ يَعَدَّ".

٢ - أنَّ الْبَعْضِيَّةَ صَادِرَ عَوْضَهُ مِنْ الْوَلَوِّ الْمَخْذُوْفَةَ فِي الْأَفْعَالِ الْمَتَّعِيَّةِ.

٣ - أنَّ الأَصِلَ فِي نَحْوِ: "تَعَدَّ، وَتَعَدَّ، وَتَعَدَّ، وَتَعَدَّ، وَتَعَدَّ، وَتَعَدَّ"، وَلَوْ كَانَ حَذْفُ الْوَلَوِّ لَوُقْعَ أَقْلُهَا بِبَيْنِ "يَاءَ وَكَسْرَةِ"، لَكَانَ يُنِيبِي أَلَا تَحْذِفُ مِنْهَا الْأَفْعَالُ لَأَنَّهَا لم تَقْعَ بَيْنِ الْيَاءَ وَالْكَسْرَةِ.

٤ - أنَّ "الْوَلَوِّ" لمَّ تَحْذِفُ مِنْ نَحْوِ: "أَوَعَدَ، يُوَعِدَ" مِثْلَ وَاَقْعَةِ بِبَيْنِ "يَاءَ وَكَسْرَةِ".

الترجيح:

يُظُنُّ أَنَّ الْرَّجَاحُ فِي نَحْوِ حَذْفِ "الْوَلَوِّ" مِنْ كُلِّ فَعَلٍ فَأُهِ "وَأَو" مِنْ بَابِ "فَعَلَ يُفْعَلُ"; لِوُقْعَاهَا بِبَيْنِ "يَاءَ وَكَسْرَةِ"، كَانَ هَوْ مَذْهِبُ الْبَصَرِيَّينَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ اِبْنِ كِيْسَانَ، وَأَخْتَارَ اِبْنِ الْعَرِيفِ ّلَمْ يَأْتِيَ:

(١) اِنْتِظَرُ: الإِنْصَافُ ٤٨٥/٢، وَاللِّبَابُ ٣٥٥/٢، وَابْنِ يَعْيَشِ ٥٩/١٠.
(٢) اِنْتِظَرُ: المَنْصَفُ ١٨٨/١، وَالإِنْصَافُ ٧٨٢/٢، وَابْنِ يَعْيَشِ ٥٩/١٠، وَالْأَشْمِوِّي ٢٥٦/٤.
(٣) اِنْتِظَرُ: المَنْصَفُ ١٨٨/١، وَالإِنْصَافُ ٧٨٢/٢، وَابْنِ يَعْيَشِ ٥٩/١٠.
(٤) اِنْتِظَرُ: الإِنْصَافُ الْصِّفَاحَةُ نَفْسَهَا.
(٥) اِنْتِظَرُ: المَصْدِرُ نَفْسَهُ.
(٦) اِنْتِظَرُ: الإِنْصَافُ ٧٨٣/٢، وَاللِّبَابُ ٣٥٥/٣٥٦–٣٥٥.
1 - أن استدلال الكوفييين على أنّ "الواو" حذفت من نحو : "يُعَدُّ، وَنُزِّنُ"؛ لأنها أفعال متعدية، ولم تُحذَف من نحو : "يُوُجَّل، وَيُوُصَّل" ; لأنها أفعال لازمة مركبة بأنه قد وردت أفعال لازمة، وقد حذفت منها الواو، ومن ذلك "وَقَدَّت النَّار تَقَدَّمَ، وَوَّبَّل المطرُ نَيْلٌ"، فحذفوا "الواو" من المضارع ، مع أنّها فعّالان لازمان (1).

2 - أن "الواو" في "وَجَل يَوُجَّل، وَوَصَل يَوُصَّل" لم تُحذَف ؛ لأنها فعّالان لازمان، وإنّما من قِبْلِ أنّه لا كسرة بعد الواو توجب الحذف للاستثناء (2).

---

(1) انظر : المصدر نفسه .
(2) انظر : المصدر نفسه .

- ٢١٤ -
القسم الثاني
دراسة المنهجية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصل الأول</th>
<th>منهجه في اختراعاته</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الفصل الثاني</td>
<td>الأسس التي بنى عليها اختراعاته</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل الثالث</td>
<td>الأصول النحوية في اختراعاته</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل الرابع</td>
<td>موقفه من النحويين واتجاه النحوي</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل الخامس</td>
<td>التقويم</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفصل الأول
منهجه في اختياراته

<table>
<thead>
<tr>
<th>البحث الأول</th>
<th>طريقة في اختياراته</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>البحث الثاني</td>
<td>اعتماده على قواعد النحو الكلية</td>
</tr>
<tr>
<td>البحث الثالث</td>
<td>استعانته بعلم المطلق</td>
</tr>
</tbody>
</table>
المبحث الأول
طريقتها في اختيارته

أولاً: التصريح بالاختيار.

لم يكن تصريح ابن الامعري سمة غالية في تبيين اختياره في كثير من مسائل الخلاف، إلا أنه لم يخل بعض المسائل من عبارات التصريح بالاختيار، ومع هذا لم يلتزم بعبارة واحدة، حيث تتنوع تلك العبارات، ومن ذلك تعبيره بقوله:

"أقول قول البصريين، أوجود وأكثر في لسان العرب، وهو الوجه، والاختيار عندي، والاختيار، والاختيار ما بدأنا به، واللوال حسن، والأحسن، أو أحسن، أوجود"، ولعل من المفيد أن يتعرض الباحث بعضًا من تلك العبارات في بعض المسائل الخلافية التي اختيار فيها ابن الامعري رأيًا من آراء النحويين، ومنها:

١. عند ذكره لعنة بناء الفعل الماضي على الفتح، نقل رأي البصريين والكوفيين، ثم قال: "وأقول قول البصريين..."(1).

٢. عند حديثه عن كسر هزة "إن" بعد القسم ذكر أن بعض النحويين أجاز فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، ثم قال: "والكسر أوجود وأكثر في لسان العرب"(2).

٣. عند ذكره لموطن الشاهد في قول الشاعر:

ولكنْ نصفاً لهِ سَبْبُهُ وَسَبْبٌ بَنِو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مناف وَهَامٍ

قال: "وتفسير ما أنت عليه الشاهد: أنه أعمل الفعل الآخر، وهو "سبيً بنو عبد شمس" لأن الأقرب إلى الاسم، فحمله عليه، وهو الوجه"(3).

(1) انظر : ص ٣٢.
(2) انظر : ص ١٠٠.
(3) انظر : ص ١٨٨.
عند حدوثه عن الأصل في الاشتقاق، أورد الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات، ثم قال: "قال أبو القاسم ابن العربي: والاختيار عندي قول البصريين".(1)

وـ عند ذكره إعراب "حبدًا", ذكر الخلاف في إعرابها، حيث قال: "فحيدا: فعل ماض و"زيز" رفع بـ "حبدًا", وزعم القوم أن "زيد" ابتداء، و"حبدًا" خبره، والأول أحسن".(2)

ـ عند حدوثه عن النسب إلى المقصور الرباعي الذي ألفه للإلحاق قال: "إبان شفت حذف ألفات، وإن شفت قلبتها واوا، وقبلها أجود".(3)

هذه بعض عباراته التي عبر بها عن تصريحه بالاختيار، ولاحظ أن دلالاتها تختلف، فتعبره بـ "أقول قول البصريين" أو "والاختيار" أو "والاختيار عندي"، تعني جزمه بهذا الاختيار، وقطعه بتخليطها ما عداه، وتعبره بكلمات: "أجود وأكثر"، أو "وهو الوجه"، أو "أحسن", تعني اختياره لأحد الآراء مع عدم جزمه بتخليطها ما عداه، ولا شك أنّ صنيعه هذا دليل على اتباعه لمنهج رئيسه لنفسه، يدل على مكونات شخصيته العلمية.

ثانياً: ذكر الرأي ودعمه بالأدلة والشواهد أو أقوال العلماء.

أحياناً لا يصرح باختياره في المسألة المختلف فيها، إلا أنه يذكر الأقوال، ثم يدعم القول الذي يختاره بالدلائل والأقوال العلماء، ويبدّل على ما اختاره، ومن ذلك ما ذكره من أنّ أصل "الذي" "لذي", حيث قال: "وأما الذي فاسم ناقص، وأصل الذي على مذهب سيبوئي البصريين "لذي" على وزن "عم"، وشج، وعم، وشج، اسم للفاعل من "عمي يعمي، وشجي يشجي", ووزن, "لذي" "فعل", وأنّ الآلف واللام دخلت عليه للتعريف، والدليل على ذلك أنك تقول: قام الذي هو زيد، فهذا التشديد الذي في اللام

---

(1) انظر: ص 123.
(2) انظر: ص 149.
(3) انظر: ص 191.
يبدل على أنّ أصلها "الذي" (1) ، ثم نقل قول الفراء في أصل "الذي" ، ولم يعلق عليه ، وهذا
ولا شك يعبر عن رضاه عن اختياره لمذهب سبويه والبصريين من أنّ أصل "الذي" "الذي".
وفي مسألة الخلاف في فعلية "ليس" اختار رأي البصريين في أنّها فعل واستدل على
ذلك بالقياس ، حيث قال: "والذي يدل على أن "ليس" فعل ظهور الناء للمؤنث ، كما
يظهر مع سائر الأفعال" (2).
وفي مسألة الأصل في "فعل" ذكر أن اللام لم تدخل في خبرها ؛ لأنها زبدت في أولها ،
واستدل على ذلك بقول الشاعر :
"أبنتك علك أو عساكا"  
ثم قال: "ولم تدخل اللام في خبر "فعل" ؛ لدخولها فيها ؛ لأنها في الأصل "فعل" (3) .
وما ذكره من الأصل في "فعل" هو مذهب البصريين ، واستدلله بقول الشاعر السابق بدل
دلالة واضحة لاختياره لمذهبهم في أنّ أصلها "فعل" ؛ فهي حرف مركب من اللام الزائدة
و"فعل" .
وفي مسألة زيادة "واو العطف" ذكر أنه يجوز أن تجيء "واو العطف" مقحمة ، أي:
زائدة في الكلام ، ويكون دخولها كخروجها ، حيث قال: "وتكون مقحمة ، أي: زائدة في
الكلام ، لو لم تجيء بما كنان الكلام تاماً" (4) .
واستدلال على ذلك بقول الله عزّ وجل: M & % $ # ! M \[ يوسف: ١٥ \]
( 2 ) ، حيث استدل بهذه الآية على زيادة و او العطف ،
فقد قال: "والمعين أوحينا إليه ، فيكون "أوحننا" جواب "فلما" "(5) ، ثم استطرد في ذكر غيرها
من الآيات التي وردت فيها و او زائدة ، على ما اختره من مذهب الكوفيين ، الذين يرون
أن و او العطف تكون مقحمة في الكلام .

(1) انظر : ص ٦١ .  
(2) انظر : ص ٨١ .  
(3) انظر : ص ٩٥ .  
(4) انظر : ص ١٥٩ .  
(5) انظر : ص ١٥٩ .
ثالثاً: اعتماده على التعليل.

العالة: "هي ما يتوقف عليه ووجود الشيء، وكأن خارجاً مؤثراً فيه"(1)، ويدو أن

هذا الحد ليس بجمع؛ وذلك أن من علل النحوين ما يكون جدلياً غير مؤثر.

وعلى أن تسنى ما قبل في حد العلة في علم النحو ألماء: "الوصف الذي يكون مظنة وجه

الحكمة في أتخاذ الحكم"(2).

وقد غُفِي ابن العريف - رحمه الله - بالعالة عناية بالغة، وظهر هذا الاهتمام في
حرصه على تعليل كل حكم نخوي اختاره في مسائل الحلفاء، ومن أنواع العلة التي استمد
عليها في اختياراته ما يأتي:

-- علة الفرق.

من العلة التي استمد عليها ابن العريف في اختياره علة الفرق.

ففي مسألة: أصل "اللام" التي في خبر "إن" المخففة من الثقلة، اختار ابن العريف
مذهب البصره من أنlam هي لام الابتداء، لزمت للفرق بين "إن" المخففة من الثقلة،
وبين "إن" النافية، حيث قال: "إذا خففت "إن" كان الوضع المؤثر فيما بعدها، فقول: إن
زيد لائم على الابتداء والخبر، وتكون اللام زيد في الخبر عوضاً من الثقلة الداهية، إذا
كانت ممعن التوكيد، فرقاً بين "إن" كنتي للإجاب، و"إن" كنتي هم للنفي، إذ فيها معين
النفي"(3).

وفي مسألة حكم حذف النداء من فعل الفاعل المؤثر تأتي حقيقتاً حقيقياً المقصود عن فعله،
ذكر ابن العريف أنه يجب إثبات تأييد التأنيث في الفعل، فصلاً بين ما تأتيه حقيقي، وما
تأتيه غير حقيقي، حيث قال: "إذا كان التأنيث حقيقياً، أثبت النداء على كل حال، فصلاً
بين ما تأتيه حقيقي، وما تأتيه غير حقيقي"(4).

(1) التعريضات للحركات ص ١٩٩.
(2) العلة النحوية ، م. مازن المبارك ص ٩٠.
(3) انظر : ص ٩٠.
(4) انظر : ص ١١٢.
علاة المشاهاة:

كذلك من العلل التي اعتمد عليها ابن العريف في اختياره علة المشاهاة، ومن ذلك اختياره لمذهب البصريين من أن علة إعراب الفعل المضارع هي لمشاهنته للاسم، حيث قال:

"إلا أن المستقبيل أعراب لمضارعته لاسم"(1).

وهناك الكثير من العلل التي اعتمد عليها ابن العريف في اختياره، نحو: علة الاستثنال(2)، وعلاة العوض(3)... إلخ.

(1) انظر: ص 39.
(2) انظر: ص 184.
(3) انظر: ص 45، وص 169.
المبحث الثاني
اعتماده على قواعد النحو الكلية

القاعدة الكلية هي: "قضية كلية يُتَعرَّفُ منها أحكام جزئياتها"(1)، وهي مهمة للتحوي
لضبط القواعد الجزئية، ومعرفة كيفية الترجيح بين الأقوال المختلفة، وقد اعتمدت عليها ابن
العريف في اختيار بعض الأقوال، ومن ذلك:

– الشاذ يكفي ولا يقاس عليه:

منع حذفات النداء من الفعل المندوب إلى الفاعل المؤنث تأنيثًا حقيقيةً المفصول عن فعله إلا
في ضرورة النحاء، موافقةً المرد، لأن ما ورد من حذف النداء في غياب الضرورة الشعرية شاذ لا
يقاس عليه، حيث قال: "إِنَّ كَانَ الْتَأْنِيْثُ حَقِيقِيًّا، أَتَبَّتَ النَّائِثُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَصَلَاً بِيْنَ مَا
تأنيته حقيقيةً، وما تأنيته غير حقيقية، فقول: قامت المرأة، وذهبت الجارية، ولا يجوز: قام
المرأة، ولا ذهب الجارية؛ لأنَّ هنا تأنيثًا حقيقيةً، إلا أنهم قالوا: حضر الفاضي امرأة، وهذا
شاذ، والشفاذا يكفي ولا يقاس عليه"(2).

لا يجوز عطف اسم على فعل.

 ذكر ابن العريف أنَّ العطف على الاسم الواقع في محل رفع فاعل لا يحسن إلا بعد
توكيدية، موافقة البصريين؛ لأن الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، فكان عطف اسمًا
على فعل، حيث قال: "وأما المضمر المرفوع، فإن الأحسنى إذا أردت أن تعطف عليه، أن
توكده، فقول: قمت أنا وزيد، ويجيب أن تقول: قمت وزيد؛ لأن النداء هي الفاعل في
المعنك، والفاعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، و - أيضًا - فإنك قد أفسدت لما كان في
الفعل متحركًا، فقبل العطف عليها"(3).

---

(1) جمع الجوامع للسيسي 1/2 (حاشية البناي).
(2) انظر : ص 113.
(3) انظر : ص 162.
لا يجوز الجمع بين ساكنين.

منع دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وفعل جماعة النسوة؛ لأن دخولها يؤدي إلى اجتماع ساكنين، مخالفًا البصريين في ذلك، حيث قال: "إن الحفيفة تدخل - أي الفعل - إلا في فعل الاثنين وجماعة النسماء، وإنما لم تدخل على ذلك؛ لذا لا يجمع ساكنان". (1)

---

(1) انظر: ص ۱۷۴. _
المبحث الثالث

استعانته بعلم المنطق

علم المنطق هو "قوانين يُعرفُ بها الصحيح من الفاسد في الحدود المُعرِفة للماهيات والحجج، المفيدة للتصديقات"(1).

وهو مفيد للنحوية؛ لأن الأصل في الإدراك إنما هو المحسوسات بالحواس الخمس، وجميع الحيوانات مشتركة في هذا الإدراك من الناظر وغيره، وإذا لم يميز الإنسان عنها بإدراك الكليّات وهي مجرد من المحسوسات(2).

وقد استعان ابن العريف بعلم المنطق في بعض المسائل الخلافية التي يختار فيها رأياً من الآراء النحوية، ومن هذه المسائل:

_ مسألة: العامل في المبتدأ والخبر، حيث اختار أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، ورفع المبتدأ؛ لأنه اسم الجوهر الأول، ورفع الخبر، حيث قال: "والابتداء غير المبتدأ، وهو معين في النفس يرفع المبتدأ ...، ثم قال: ورفع المبتدأ؛ لأنه اسم الجوهر الأول، ورفع خبره ..."(3).

فلكلمة الجوهر من ألفاظ المنطقة، ويعتبره به الجنس العالي، الذي لا يوجد بعده كليّاً يوافقه في شيء(4).

_ في مسألة: الأصل في الاشتقاق، ذكر ابن العريف الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات، هل هو المصدر أو الفعل؟، واختار رأي البصريين في أن المصدر هو الأصل في الاشتقاق، واستدل على ذلك مستعينا بعلم المنطق، حيث قال: "ومن تلقيهم إياه مصدرنا علمنا أن الفعل مصدر عنه، والدليل على أن الفعل مشتقت منه: أن الفعل أمثلة: أعني ضروبًا ثلاثة: ضرب، ويضرب، واضرب ...، والمصدر في ذلك كله مثال واحد، يوجد في

(1) مقدمة ابن خلدون ص 541 .
(2) انظر : المصدر السابق .
(3) انظر : ص 246 .
(4) انظر : مقدمة ابن خلدون ص 541 .
أمثلة الفعل كلله، فوجود الفضة والذهب في الآنية المصورة منهما لوجودهما فيه ... ثم قال:
وذلك المصدر أصل الأمثلة لوجوده فيها على اختلافها"(1).
الفصل الثاني

الأسس التي بني عليها اختياراته

<table>
<thead>
<tr>
<th>القوة دليل القول المختار</th>
<th>البحث الأول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ضعف دليل القول غير المختار</td>
<td>البحث الثاني</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفصل الثاني
الأسس التي بنى عليها ابن العريف اختياراته

يمكن تقسيم اختيارات ابن العريف إلى قسمين:
أ- قسم يذكر فيه ابن العريف الرأي دون الإشارة إلى الآراء الأخرى، وهذا يعني أنه يختار هذا الرأي دون غيره من الآراء.
ب- وقسم يختار فيه الرأي بعد أن يعرض آراء متعددة في المسألة، ويستطيع الباحث في هذا القسم أن يعرف الأسس التي بنى عليها ابن العريف اختياراته من خلال موقفه من آراء النحويين في مسائل الخلاف، فقد يختار الرأي لقوة أدلهه، ويرد الآخر لضعفه وضعف أدله.

وقد عقد الباحث لهذه الأسس مباحثين:
المبحث الأول: تناول فيه قوة دليل القول المختار.
المبحث الثاني: تناول فيه ضعف دليل القول غير المختار.
المبحث الأول
قوة دليل القول المختار

من الأسس التي بُني عليها ابن العريف اختياره قوة الدليل؛ لأن مسائل الخلاف تختلف في قوة أدلةها وضعفها، فأحياناً ترد أقوال تتكافأ أدلةها، وأحياناً تكون الأدلة كلها قوية، إلا أن بعض الأقوال أقوى أداة من الأخرى، وأحياناً تكون أداة بعض الأقوال ضعيفة، وهذا المبحث حول الحالة التي يكون فيها الاحترار مبيناً على الأدلة القوية، ولعل من البدهي أن يختار ابن العريف القول الذي يُبنى على دليل قوي، ومن ذلك:

_ في مسألة: (عِلْه ذِخْو الإِعْراَبِ فِي الْكَلَّامِ) أورد دليل الجمهور على علة دخول الإعراب، وهو أنه يدخل في الكلام للدلالة على المعاني المختلفة التي تعتور الكلام، ولكنه اختار ما ذهب إليه قطرب من أن الإعراب يدخل في الكلام حليلاً لللفظ، وهو مع هذا يؤكد أن المعاني أُجِدر أن يتقدم تفسيرها على اللفظ، واللفظ أُجِدر أن يتقدم على الإعراب، وذلك يكون في اللفظ الذي هو حامل الإعراب، وهو أُجِدر بالتقدم من الإعراب لأن الإعراب حليلاً لللفظ(1).

فابن العريف هنا يؤكد على أهمية المعاني وأما أُجِدر بالتقدم، وهو هذا يختار ما ذهب إليه قطرب من أن الإعراب حليلاً لللفظ، مع أن الجمهور برون أن الإعراب يدخل الكلام للدلالة على المعاني المختلفة، وليس الغرض منه ترتيب اللفظ، فلما كانت الأسماء فاعلة ومفعولة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها أو صيغها ما يدل على هذه المعاني، جعلت حركات الإعراب دليلاً على هذه المعاني (2).

وأما كانت الأداة على أن الإعراب حليلاً لللفظ أقوى من أداة الجمهور اختار قول قطرب؛ لأنه يوجد في كلام العرب أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، كما أنه يوجد في كلامهم ما هو مختلف إعرابه ومنتفق معناه (3).

(1) انظر: ص 30 .
(2) انظر: ص 30 .
(3) انظر: ص 30 .
_ وفي مسألة: (أصل "الذي") أورد ابن العربي أدلته البصريين والكوفيون على علة بناء الفعل الماضي على الفتح، واختار مذهب البصريين في هذه المسألة، مع المعلل لإختاره بقوله: "وأقول قول البصريين؛ لأن الماضي قبل المستقبل، فثبت وقع قبل إعراب المستقبل". 

فاين العربي هذا عالل لاختياره لقول البصريين مع أن ما ذهب إليه الكوفيون من أنه إذا بيئ على الفتح؛ لأن تحريك الماضي عند إظهار علامة الرفعين والجمع، نحو: قاموا، وقاموا، أوجب حركته، وكانت حركته الفتح؛ لأنه أخف الحركات، وفي هذا من القوة ما يجعله أجرد بالتقدم على قول البصريين، إلا أنه عمل ذلك بقوله السابق: "أن الماضي قبل المستقبل، فثبت وقع قبل إعراب المستقبل، فأعطي أخف الحركات، وهو الفتح؛ لأن تحريكه بالفتح يجعل له مزية على فعل الأمر؛ لأن المتحرك أمكن من الساكن".

_ وفي مسألة: (أصل "الذي") أورد دليل بعض البصريين على أنه على وزن "فَعِل" نحو: "عمم، وسجح، وأن "ال퀴ف واللام" دخلنا عليه للتعريف بدليل التشذيد الذي في اللام، واختار هذا القول، مع أن بعض البصريين ذهبوا إلى أن "القيف واللام" دخلنا عليه زائدتين لتحسن اللحظ، ونوصفما فيه القاف واللام، بدليل أهتم لم يفعلوا ذلك في "مون"، وما الموصولين؛ لتعريفهما بصلتهما، وهذا دليل قوي؛ ولكن ما كان التشذيد الذي في "لام" أظهر وأقوى اختيار ابن العربي قول من قال: "الألف واللام" دخلنا عليه للتعريف، فكأنه دخلنا على حرف من نفس الكلمة؛ ولذلك أذبحت اللام التي جاءت مع القيف في "لام". "الذي"، فجاجات "الذي".

_ وفي مسألة: (الأصل في الاشتقاق)، أورد الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيون وثبة كل فريق، ثم اختار قول البصريين لقوة أدت مهم معللاً ذلك بقوله: "والاختيار عندي قول البصريين: أن الفعل مأخوذ من المصدر؛ لأن المصدر على قول

______________________
(1) انظر : ص 22
(2) انظر : ص 22
(3) انظر : ص 61

٢٩٧ -
الكوفيون إن أحد من الفعل الماضي، فكيف يؤخذ من شيء قد ذهب وتلاشي، وإن أحد من المستقبل فكيف يؤخذ مما لم يأت، والحال لا وجود له(1).

وقد استدل الكوفيون على أن الفعل أصل للمصدر بدليل توكيدة بالمصدر، والمؤكد قبل المؤكد، وهو دليل قوي، كما استدلوا — أيضاً — بأن المصدر يعت بتكتال الفعل، وأن هناك من الأفعال ما لا مصدر له، ومع هذا فقد اختار ابنعرف قول البصريين لقوة أدناه، فقد استدلوا على أن المصدر أصل المشتقات بأدلة قوية، ومنها:

— أن الفعل يدل على ما تضمنه معين الحدث، وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل، وهذا دليل على فريقته.

— أن هناك من المصادر ما لا فعل له، مثل: ويب، وويل، ولو كان الفعل أصلاً، لكاتن هذه المصادر فروعًا لا أصول لها.

— أن المصدر مفرد، والفعل مركب من حدث وزمان، والمفرد سابق على المركب.

— ثم رد على الكوفيون بقوله السابق ليؤكد قوة دليل القول الذي اختاره(2).

— وفي مسألة: (مد المصصور للضرورة الشعرية)، منع مد المصصور، حتى لدعت إليه الضرورة الشعرية، مواقعاً البصريين في ذلك، لقوة أدناه؛ معللًا ذلك بأن القصر هو رد الشيء إلى أصله، فأصل هذا كله القصر، وما ورد من مد المصصور، فإما يبرد به تبين الألف، وذلك أنه إذا قصر الممدوح، فإما تخفف الكلمة ويدفع منها، ومن شأن العرب الحذف والاستفعف؛ ولو مَدّ المصصور لأدى ذلك إلى الزيادة في الكلمة ما ليس فيها، وليس من شأن العرب الزيادة(3).

__________________________
(1) انظر : ص 123
(2) انظر : ص 123
(3) انظر : ص 184
ضعف دليل القول غير المختار

من الأسس التي بين عليها ابن العريف - رحمه الله - اختياره في مسائل الخلاف
الموازنة بين الأدلة، فإذا وجد قولاً ضعيفة أدلهه اطرسه، وقال بالقول الآخر المخالف له، ومن ذلك:

- في مسألة: (عامل النصب في المستثنى) اختالف النحويون في عامل النصب، فذهب
المبرد والزجاج إلى أن النصب للمستثنى "إلا" نيةة عن "استثنى"، فرده ابن العريف، وما
قال: "اختالف النحويون في النصب للمستثنى، فقال سيبويه: إنه عمل فيه ما قبله عمل
العشرين فيما بعدها، ومعنى قوله: إنك لما شغلت الفعل بالاسم الأول، لم يكن فيما بعده إلا
النصب، ... والمرد والزجاج يذهبان إلى أن النصب في الاستثناء بتقدير: أسثثني زيادةً،
ونابت "إلا" عن الفعل وقامت مقامه، وكأنه قال: أياني القوم أسثثني زيادةً، وهذا خطأ; لأن
نقول: أثناي القوم غير زيد، ولا يجوز أن نقدر: أسثثني غير زيد، والذي يوجه البقياس وقال
سيبويه أن ينصب "زيداً" بالفعل الذي قبل "إلا" وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلقه به، بعد
ارتفاع الفاعل ..."(1).

فخطأ ابن العريف ما ذهب إليه المبرد والزجاج، وبيّن وجه الخطأ، وهذا أساس اختياره
للرأي المقابل، وهو أنه منصوب بالفعل المتقدم بواسطة "إلا" وهو مذهب البصريين.

- في مسألة: (عامل النصب في المبتدئ) اختالف النحويون في عامل النصب، فذكر
أن الكوفيين يرون أنه ليس منصوبًا بإضمار فعل؛ لأن الحال لا يجوز معه فرد عليهم، ومما
قال: "والكوفيون يقولون: ليس منصوبًا بإضمار فعل؛ لأن الحال لا يجوز معه، والرد عليهم
أن الحال يستحل فيه لا من أجل العامل، لكن لنناقض معنى الكلام، وذلك لو قلنا: يا زيد
قائماً، على معنى الحال، لكن التقدير: أن النداء في حال القياس، فإن لم يكن قائمًا فلا نداء

(1) انظر: ص 127.
وهذا يستحيل؛ لأن النداء قد وقع، فتقدیر البصريين أن "يا" صارت بدلًا من قولك: "أدعو، وأريد"، كأنك تخبر آلك تفعل(1).

فردته لقول الكوفيين، وبيان وجه الضعف في ما استندوا به، وذكره لتقدیر البصريين السابق على أساس اختيار لمذهب البصريين من أن المنادي منصوب بفعل مضمر، قد تركت العرب إظهاره، لدلالة "يا" عليه.

... وفي مسألة: (دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وفعل جماعة النسوة)، منع ابن العريف دخولها على هذين الفعلين، وذكر أن الكوفيين يبيرون إدخالها في هذين الموضوعين، وذكر أنه مذهب يونس، وجماعة من التحويين، وما قاله: "وأما الكوفيون فيبيرون إدخال الخفيفة في هذين الموضوعين، وهو مذهب يونس وجماعة من التحويين، ثم قال: والكوفيون يجعلون الخفيفة كالثميلة في اجتماع الساكنين، وليس سواء; لأن الساكنين يجتمعان، إذا كان أحدهما حرف مد وليل، والثاني مدغم، نحو: "دآبى"، و"لا الصالين"؛ لأن المعذ للمد في حرف المد يقوم مقام الحركة المعتمد عليها، والحرف المدغم يرفع اللسان عنه رفعة واحدة كالتحريك(2).

فرده لقول الكوفيين وبيان وجه الضعف لما استندوا به أساس اختياره لقول البصريين.

... وفي مسألة: (تصغير ما ثانيه حرف لين)، منع ابن العريف قلب حرف اللين الأصلي إلى "وأو" إذا كان "يا" نحو: شيخ، منع أن تُضاف على شوؤى، معلاً ذلك بقوله: "لأته ليس في كلام العرب"(3)، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، محتجين بأنفاظ سمعت عن العرب، مثل: ناب، سُمح تغييرها على نُويَب، بقلب الألف إلى واو، ولعل قول ابن العريف: "لأته ليس في كلام العرب"، يراد به أنه لم يرَ من ذلك إلا أنفاظ نادرة، لا يقياس عليها، كما هو مذهب البصريين، حيث يرون أن النادر لا يقياس عليه لقته، وهذا أساس اختياره لقول البصريين، وحجتهم أنه لم يرَ من ذلك عن العرب إلا

(1) انظر : ص ۱۶۹.
(2) انظر : ص ۱۷۴.
(3) انظر : ص ۱۸۷.
ألفاظ نادرة لا يقاس عليها، وأنما استدل به الكوفيون على جواز قلب حرف اللين الأصلي إلى الواو إذا كان ياءً بحجة السماع عن العرب دليل ضعيف لقلة هذا المسموع(1).

(1) انظر: ص 187.
الفصل الثالث
الأصول النحوية في اختياراته

<table>
<thead>
<tr>
<th>السماع</th>
<th>البحث الأول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>القياس</td>
<td>البحث الثاني</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجماع</td>
<td>البحث الثالث</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستصحاب</td>
<td>البحث الرابع</td>
</tr>
</tbody>
</table>
المبحث الأول

السماع

عرف الأثني عشر المسموع بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلء إلى الكثرة".(1)

وهذا الكلام المنقول يشمل: "كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل البعثة وفي زمنها، وبعدها إلى أن فسدت الألسنة بكثره المولدين نظماً ونفرًا عن مسلم أو كافر".(2)

ويتضح موقف ابن العريف من السماعة من خلال الأصول السمعية في اختياراته، وهي:

الأصل الأول: القرآن الكريم وقراءاته.

لم يتعرض ابن العريف في ما توصل إليه الباحث من مسائل إلى القراءات القرآنية، إلا أنه ذكر عند إعرابه للسماحة في أول شرحه أنه لا تجوز القراءة بكل ما شاكل العربية من وجهة الإعراب؛ لأن قراءة القرآن لا تقاس، ولا تؤخذ بالنسب، حيث قال في إعراب "الرحمن" : "والقراءة فيه بالخفظ على الصفة حملاً على الاسم، ويجوز في العربية رفعها ونصحها وخفضها، [أي: الصفة]"(3)، فالرفع على إضمار: هو الرحمان، والنصب على إضمار: أعني على المدح، وهو جائز كبير، ولا يقرأ به؛ لأن القراءة سنة ماضية فأخذها الآخر عن الأول"(4).

وابن العريف كغيره من النحوين يستشهد بالأيات القرآنية في بعض المسائل النحوية، ومنها:

في مسألة (زيادة "كان") ذكر عند إعرابه لقول الشاعر:

فكيف إذا مَرَّتُ بدار قُومٍ وجريان لنـا كَانُوا كِرَامٍ؟

(1) لمع الأملة، ص 81.
(2) الاتجراح، ص 67.
(3) زيادة للوضيح.
(4) شرح الجمل، ص 18.
انّ "كان" في البيت زائدة، ثم قال: "ومنه قوله تعالى: "٦٣٢".

وفي سؤالة: (معنى لعلّ)، ذكر أن لها ثلاثة مواعظ، تكون شكًا وإيجابًا واستفهامًا، ثم قال: "والإجابة قوله تعالى: "٦٣٢".

وفي سؤالة: (كسر هيئة "إن" بعد القسم)، ذكر أن الأجود والأكثر في لسان العرب كسرها بعد القسم، واستبدل يقوله تعالى: "٦٣٢"، ثم قال: "وقد أجاز بعض التحويلين نفحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في لسان العرب، والفتح جائز قياسًا، كما ذكرنا".

وفي سؤالة: (زيادة "واو العطف") ذكر أنه يجوز أن يخير مقحمة، أي: زائدة في الكلام، ويكون دخوًالها كخروجها، واستبدل على ذلك يقوله تعالى: "٦٣٢"، وقوله تعالى: "٦٣٢"، وقوله تعالى: "٦٣٢"، فالواو في هذه الآيات عند ابن العريف زائدة، ومعنى: "أوجينا إليه"، و"نادينا"، و"فتحت أبواها".

الأصل الثاني: الحديث النبوي الشريف.

لم يعتمد النحاة الأوائل الحديث الشريف مصدراً للاحتجاج اعتمادهم القرآن الكريم والشعر، وقد حاول بعض من جاء بعدهم من النحاة حتى نهاية القرن السادس، وبداية القرن السابع عندما أثرى ابن خروف (ت ٧٦٥ هـ) من الاحتجاج بالحديث الشريف، وتعتبر ابن مالك (ت ٧٦٥ هـ)، ومع هذا فقد ورد الاحتجاج بالحديث في مواضع يسيرة

---

1. انظر: ص ٧١
2. انظر: ص ٩٨
3. انظر: ص ٩٢
4. انظر: ص ١٥٩
من كتب الأقدمين(1)، وابن العريف، كغيره من النحوين المتقدمين، لم يكن من الاحتجاج بالحديث في احتجازه إلا أنه احتج بعض الأحاديث في شرحه على قضايا لغوية(2)، ومع قلة وندرة احتجاجه لاحتجازه بالأحاديث النبوية، فقد أورد مسألة واحدة احتج مهني بحدث نبوي، وهي مسألة: (الإغراق بـ "على" للغالب)، حيث ذكر أنه يجوز الأغراق بـ "على" خاصة للغالب دون غيرها، واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب من استطاع منكم البياء فليتناو، وإلا فعليه بالصوم فإنه له واجب"(3).

الأصل الثالث: كلام العرب نوا وشعرا .
كلام العرب يشمل الشعر والأمثال والحكمة، وأحاديثهم التي تدور بينهم في مجالسهم وأسواقهم، وقد عرفه السيوطي بقوله : "وأما كلام العرب فيحتضن منه ما ثبت عن الفصحاء الموتوق بعريتهم"(4).
أ- النثر.
جري النحويون واللغويون على الاستشهاد بالأمثال وحكايتها كما هي، ولا يكاد يخالط كتاب نخوي من الاحتجاج بالأمثال وأقوال العرب، وقد سار ابن العريف على هج النحويون بالاستشهاد بالأمثال والأقوال، ومن ذلك:

في مسألة: (زيادة "كان") في قوله الفردق:
فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام تطرق لموضع الشاهد في البيت فقال: "وتفسير ما أتي على الشاهد فيه، أنه جعل قوله: "كانوا" حشوًا ملغي مستغني عنه، كأنه قال: "وجيران كرام لنا"، ألا ترى أنه لو أسقط ب"كانوا" لم يختم الكلام، ولكن أتي بكانوا، ليدري أنه في الماضي، وليس لكان هنا خبير إذا كانت حشوًا، لأن "كانوا" معنى خلقًا فلا تحتاج إلى خبر، ومنه قوله العرب: "ولدت فاطمة بنت الجبرئيل الكلمة من بني عيسى لم يوجد كان مثلهم، يريد لم يوجد مثلهم،

(1) انظر على سبيل المثال: الكتب 397/2، ومعاني القرآن للقراءة 468/1.
(2) انظر على سبيل المثال: شرح الجمل ص 111، 245، 92.
(3) انظر: ص 171.
(4) الاقتراح ص 90.
فجعل "كانوا" حشواً؛ ليدل على أن الأمر كان فيما مضى، واكمها مستتر فيها؛ لأنه لا يكون فعل دون فعل "("1).

توجد: (الإغراق بـ "على" للغائب)، ذكر أنه يجوز الإغراق بـ "على" خاصة للغائب دون غيرها، واستشهد بما حكي عن رجل من العرب بمحبّ لرجل له أن فلاناً ذكرك
بذلك، فقال: "عليه رجلاً ليسيئاً." (2).

ب- الشعر العربي في عصور الاحتجاج.

لقد أكثر العلماء من الاستشهد بالشعر في النحو واللغة؛ لأنه قد توفرت فيه صحة
النقل والبعد عن اللحن، ومعرفة القائل وفصاحته؛ وهذا قسموا الشعراء إلى أربع طبقات:
طبقة الجاهلینين، وطبقة المخضرين، وطبقة الإسلاميين، وطبقة المولدین. (3).
فأجازوا الاحتجاج بالطبقات الثلاث الأول، ومنعوا الاحتجاج بطبقة المولدین، قال
السيوطي: "أجمعوا على أنه لا يحتاج بكلام المولدین والمحدثین في اللغة والعربية." (4).
وهكذا صنف ابن الطلب - رحمه الله - فقد احتج في بعض اختياراته بشعر الطبقات
الثلاث الأول، فمن ذلك :

_ في مسألة: (الأصل في "الله") ذهب ابن الطلب إلى أن الأصل فيها "عل" متبعاً
لمذهب البصريين، في ألاّ حرّك من ال لاام الزائدة، و"عل"، واستشهد على ذلك
بقول رؤية ابن العجاج:

"أبنا علّك أو عساك؟". (5).

_ وفي مسألة: (حذف النون من فعل الفاعل المرؤو تأنيثاً حقيقياً المفصول عن فعله)،
ذهب إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر مختاراً لرأي المبرد، واستشهد على ذلك
بقول جرير:

(1) انظر: ص 71 - 800 .
(2) انظر: ص 171 .
(3) انظر: الخرائط 1971 .
(4) الاقتراب ص 120 .
(5) انظر: ص 95 .
لقد ولد الأخيلقل أم سؤود ..

و في مسألة: (زيادة "واو" العطف) ذهب إلى أنه يجوز أن تجيء مقحمة، أي:

زائدة في الكلام، و ي تكون دخولا كخروجها، واستشهد بقول أمير القيس:

فلما أجرونا ساحة الحي و التحي، قلنا بطل حق حلي ركام عقُمقل (1)

(1) انظر: ص 113
(2) انظر: ص 159
المبحث الثاني

القياس

القياس من الأصول النحوية التي اعتمدها التحويون في دراساتهم وله قاسوا ما لم يرد
في كلام العرب على ما ورد عنهم، وله يحمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه١.
ويعد القياس من أهم أدة النحو، حتى قيل: "ال نحو علم قياسي"، وقال عنه أبو
البركات الأنصاري: "أعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس;
وهذا قبل في حده: النحو علم بالميزانيات المستندة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر
القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً أنكره؛ لثبوت نه بالدلالات القاطعة، والبراهين
الساطعة"٢.

وقد ورد القياس في بعض اختيارات ابن العريف، ومنها:

١— الشاذ يحقق ولا يقياس عليه:

يقال إن البصريين أصح قياسًا؛ لأعظمهم لا يتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على
الشاذ، والكوفيين أحسن رواية؛ لأنهم علامون بأشهر العرب، مطلعون عليها٣.

وقد فتح ابن العريف منهج البصريين في عدم جوائز القياس على الشاذ؛ فالشاذ عنده
يحقق ولا يقياس عليه٤، وقد يذهب ابن العريف إلى أن ذلك من هذا فرد رأياً مشهوراً ومتفقاً
عليه، وينسب إلى الشاذ الذي لا يجوز القياس عليه، ففي مسألة: (حذف الناء من فعل
الفاعل المؤنث الحقيقي المنفصل عن فعله) اعتبر مذب 아래 في عدم جوائز حذف الناء إلا
في ضرورة الشعر، حيث قال: "لا أفهم قالوا: حضر القاضي امرأة، وهذا شاذ، والشاذ
يحقق ولا يقياس عليه"٥.

(1) انظر: الإغراب في جهل الإعراب ص ٤٥، والاقتراح ص ١٧٥.
(2) انظر الاقتراح ص ٤١.
(3) انظر: الإيضاح في عمل النحو للزجاجي ص ٤١.
(4) انظر: الاقتراح ص ٤٢١.
(5) انظر: شرح الجمل ص ٢٣٢.
(6) انظر: ص ١١٣.
وما قاله ابن العريف خالف لما قاله النحويون، فقد ذهبوا إلى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الموجب تأنيثًا حقيقًا كان الخذف أحسن؛ لطول الكلام، كما في قوله: "حضر القاضي امرأة"(1).

٢ — ما يوجه القياس لا يجوز خلافته:
ذكر ابن العريف في مسألة: (عامل النصب في المستثنى) أن الناصب له الفعل الذي قبل "إلا"، وذكر أن سبوبيه كان يقول: "إنه عمل فيه ما قبله عمل العشرين فيما بعدها، والمرد والزجاج يذهبان إلى أن النصب في الاستثناء بتقدير: أستثنى ونابت "إلا" عن الفعل وقامت مقامه وذكر أن هذا خطأً لأنه لا يجوز التقدير في نحو: أستثنى غير زيد، ولكن الذي يوجه القياس وقول سبوبيه أن ينصب المستثنى بالفعل الذي قبل "إلا" وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل(2).

٣ — ما جاء تاماً لم تحدث فيه العرب شيئاً فهو على القياس:
ذكر ابن العريف أنه عند النصب إلى "فُعَّل وُقِيل" المجردان من الناية، فالوجه فيهما إثبات الياء، قياساً على قولهم في قريش: قريشي، مختاراً لمذهب سبوبيه وأكثر النحويين، فهو مما جاء تاماً لم تحدث فيه العرب شيئاً لأنه على القياس الذي لم يعترفه المنسوب إليه عن حركات حروفه(3).

فابن العريف بين اختباره هذا على القياس على ما جاء عن العرب، ولم يغيروا فيه عند النسب إليه.

(1) انظر : ص ١١٣
(2) انظر : ص ١٢٧
(3) انظر : ص ١٩٣
المبحث الثالث
الإجماع

"هو اتفاق أهل الخلافة والعقد على أمر من الأمور"(١)، وهذا التعريف يمكن أن يكون تعريفاً للإجماع النحوي، وغيره.

وقل السيوطي: "المراذ به إجماع حجة البلدين: البصرة والكوفة"(٢).

وجاء في الخصائص: "وإلا يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقبض على المنصوص، وإن لم لا، فلا؛ لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة، أهمل لا يجمعون على الخطأ"(٣).

وجاء في موضع آخر: "يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين"(٤).

وقد احتكم ابن العريف إلى الإجماع في احتياجه لأصل في الاشتلاق هل هو المصدر أو الفعل؟، حيث اختار رأي البصريين معلناً لذلك بقوله: "والاجماع على تلقيبه مصدراً يدل على أنه أصل للفعل"(٥).

(١) التعرفات للحرجاني ص. ٣٠.
(٢) الاقتراح ص. ١٥٩.
(٣) ١٨٩/١، انظر: الاقتراح المصدر السابق.
(٤) انظر: الخصائص ص. ١٨٨/١، الاقتراح ص. ١٢٠.
(٥) انظر: ص ١٢٣.
المبحث الرابع

الاستصحاب

"وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل".(1)

وهو من الأدلة المعتبرة عند النحوين، إلا أنه من أضعف الأدلة؛ وهذَا لا يجوز التماسك به ما وجد هناك دليل.(2)

وقد بين ابن العريفز بعض اختياراته على ما يؤيد الاستصحاب ومن ذلك:

١- في الخلاف في الأصل في فعل الأمر، هل هو مبنيٌّ أو معرِب؟، حيث اختار رأي البصرئين في أن فعل الأمر مبني على السكون، معلاً ذلك بأنه بين على أصل ما يجب من الأفعال؛ لأن لم يضارع المضارع بوجه، فبقي على أصله، واستدل بالاستصحاب، وما قاله:

"بين فعل الأمر على أصل ما يجب من الأفعال ...، فبقي على أصله، وأصل الأفعال البنِاء على السكون".(3)

٢- وفي الخلاف بين النحوين في مد المقصور للضرورة الشعرية اختار ابن العريفز مذهب البصرئين في أنه لا يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، واستدل باستصحاب الأصل، حيث قال: "وختلف في ذلك الكوفيين والبصرئين، فأما أهل الكوفة فقالوا لأهل البصرة: كما أجزم أنتم القصر، أجزنا نحن المد، والقصر هو ردة الشيء إلى أصله، فأصل هذا كله القصر".(4)

٣- وفي الخلاف حول أصل حركة همزة الوصل اختار مذهب البصرئين في أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، واستدل باستصحاب الأصل، وما قاله: "إِنْ(...

(1) الإغراب في جدل الإعراب ص ٢٤٢، وانظر: الاقتراح ص ٣٥٣.
(2) انظر : لمبادئ الأدلة ١٤٢، والاقتراح ص ٣٥٦.
(3) انظر : ص ٣٥.
(4) انظر : ص ١٨٤.
كان ثالث الفعل مكسوراً أو مفتوحاً، كسرت الألف في الابتداء، وحق ألفات الوصل كلامها

أن تكون مكسورة"(1) .

(1) انظر : ص ١٩٥ ١٩٥
الفصل الرابع
موقفه من المذاهب النحوية، واتجاهه النحوي

<table>
<thead>
<tr>
<th>المبحث الأول</th>
<th>موقفه من النحويين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المبحث الثاني</td>
<td>موقفه من الزجاجي</td>
</tr>
<tr>
<td>المبحث الثالث</td>
<td>اتجاهه النحوي</td>
</tr>
</tbody>
</table>
المبحث الأول
موقفه من النحوين

أولاً: موقفه من البصريين.

منهج ابن العربية الأصوفي، بما تضمن من التأصيل في ضبط القواعد يلتقي مع منهج البصريين في ضبط القواعد النحوية، والاعتماد على الكثير، وإعمال الشاذ، والقليل والناادر.

يتبقى ذلك في قوله: "والشاذ يصح ولا يقياس عليه".(1)

وقد استدل بكلام أئمة البصريين وجعله حجة لما اخترته، حيث قال في مسألة (عامل النصب في المستثنى): "والذي بوجه القياس، وقال سبيله أن ينصب "زيادا" بلفعل الذي قيل "إلا"، وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به، بعد ارتفاع الفاعل".(2)

وقد استعمل في كتابه بعض المصطلحات النحوية التي كان يستعملها البصريون لتعبير عن بعض الأحكام النحوية.

اختياراته التي وافق فيها البصريين:

أغلب المسائل الخلافية بين النحوين اختار فيها ابن العربية مذهب البصريين، ومن ذلك:

— وافق البصريين في القول بأن فعل الأمر مبني على السكون.(3)

— وافقهم في أن علة إعراب الفعل المضارع مشابهة لاسم.(4)

— وافقهم في أن (الثون) في المثنى وجمع المذكر السالم عوض من الحركة والتونين.(5)

— وافقهم في العام في (المبتدأ والخبر) (1)، وهو أن "المبتدأ" مرفوع بالابتداء، و"الخبر" مرفوع بالمبتدأ.


1. انظر: ص 113
2. انظر: ص 127
3. انظر: ص 35
4. انظر: ص 39
5. انظر: ص 54
6. انظر: ص 64
٧٤٢

— وافقهم في أنّ (كأنّ) مركبة من (أنّ) المفتوحة الهمرة، وكاف التشبيه(١).

وفقهم في أنّ (لعلّ) حرف مركب من اللام الزائدة، و"علّ"(٢).

وفقهم في العامل في خبر "إنّ وأخوهما"، وهو أخما تعمل الرفع في الخبر؛ لأنها قوية

متشابتها الفعل المتعدي لفظًا ومعنيّ(٣).

وفقهم في أنّ (اللام) التي في خبر "إن" المخففة من الثقيلة هي لام الابتداء، لزمت

للفرق بين "إن" التي هي لتأكيد النسبة وبين "إن" النافية(٤).

وفقهم في العامل في الاسم المشغول عنه، وهو أنه فعل مقدّر(٥).

وفقهم في أنّ أول العاملين في العمل في (باب التنازع) هو الفعل الثاني(٦).

وفقهم في أنّ الأصل في الاشتفاق (المصدر)(٧).

وفقهم في عامل النصب في المستثنى، وهو أنه الفعل المتقدم بواسطة "بلا"(٨).

وفقهم في أنّ (نعم وبِهِ) فعلان جامدان(٩).

وفقهم في منع توكيك النكرة توكيكًا معنويًا(١٠).

وفقهم في عدم جواز العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع في اختيار الكلام من غير توكيده بضمير الرفع المنفصل إلا على قبح ما لم يكن هناك ضرورة شعرية

تجيزة(١١).

(١) انظر : ص ٨٧.
(٢) انظر : ص ٩٥.
(٣) انظر : ص ١٠١.
(٤) انظر : ص ١٠٩.
(٥) انظر : ص ١١٦.
(٦) انظر : ص ١١٨.
(٧) انظر : ص ١٢٣.
(٨) انظر : ص ١٢٧.
(٩) انظر : ص ١٣٣.
(١٠) انظر : ص ١٥٥.
(١١) انظر : ص ١٦٢.
ولا يوافقهم في منع عطف الظاهر المخفوض على المضمر الواقع في محل جر إلا بعد إعادة حرف الجر.

واافقهم في عامل النصب في (المنادي)، وهو أنه منصوب بفعل مضمر لم يستعمل إظهاره للدلالة "يا" النداء عليه.

واافقهم في منع دخول (نون التوكيد الخفيفة) على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة.

واافقهم في أنَّ (الألف واللام) لا تدخل على العدد المركب وتمييزه إلا على الجزء الأول منه فقط.

وافاقهم في منع مد المصغر للضرورة الشعرية.

وافاقهم في القول بقاء حرف اللين الأصلي، ورد المنقلب إلى أصله عند تصغير ما ثاني حرف لين.

وافقهم في أنَّ الأصل في حركة (هيئة الوصل) الكسر.

وافاقهم في أنَّ أصل "ابن" على وزن "فعل"، والمذود منه الواو.

وافاقهم في أنَّ أصل (اسم) "سمو" على وزن "فعل".

وافاقهم في أنَّ علة حذف "الواو" من نحو: "يعدُّ، ويقف" وقوعها بين ياء وكسرة؛ لأنَّ اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في الكلام.

(1) انظر: ص 165.
(2) انظر: ص 169.
(3) انظر: ص 174.
(4) انظر: ص 178.
(5) انظر: ص 184.
(6) انظر: ص 187.
(7) انظر: ص 195.
(8) انظر: ص 199.
(9) انظر: ص 201.
(10) انظر: ص 211.
ثانياً: موقعه من الكوفيين:
لم يكن ابن العريف في أغلب المسائل التي يختارها يعرض فيها آراء الكوفيين، وإما يقتصر فيها على ذكر الرأي البصري، وهذا يعني أنه يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون، إلا أنه في بعض المسائل يورد الخلاف بين البصريين والكوفيين ويصرح باختياره لمذهب البصريين، كما سبقت الإشارة إليه أثناء الحديث عن منهج ابن العريف في اختياراته، وقد يرد مذهب الكوفيين ويلعل لذلك الرد، وينجمال ذلك في مسألة: (الخلاف في أصل الاشتقاق) عندما علل اختياره لمذهب البصريين، ورده لمذهب الكوفيين، حيث قال بعد أن أورد الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات: "قال أبو القاسم ابن العريف: والاختيار عندى قول البصريين: أن الفعل مأخوذ من المصدر؛ لأن المصدر على قول الكوفي كأن أخذ من الفعل الماضي، فكيف يؤخذ من شيء قد ذهب وتلاشي، وإن أخذ من المستقبل فكيف يؤخذ مما لم يأت، والحال لا وجود له".(1)
وفي مسألة الخلاف حول عامل النصب في المنادى، ذكر أنه منصب بفعل مضمر قد تركت العرب إظهاره، فكان حرف النداء ومد الصوت عوض من الفعل، وذكر أن الكوفيون يقولون: ليس منصوبًا بإضمار فعل؛ لأن الحال لا يجوز معه، ثم قال: "والرد عليهم أن الحال يستحيل فيه لا من أجل العامل؛ لكن لننافض معنى الكلام، وذلك لقولنا: يا زيد قائماً، على معنى الحال؛ لكن التقدير: أن النداء في حال القيام، فإن لم يكن قائماً، فلا نداء، وهذا يستحيل؛ لأن النداء قد وقع، فتقدير البصريين: أن "يا" صارت بدلاً من قولك: أدعو، وأريد، كأنك تخبر أنك تفعل".(2)
وفي مسألة: (دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النساوة) ذكر أنه لا تدخل على هذين الفعلين لثلا يجتمع ساكناً، وهي حجة البصريين، وذكر أن الكوفيون يجيبون دخولها في هذين الموضوعين، ثم قال: "والكوفيون يجعلون الخفيفة كالتقيلة في اجتماع الساكنين، وليسًا سواء؛ لأن الساكنين يجتمعان إذا كان أحدهما حرف مد ولين،

(1) انظر : ص 123 .
(2) انظر : ص 169 .
والثاني مدغم، نحو: دابة، ولا الضالين؛ لأنّ المدّ الذي في حرف المدّ يقوم مقام الحركة المعتمد عليها، والحرف المدغم يرفع اللسان عنه رفعة واحدة كالمتحركٌ.

ورغم هذا الموقف من الكوفيّين وردها لآرائهم في بعض المسائل، وجد الباحث أنّ ابن العريف وافقهم في مسائل قليلة وهي:

١ - وافق الكوفيّين في أنّ "الباء" في البسملة متعلقة بفعل محسوم تقديره: أبداً، أو ابتدأت، والجار والمجرور في موضع نصب (١).

٢ - وافقهم في جواز شيء "واو العطف" مقطعة زائدة في الكلام، وبيكون دخوله كخروجها (٢).

٣ - وافقهم في أنّ علامة التأنيث في الأسماء المؤنثة هي (الهماء)، وليس (التاء) (٣).

ومع أنّ ابن العريف كانت له هذه المواقف من النحوين البصريين والكوفيّين، لم يقف الباحث فيما توصل إليه من مسائل خلافية في شرح الجمل إلى موقف ابن العريف من النحوّيين الأندلسّيين، وله مرك ذلك إلى أمرين:

احدهما: أنّ شرحه بعد أول الشروح التي تناولت كتاب الجمل؛ نظراً لقرب عهد ابن العريف المتوفى سنة ٩٣٩هـ، من عهد الزجاجي المتوفى سنة ٤٣٠هـ.

والثاني أنّ عناية المغاربة بكتاب الجمل بدأت بعد وفاة ابن العريف، فقد كان ثاني شرح تناول كتاب الجمل بعد شرح ابن العريف، هو شرح أبي الفتح ثابت بن محمد الحرحاني المتوفى سنة ٤٣١هـ (٤)، ثم توالت بعد ذلك شروح الجمل في القرنين الخامس والسادس.

١ انظر: ص ١٧٤.

٢ انظر: ص ١٣١.

٣ انظر: ص ١٥٩.

٤ انظر: ص ١٨٢.

٥ انظر: إباضة الرواة ٢٩٨/١، والبغية ٤٨٢/١.
المبحث التالي
موقفه من الزجاجي

ألف الزجاجي كتابه (الجمل في النحو) بمكة المكرمة، وكان كلما أفق باباً طاف بالبيت سبعاً، ودعنا الله أن ينفع الناس به(1).

وقد أحسن في عرضه لموضوعاته، وتناوله بالأسلوب سهل واضح خال من التعقيد وحروف الحروف والقواعد، مما جعل الكتاب مناسبًاً لمستوى المتعلمين، وفي الوقت نفسه لا يهم المتخصصون للفائدة، فتصدى الكثير لشرح وشرح شواهد(2).

وتبدل آراء الزجاجي وتصانيفه أنه سار على منهج الاختيار من كلما المدرستين البصرية والكرمة، وإن كان ميالًا إلى البصرى، والأخذ برأيهم في أكثر الأحيان على أن لا يكن متخصصًا ولا مقلداً(3)، وقد عده الزبيري في الطبقة العاشرة من النحوين البصريين(4).

وقد سار ابن العريف على نهج الزجاجي في اختياره إلا أنه كان أميل إلى المذهب البصري كما سيأتي الحديث عن اتجاهه النحوي؛ وهذا عقد الباحث هذا المبحث لإيضاح موقفه من الزجاجي من خلال نقطتين هما:

أولاً: موافقته للزجاجي:

وافق ابن العريف الزجاجي في أغلب اختياراته التي اختار فيها المذهب البصري، ولا سبيل لذكرها لأما الأوفر حظًا، ومع هذا تبدو موافقته للزجاجي فيما خالف فيه البصرى:

ومن ذلك:

- في مسألة: (كسر همة "إن" بعد القسم، ذهب البصرى إلى وجود كسرها، وذهب الكوفيون إلى جواز الكسر والفتح، وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الفتح والكسر أحسن واختيار ابن العريف، موافقًا لما ذهب إليه الزجاجي(5).

---

(1) انظر: البلغة ص ١٢١-١٢٢
(2) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٧٤.
(3) انظر تفصيل ذلك في: "الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي"، للمؤرخ: مازن المبارك.
(4) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٩.
(5) انظر: ص ١٠٠.
وفي مسألة: (إعراب المخصوص بعد (نعم ولبس) ذهب الزجاجي وغيره من النحويين إلى أنه يجوز فيه وجهان من الإعراب: إعرابه مبتدأ، والجملة قبله في موضع الخبر، أو إعرابه خيراً لمبتدأ مذووف وجواباً، وقد اختار ابن العريف تبعاً للزجاجي هذين الوجهين من الإعراب.

وقيل: إنه مبتدأ مذووف وجواباً، وقيل: إنه بدأ من فاعل: نعّم، ولبس.1)

ثانياً: مخالفته للزجاجي:

رغم سير ابن العريف على نهج الزجاجي وميله إلى مذهب البصريين في أكثر اختياراته إلا أنه خالفه في بعض المسائل مع عدم ذكره لمذهب الزجاجي في تلك المسائل، ودون الإشارة إلى موقفه منه، ومن ذلك:

- في مسألة: (معاني "كان") ذهب الكوفيون والزجاجي في أحد قوله أحا للتحقيق دون التشبيه، وذهب الزجاجي في قوله الآخر إلى أحا تأتي للتشبيه إذا كان خبرها جامدًا، وتكون للمشكل والظن إذا كان خبرها مشتقة، وإليه ذهب ابن السيد، وابن الطراوة، وهو اختيار ابن العريف مخالفًا في ذلك للزجاجي في قوله الآخر أن "كان" للتحقيق.2)

- وفي مسألة: (الإغراء ب - "علي" للغائب) منع النحويين الإغراء بما للغائب وخرجوا ما ورد من الشواهد السمعية على أحا شاذة تسمع ولا يقاس عليها إلا أبا الحسن ابن كيسان فإنه أجتز الإغراء بما للغائب واختاره ابن العريف، مخالفًا في ذلك للنحويين ومنهم الزجاجي.3)

- وفي مسألة الخلاف حول "زيادة واو العطف"، منع البصريون جميع الواو زائدة مفهمة في الكلام، وأجازه الكوفيون، واختار ابن العريف مخالفًا في ذلك للزجاجي، الذي لم يتطرق إلى الخلاف أصلاً في هذه المسألة، ولعل ذلك هو السبب الذي جعل ابن العريف لم يشير إلى موقفه المخالف للزجاجي في هذا الموضع.4)
المبحث الثالث

اتجاهات النحو

بعد الاطلاع على اختيارات ابن العريف - رحمه الله - وتعقيده لبعض الأصول النحوية كالسماع والقياس، فإن ذلك يجعل الباحث يحكم عليه بأنه بصري النوجه، ويتجلو ذلك من خلال النقاط التالية:

1 - كثرة اختياره لمذهب البصريين، وتعليله لها، ورده على الكوفيين في بعض مسائل الخلاف.

2 - لم يختر مذهب الكوفيين إلا في مسائل أقل من أن تتجاوز أصصاب البيد الواحدة.

3 - عدم مخالفته للزجاجي فيما كان يذهب إليه من آراء البصريين عدا ما سبق ذكره، وقد سبقت الإشارة إلى أن الزبيدي عده في الطبقة العاشرة من البصريين.

ومع أن ابن العريف في اختياره التي رجح فيها مذهبًا نحويًا على آخر، ينهج منهجًا مميزًا، حيث إنه يختار الرأي في أغلب مسائل الخلاف دون الإشارة إلى الآراء الأخرى، لم تخل هذه المسائل من تعليلات اجتهادية، أصبحت سما بارزة في اختياراته، من ذلك:

- في مسألة: الخلاف حول علة دخول الاعراب في الكلام، ذهب جمهور النحويين إلى أنه دخل الإعراب في الكلام؛ للدلالة على المعاني المختلفة التي تعتبر الكلام، وذهب فُطُرُب إلى أن الإعراب دخل الكلام حليلاً للفظ، واختيار ابن العريف معللًا ذلك بقوله:

"وهو أجد، أي: اللفظ، بالتقدم من الإعراب؛ لأن الإعراب حليلة اللفظ."(1)

- وفي مسألة الخلاف حول حروف اللين في النثائية والجمع هل هي حروف إعراب أو دلائل على الإعراب، تعددت أقوال النحويين حول هذه المسألة، واختار ابن العريف أنها تدل على الإعراب، وليست حروف إعراب أو إعراب، موافقًا في ذلك للأخفش، والمبرد، والخزني، والعزيدي، وعلل لذلك بقوله: "والآصل في هذا أن الحركات الثلاث لما كان يجمعها الأسم الواحد، وأردنا النثائية والجمع كانت حروف اللين في حالة عليها ومؤخرة منها"(2).

1) انظر: ص 251
2) انظر: ص 30
3) انظر: ص 47
وقد يذهب في اجتهاداته إلى أبعد من هذا فيختار رأياً مختلفاً لما عليه جمهور النحويين، ويرمي ما ذهبوا إليه بالذنود، ففي مسألة: (حذف التاء من فعل الفاعل المؤنث الحقيقي المفصل عن فعله بفأصل)، ذهب المبرد إلى أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، كقولهم: حضر القاضي امرأة، وعلل ابن العريف لذلك بقوله: "وهذا شاذ، والشاذ يحكي ولا يقاس عليه"(1).

(1) انظر : ص ۳۱۳. ۱۱۱.
الفصل الخامس
التقويم

<table>
<thead>
<tr>
<th>المحاسن</th>
<th>البحث الأول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المأخوذ</td>
<td>البحث الثاني</td>
</tr>
</tbody>
</table>
المبحث الأول
المخصص

أولاً: مدى الدقة في توثيق الآراء:

لقد سبقت الإشارة إلى أنَّ ابن العريف سلك منهجاً مميزاً في اختباراته، حيث إنه يمكن تقسمها إلى قسمين:

أ - قسم يختار فيه الرأي بعد أن يعرض آراء متعددة في المسألة.

ب - وقسم يذكر فيه الرأي دون الإشارة إلى الآراء الأخرى، وهذا يعني أنه يذهب إلى هذا الرأى دون غيره.

ففي القسم الذي يختار الرأى بعد أن يعرض الآراء الأخرى حرص على توثيق الآراء ونسبتها إلى أصحابها، ومن ذلك:

- في مسألة الخلاف حول علة بناء الفعل الماضي على الفتح، ذكر أنه بُني على الفتح، لأنه لم يخرج من أصله، ولم يضاف الفعل المستقبل، فذللك لم يعرب، وذكر أنه بُني على الفتح لبعض مضايعته لاسم الفاعل، وهو الفعل المستقبل، فأعطي أخف الحركات، وهو الفتح، ثم قال: "هذا قول البصريين"، ثم نقل رأى الكوفيين، وقال: "وأقول قول البصريين".

- وفي مسألة الخلاف حول أصل "الذي"، ذكر أنَّ الذي اسم ناقص، ثم قال: "واتصل الذي على مذهب سبويه والبصرىين "الذي" على وزن "عم، وشج" ...، ثم قال: "وقال الفراء: الأصل في "الذي": "ذا" التي هي إشارة إلى ما يحضرك ...".

- وفي الخلاف حول العامل في المستثنى اختار مذهب البصريين، ونقل قول سبويه في هذه المسألة، حيث قال: "اختلاف التحويون في الناصب للمستثنى، فقال سبويه: إنه عمل فيه


(1) انظر : ص ٢٤٧
(2) انظر : ص ٣٢
(3) انظر : ص ٦١
ما قبله عمل العشرين فيما بعده"(1)، ثم ذكر أن المبرد والزجاج يذهبان إلى أن النصب في الاستثناء، بتقدير: أستثنى(2).

- وفي مسألة الخلاف حول متعلق "الباء في السبسة"، أورد الخلاف، ونقل قول البصريين، والكوفيين، والكسائي، والفراء، حيث قال: "القول في موضع الباء في "باسم الله"، قال البصريون: الباء في موضع رفع تقديره: إبدائي باسم الله، فهذا المضمر مبتدأ، والباء وما اتصل بها سدت مسد الخبر، وقال الكوفيون والكسائي والفراء، وغيرهم: الباء في موضع نصب، وتقدير الكلام: أبداً باسم الله، فهذا الفعل المقتدر متدعـ، ولا بد له من مفعول ...

- وفي مسألة الخلاف حول دخول "نون التوكيد الخفيفة" على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة، أورد الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، حيث قال: "إن الخفيفة تدخله، أي: الفعل، إلا في فعل الاثنين وجماعة النسوة ... ثم قال: وهذا مذهب الحليل وسبهيوه، وهو مذهب البصريين، ثم قال: وأما الكوفيون، فيجوزون إدخال الخفيفة في هذين الموضوعين، وهو مذهب يونس وجماعة من التحويين"(3).

- وفي مسألة الخلاف حول مدع الفص在于 للضرورة الشعرية، أورد الخلاف بين النحويين في هذه المسألة، حيث قال: "ويجوز له قصر الممدود، ولا يجوز مدع الفص在于، واجتمع في ذلك الكوفيون والبصر<ul><li> ...</ul>
- وفي مسألة الخلاف حول المئذن من اسم الفعال من الفعل الثلاثي المعتل العين، أورد الخلاف بين النحويين في هذه المسألة، وما قاله: "فالخليج وسبهيوه يقولان: الساقط الواء الثانية؛ لأنها زائدة ... والأخفش يقول: المئذن الواء الأولي، وإن كانت غير الفعل؛

---

1. انظر : ص ١٦٧
2. انظر : ص ١٦٧
3. انظر : ص ١٣١
4. انظر : ص ١٧٤
5. انظر : ص ١٨٤
لأن الساكنين إذا اجتمعوا، فالأول أولى بالتهيئ والخذف ... ثم نقل قول المازبي، حيث قال:
قال المازبي: قلت للأخفض: يلزم على قوله أن تقول: مثوب، قال: كسر ما قبل الواو، فقلت يا، كما قيل: ميزان وميعداد ...
(1).
وفي مسألة: (علاة حذف "الواو" من نحو: "يُعيده وتفقه"، ذكر أن علة حذفها: لأن اجتماع "الباء والواو والكسرة" مستقل في الكلام، حيث قال: "وكل واو كانت فاء الفعل فإما تصح في الماضي؛ لأنها مفتوحة، والفتحة لا تستقل، وتسقط في المستقبل، قال أبو الحسن: إنما صحت مع الماضي؛ لأنها مفتوحة، والفتحة لا تستقل على الواو خلفها، وإنما تسقط في المستقبل إذا كان على "يُعده" بكسر العين ...
(2).
ثانياً: مدى عنايته في ما يورده من شواهد شرعية:
سبقت الإشارة أثناء الحديث عن منهجه وطريقته في عرض الشواهد الشرعية، حيث إنه كان شديد الاعتناء بتلك الشواهد، فقد كان عند استهدافه ببيت من الشعر ينسبه إلى قائلته، ثم يذكر مناسبته، وبين موطن الشاهد فيه، ثم يعرض ويدكر ما فيه من الألفاظ الغريبة ويتمردها إلى غير ذلك من أساليب الاعتناء بشواهد الشعر، إلا فيما ندر من الشواهد، حيث إنه يكتسي بذكر موطن الشاهد وتفسيره(3)، ولكن لقلة مناقشته للآراء النحوية في بعض مسائل الخلاف التي أوردها الباحث، واقتصار ابن العريف على اختياره لرأي في المسألة دون ذكر غيره من الآراء الأخرى إلا في ما ندر من المسائل التي يعرض فيها للخلاف بين التحويين، مما أدى إلى قلة الشواهد التي يعرضها في المسألة، ولكن مع هذا لم يغفل عناده بالشواهد الشرعية التي أوردها في بعض المسائل، ومن ذلك:
ٍ أورد الخلاف حول زيادة "كان" واستشهد على زيادة بقول الفزدق، وما قاله:
"و قال الفزدق:
فكيف إذا مَرَّتْ بدار قومٍ وجرى لنا كأنها كرامٍ?

(1) انظر: ص ۲۰۷.
(2) انظر: ص ۲۱۱.
(3) انظر: ص ۹۵.

- أورد الخلاف بين التحويين حول أولي العاملين بالعمل إذا تنازعا، وذكر قول الفرزدق:

لا تضى لم سبيت وسبي،
بنو عبد شمس من منف وهاشم.

ثم أتى إلى تفسير هذا الشاهد، وما قاله: "شاهد هذا البيت قوله: سبيت وسبي، أدخله شاهداً على قوله: ضربت وضربني على إعمال الثاني، وتفسير ما أتى عليه الشاهد: أنه أعمل الفعل الآخر، وهو "سبي بني عبد شمس"؛ لأنه أقرب إلى الاسم، فحمله عليه، وهو الوجه، ولو أعمل الأول لقال: سبيت وسبيون بني عبد شمس ..."(2).

ثالثاً: ثقافته العلمية وأثرها في اختياراته:

كان لابن العربي - رحمه الله - ثقافة علمية متقدمة، مما جعل لتلك الثقافة آثراً في بعض اختياره، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في البحث الثالث في الفصل الأول، عند الحديث عن منهجه في اختياراته(3).

فبعد الحديث عن أصل الاشتقاق، هل هو المصدر أم الفعل؟ ذهب مذهب البصريين في أن المصدر هو أصل المشتقات مستعيناً بعلم المنطق؛ لنقريب المسألة إلى الأذهان، وهذه المسألة من المسائل التي طال فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، مما قاله: "وما تلقينهم إياه مصدراً علمنا أن الفعل صدر عنه، والدليل على أن الفعل مشتق منه: أن الفعل أمثلة: أعني ضرورتها ثلاثة: ضرب، ويزرب، وأضرب، وآضرب، ومصدر، وال مصدر في ذلك كله مثل واحد يوجد

(1) انظر: ص 71
(2) انظر: ص 118
(3) انظر: ص 224
في أمثلة الفعل كله، فوجود الفضية والذهب في الآنية المعمورة منهما لوجودهما فيه، ... ثم قال: وكذلك المصدر أصل الأمثلة؛ لوجوده فيها على اختلافها”(1).

(1) انظر : ص 123.
المبحث الثاني
المأخوذ

أولاً: قلة مناقشته للآراء النحوية:

‧ ذكر علّة دخول الإعراب في الكلام، وذهب إلى أن الإعراب دخول في الكلام؛ لأن الإعراب حليلة النظف، وهذه مسألة خلافية، فقد ذهب جمهور النحوين إلى أن علّة دخول الإعراب في الكلام؛ للدلالة على المعاني المختلفة التي تعتبر الكلام، وذهب قطرب إلى أن علّة دخول الإعراب في الكلام؛ ليكون حليلة للنظف؛ لأنه يوجد في الكلام العرب أسماء متفقة في الإعراب، مختلفة في المعاني، كما أن الاسم في حال الوقف عليه يلزم السكن للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكن – أيضاً – كان بلزم الإسكان في الوقف والوصول، وهذا دليل من أدلّة كونه حليلة للنظف، فإنَّ الديف لم يتلاقح اختلاف النحوين في هذه المسألة، ولم يذكر رأي قطرب الذي خالف في جمهور النحوين، بل أشار إلى أن الإعراب دخول في الكلام حليلة للنظف، واكتفى باختباره هذا.

‧ ذكر أن فعل الأمر الأصل فيه أن يكون مبنياً على السكون؛ لأنه لم يضارع المضارع بوجه، ففيه على أصله، وهذه من المسائل الخلافية بين المصريين والبيرونيين، فقد ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن

(1) انظر: ص 30.
 يكون على السكون، وما أعرب عن الأفعال أو بين منها على الفتح فذلك لمشاهديه للأعمال،
وليس بين فعل الأمر والأسماء مشابهة.
وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرِّب بجرم بلام مخفوًة، واستدلا على ذلك
بأدلة سماوية، كما استدلا بالقياس حملاً لفعل الأمر على ضده، وهو فعل النهي؛ لإجماعهم
على إعرابه(1).

ذكر أن الفعل المضارع صالح للحال والاستقبال، وهو مذهب جمهور النحويين،
ولم يتطرق إلى الحديث عن الآراء الأخرى المختلفة لهم، فقد ذهب الزجاج إلى أنه لا يكون
إلا للمستقبل؛ لأن فعل الحال لقصره لا يمكن أن تكون له صيغة تعبير عنه، ولأنه بقدر ما
ينطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا؛ ولأن فعل الحال ليس له صيغة تخصه، وليس من
موجود في كلام العرب إلا وله صيغة تخصه، ولا يوجد في كلامهم شيء ليس له إلا اللفظ
المشترك.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الفعل المضارع أصل في الحال فرع في الاستقبال؛ لأن
اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد، كان القريب أحق به، والخال أقرب من المستقبل(2).
وهناك الكثير من المسائل التي يختار فيها رأياً دون الإشارة إلى الآراء الأخرى،
ومناقشتها لا يتسع المجال لذكرها خوفاً من الإطالة.

ثانياً: التحيز لبعض الآراء وعدم الاعتدال:
يؤخذ على ابن العريف تحيزه لبعض الآراء النحوية وعدم الاعتدال عند رده لما يخالفها
من آراء أخرى، من ذلك:

ذكر أن حذف الناء من فعل الفاعل المؤنث الحقيقي المفصول عن فعله لا يجوز إلا
في ضرورة الشعر، مختارةً لذهب المدرّد في ذلك، وماله لرأي الجمهور الذين برون جواز
ذلك على أية حال سواء أكان في اختيار الكلام أم في الشعر، وما قاله: "إلا أفهم قالوا:
حضر القاضي امرأة، وهذا شاذ، والشاذ يحقك ولا يقاس عليه، ومع هذا فإِفْقَمْ فصلوا بين

(1) انظر : ص ۳۵ .
(2) انظر : ص ۴۲ .
الفعل والفعل بالمفعول، فكأنهم يرون المفعول الذي قد فصلوا به بينهما عوضاً عن التاء المخوافة، وهذا احتيالٌ (١).

فقد عبر ابن العريف عن ميله لمذهب المبرد، ورده لمذهب جمهور النحوين بقوله:

"وهذا شاذ، وهذا احتيال"، فهو يرمي ما أوردوه من مثل بالشذوذ، ورمى ما علما به من جواز التأنيث للفصل بين الفعل والفاعل بالاحتياط.

_ عند ذكره لتعامل النصب في المستثنى ذكر الخلاف بين النحوين في هذه المسألة،
ونقل قول سيبوته، الذي ذهب إليه البصريون واعتباره ابن العريف، ورد ما ذهب إليه المبرد والرجاج ورامهما بالخطأ، وما قاله: "اختلاف النحوين في الناصب للمستثنى، فقال سيبوته: إنه عمل فيه ما قبله عمل العشرين فيما بعداً، ومعنى قوله: أنت لا شغلت الفعل بالاسم الأول، لم يكن في ما بعد إلا النصب ... والمبرد والرجاج يذهبان إلى أن النصب في الاستثناء بتقدير: أستثنى زيداً، ونابت "إلا" عن الفعل، وقامت مقامه، وكأنه قال: أنائي القوم أستثنى زيداً، وهذا خطأ؛ لأننا نقول: أناقوم غير زيد ..." (٢).

ثالثاً: قلة اعتماده على الأصول النحوية المتعدة كالسماع والقياس:

بنتاجه على ابن العريف قلة اعتماده على السماع والقياس في معظم المسائل التي يورد فيها خلافاً بين النحوين، ويرجح فيها بعض الآراء على بعضها الآخر، واعتماده على أنواع من العلل في كثير من اختياراته، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن منهجه في اختياراته في الفصل الأول؛ ولذلك لم يعتمد على الأدلة السماعية أو القياسية، إلا فيما ندر من المسائل، ومن ذلك:

_ عند ذكره لكسر همة "إن" بعد القسم، ذكر أن الأجود والأكثر في لسان العرب

كسرها بعد القسم، واستدل على ذلك بقوله تعالى: 

L q p o n M: الطور: ١-٢، إلى قوله تعالى: M، إنّ ١-٢)

الطور: ٧، ثم قال: "وقد أجاز بعض النحوين فتحها بعد اليمين" (٣)

(1) انظر: ص ١١٣
(2) انظر: ص ١٢٧
(3) انظر: ص ١٠٦
وـ عند حدثه عن زيادة "أو العطف" ذكر أنه يجوز أن تبقى مقحمة، أي: زائدة في الكلام، ويكون دخولها كخروجهما، واستدل على ذلك بعدة آيات من القرآن الكريم(1).

وهو في هذه المسألة يختار المذهب الكوفي الذي يرى زيادة في هذه الآيات، بينما يذهب البصريون إلى أن الأصل في الحروف ألا تخرج عن معانيها التي وضعت لها فهي هنا وأو العطف وليست زائدة.

وـ في حدثه عن أصل "العل" ذهب إلى أن الأصل فيها "على" متبعة لمذهب البصريين، في أنها حرف مركب من اللام الزائدة، و"عل"، واستشهد على ذلك ببيت من الشعر(2)، إلى غير ذلك من المسائل التي استدل فيها بالسماع، ولكنها قليلة إذا ما قورنت بغيرها من المسائل التي استمد فيها على التعليل عند ترجيحها لها واختيارها.

وما يمكن قوله عن السماع ينطبق على القياس والاستصحاب والإجماع، ولا يتسع المقام لذكره خوفاً من الإطالة والتكرار المبر.

---

(1) انظر : ص ١٥٩.
(2) انظر : ص ٩٥.
الخاتمة
في نهاية هذا البحث الذي تطرق إلى ترجمة ابن العريف وتناول كتابه (شرح الجمل)، وتطرق إلى مكانته بين الشروح وعرض منهجه فيه وتناول دراسة ما وقف عليه الباحث من اختيارات النحوية والتصريفية، كما درس منهجه في هذه الاختيارات، خرج الباحث ببعض النتائج التي يمكن إجمالها بما يلي:

1— أن ابن العريف عاش في الأندلس في القرن الرابع، وتتلمذ على أحد علمائها، ثم رحل إلى مصر وتتلمذ على عالمين من علمائها، وخلف آثارًا مهمة في علوم اللغة ولكنها لم تصل إلينا، وهي:

أ— كتاب يشتمل على مسائل في النحو اعتمدت فيه على أبي جعفر أحمد بن محمد ابن النحاس النحوي، ذكره النحاس في كتابه المعروف بالكافي.

ب— كتاب في معاني الخروف وأقسامها، ذكره ابن خير في فهرسته.

ج— رسالة في "مسألة في العربية" وضعها ولد منصور بن أبي عامر.

2— لقد تبوأ ابن العريف مكانة علمية فريدة، فقد قدمه الأمراء في مجالسهم، وأثنى عليه العلماء، وكانت له مناظرات مع بعضهم.

3— كتابه (شرح الجمل) يعد من أقدم شروح الجمل وأقرها إلى زمن الزجاجي صاحب كتاب (الجمل)، حيث إنه عاشا في القرن الرابع، فقد كانت وفاة الزجاجي سنة 340 هـ، ووفاة ابن العريف في سنة 390 هـ، وهذا يدل على سرعة انتقال علوم المشارقة إلى المغاربة.

4— كان لابن العريف سمة مميزة في اختياراته يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ— قسم يذكر فيه الرأي دون أن يتطرق إلى الآراء الأخرى، ويعلل له، مما يدل على أنه يميل إليه، ويختار عليه غيره من الآراء.

ب— وقسم يذكر فيه آراء النحويين، ويناقشها، ثم يختار الرأي، ويصرح باعتباره له، أو يدعمه بالأدلة والشواهد، أو أقوال العلماء، أو يعلل لما يختاره من الآراء، ولما يرفضه أو يرد على الرأي المخالف لما يميل إليه.

5— اعتمد ابن العريف على التعاليم، للأحكام النحوية، فلا تخلو مسألة خلافية أوردها، من ذكر تعليقات لما فيها من أحكام.
6 — استخدم ابن العريف في ترجيحه لما يختاره من الأقوال قواعد النحو الكلية، في بعض المسائل الخلافية.

7 — مما يلفت النظر في عرضه لبعض مسائل الخلاف، وترجيحه لبعض الأقوال استعانته بعلم المنطق.

8 — بين ابن العريف اختياره على بعض الأسس، كقوة دليل القول المختار، أو ضعف دليل القول غير المختار.

9 — لم يعتمد ابن العريف في كثير من اختياراته على الأصول النحوية، مثلما اعتمد على التعليل، حيث استعان بأنواع العلل المعروفة لدى النحويين، كعلاقة الفرق، وعلاقة السير والتقييم، وعلاقة الأصل، وعلاقة المشاهدة.

10 — لم يتطرق ابن العريف فيما وفق الباحث عليه من اختياراته للقرارات القرآنية في ترجيحاته للأقوال، إلا أنه ذكر في بعض المواضع في كتابه (شرح الجمل) أنه لا نجوز القراءة بكل ما وافق العربية من وجهة الإعراب، وعلل لذلك بأن قراءة القرآن لا تقاس ولا تؤول بالقياس.

11 — كان ابن العريف كغيره من النحويين المتقدمين، لم يكون من الاحتجاج للحديث في ترجيحه لبعض اختياراته، حيث إنه لم يتجنب الحديث إلا في مسألة واحدة، وهي مسألة (الإغراة بـ "على" للغائب).

12 — سار ابن العريف على هج النحويين فاستشهد بالأمثال وأقوال العرب، وحثها كما هي، واستشهد بالشعر العربي في عصور الاحتجاج.

13 — كان ابن العريف موقف من القياس على الشاذ، فالشاذ عنده يحكي ولا يقياس عليه، وهو في هذا يوافق البصريين الذين لا يرون القياس على الشاذ.

14 — ما يوجه القياس عند ابن العريف لا نجوز مخالفته، وكذلك ما جاء ناماً لم تحدث فيه العرب شيئاً فهو على القياس.

15 — احترم ابن العريف في ترجيحه لبعض اختيارته إلى الإجماع والاستصحاب، وهذا يدل على أن هذين الأصليين من الأدلة المعتربة لديه.
16 – تبين من خلال موقفه من البصريين أنّ منهج ابن العريف بما تضمن من التأصيل في ضبط القواعد، يلتقي مع منهج البصريين في ضبط القواعد النحوية، والاعتماد على الكثير، وإهمال الشاذ.

17 – لم يكن ابن العريف يشير إلى موقفه من الزجاجي بالموافقة أو المخالفته، ولعل مرد ذلك إلى أمرين:

أحدهما: أن الزجاجي كان يميل إلى مذهب البصريين الذي أكثر ابن العريف من اختياره له، فقد عده الزبيدي في الطبقـة العاشرة من النحويين البصريين.

والثاني: أن المسائل التي خالف فيها ابن العريف الزجاجي لم يتطرق إليها الزجاجي في كتابه الجمل، مثل مسألة: (زيادة واو العطف).

18 – اتضح من عرض اختباراته وآرائه في الكويتين والبصريين، وموقفه من الأصول النحوية أنّ اتجاه ابن العريف النحوي هو المذهب البصري، لاتفاقه معهم في طريقتهم في التقعيد، وكره اختباراته التي وافقهم فيها.

19 – من الظواهر البازرة في عرض ابن العريف للخلاف في المسائل التي يناقش فيها الآراء توثيقها لها، فهو ينسب الآراء إلى أصحابها.

20 – اتضح من البحث أنّ ابن العريف يعتني بالشواهد الشعرية، فيبين موطن الشاهد، ويفسره، ويعرضه، ويشرح معناه، ولكنها قليلة في اختباراته.

21 – اتضح من البحث أنّ ابن العريف كان لديه تحيز لبعض آراء النحويين، ولم يكن معتادًا عند مناقشته لأراء بعض النحويين، حيث إنه يخطئ بعض الآراء عند ردها واختيار ما يخالفها.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.
فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المخطوطة والرسائل الجامعية غير المطبوعة:
- التذليل والتكمل لابي حيان، جامعة الإمام، ج (5) برقم (726).
- شرح الجمل لابن العريف، دار الكتب القاهرة بقم (126/173) مصوري.
- شرح الجمل، ابن العريف، رسالة دكتوراه، إعداد / مرتضى محمد تقي الإيرهان، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1404 هـ - 1983 م.
- اختيارات الشناطية النحوية والتصريفية في كتابه (المفاوضات المشابهة في شرح الخلاصة الكافية)، رسالة دكتوراه، إعداد / د. سليمان بن علي الضحيان، كلية اللغة العربية، الرياض، 1423 هـ.

ثانياً: الكتب المطبوعة:
- أخبار النحويين البصريين، أبو السيد السيرافي، عناية / فرنس كرنك، المطبعة الكاثوليكية، بروت، 1936 م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، مطبعة السعادة، مصر، ط (4)، 1382–1962 م.
- أساس البلاغة، الزمخشري، دار صادر، بروت، 1399–1980 م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ت/ محمد البيطار، الجامع العلمي، دمشق.
- إشارة التعين في تراجم النحاة واللغويين، اليماني، ت/ د. عبد المجيد ديب، مركز الملك.
- فصل للبحوث، الرياض، ط (1)، 1406 هـ.
- الأشباح والنظائر، السيوطي، دار الكتب العلمية، بروت، لبنان، ط (1)، 1405 هـ.
 1984 م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل. ابن السيد البطليوسي، ت/ سعيد عبد الكريم سعودي،
  دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- إصلاح المنطق. ابن السكبت، ت/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف،
  القاهرة، ط(4).
الأصمعي، ت/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة،
  ط(4).
- الأصول. ابن السراج، ت/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1)،
  ١٤٠٥ هـ.
- أصول النحو. سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت.
- أصول النحو. محمود نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط(١)، ١٤٠٧ـ ١٩٨٧ م.
- إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس، ت/ د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت،
  لبنان، ط(٣)، ١٤٠٩ـ ١٩٨٨ م.
- الأعلام. خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط(٢)، ١٩٨٤ م.
- الإعراب في جدل الإعراب. ابن الأثيري، ت/ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،
  ١٣٧٧ هـ.
- الأمالي. أبو علي القالي، دار الكتب العربي، بيروت.
- أمالي ابن الحاجب. ابن الحاجب، ت/ هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت,
  ط(١)، ١٤٠٥ـ ١٩٨٥ م.
- أمالي ابن الشجيري. ابن الشجيري، ت/ د. محمود الطناحي، مكتبة الخديوي، القاهرة,
  ط(١)، ١٤١٣ـ ١٩٩٣ م.
- إنهاء الرواة على أنحاء النحاة. القفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،
  القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط(١)، ١٤٠٦ـ ١٩٨٦ م.
الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب، ت/د. حسن شاذلي فرحو، دار التأليف، مصر، 1982 م.

- الإيضاح في شرح النحو. الزجاجي، ت/د. مازن المبارك، دار النفائس، ط(5)، 1989 م.

- التلاف النصرة. الزبيدي، ت/د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط(1)، 1987 م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي، ت/د. النمس، مطبعة المدنة، مصر، ط(1)، 1987 م.

- الاشتقاق. ابن دريد، ت/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3).

- الإصلاح في شرح الاقتراح. د/ محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط(1) 1419 هـ، 1998 م.

- الاقتراح في أصول النحو - السيوطي - انظر: الإصلاح في شرح الاقتراح.
الاقتصاد في شرح أدب الكتاب. ابن السيد البطليوسي، ت/ محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (1)، 1400هـ - 1980م.

- البحر الأخضر. أبو حيان الأندلسي، عنابة صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1212هـ/1992م.

- بدعاع الفوائد. ابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت.

- البسيط في شرح الجمل. ابن أبي الربع، ت/ د. عياد النبهان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (1)، 1407هـ - 1987م.

- رحمة المنتظم. الضيبي، مطبعة سجل العرب، القاهرة، 1967م.

- بغية الروعة في طبقات اللغويين والناحية. السيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصرية.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. الفهريز آبادي، ت/ محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط (1)، 1408هـ.

- البهجة المرضية في شرح الألفية. السيوطي، مكتبة إحياء التراث.

- البيان والنبيب. الجاحظ، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخاتمي، القاهرة، ط (4).

- تاريخ علماء الأندلس. ابن الفضلي، مطبعة سجل العرب، القاهرة، 1966م.

- النفيصة والتذكرة. الصيرمي، ت/فتحي أحمد، جامعة أم القرى، ط (1)، 1402هـ - 1982م.

- التنبيص في القراءات السبع. أبو محمد مكى، الدار السلفية، الهند، ط (2)، 1402هـ.

- التنبيص في إعراب القرآن. أبو البقاء العكيري، ت/ علي محمد البجاوي الخليج، مصر، 1396-1976م.

- التنبيص عن مذاهب التحويتين. أبو البقاء العكيري، ت/ د. عبد الرحمن العثماني، مكتبة العبيكان، الرياض، ط (1)، 1421هـ - 2000م.
- تحليل الشواهد وتلخيص الفوائد. ابن هشام الأنصاري، ت/د. عباس الساحلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط(1)، 1406-1401هـ.
- التخمير في شرح المفصل. صدر الأفاضيل الخوارزمي، ت/عبد الرحمن العظيم، مكتبة العبيكان، الرياض، ط (1)، 1421-1416هـ.
- تذكرة النحاة. أبو حيان الأندلسي، ت/د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1) 1406-1401هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميم المغايرة. ابن مالك-انظر: شرح التسهيل.
- التصريح على التوضيح ومعه حاشية ياسمين. خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- التصريح الملكي. ابن جي، ت/د. سقال، دار الفكر، بيروت، ط(1)، 1419-1414هـ.
- التعريفات. الشريف الجرجاني، ت/عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط(1)، 1419-1414هـ.
- تعلق الفوائد على تسهيل الفوائد. الدماميين، ت/د. محمد المنفي، مطبعة الفاروق، الرياض، 1413-1408هـ.
- التعليقة على كتاب سبوته. أبو علي الفارسي، ت/د. عوض القؤزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط(1)، 1416-1411هـ.
- تفسير البغوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تفسير القرطبى، دار عالم الكتب، الرياض، 1423-1418هـ.
- تفسير ابن كثير: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- التكميل، أبو علي الفارسي، ت/د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط(2)، 1419-1414هـ.
- تدبيج اللغة. أبو منصور الأزهري، ت/ مجموعة محترفين، المؤسسة المصرية العامة للكتاب
  والإنتاج، ط(1)، 1411 هـ- 1991 م.
- توضيح المقاصد والمسائل بشرح ألفية ابن مالك. المرادي، ت/ عبد الرحمن سليمان،
  مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط (2).
- النوافذ. الشلبوي، ت/ د. يوسف المطوع، ط (1)، 1401 هـ.
- جمع الجوامع، السيد، ومعه حاشية البناني، مطبعة البخاري، القاهرة 1407 هـ.
- الجمل، أبو القاسم الزجاجي، ت/ د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت،
  ط(5)، 1417 هـ - 1996 م.
- جمهرة أنساب العرب. ابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1)،
  1403-1983 م.
- جمهرة اللغة. ابن دكيند، دار صادر، بيروت.
- الجيجل الداني في حروف المعاني. المرادي، ت/ د. فخر الدين قباوة وعميد فاضل، دار
  الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1)، 1413 هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. الخضري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،
  ط(1)، 1419 هـ - 1998 م.
- الحجة للقراءة السبعة. أبو علي الفارسي، ت/ بدر الدين قهوجي وراشد حويتي، دار
  المأمون للتراث، دمشق، ط(1)، 1404 هـ.
- الحديث البزي. محمد الصباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط(4)، 1401 هـ- 1981 م.
الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، ط(1)، 403 هـ.

- خزانة الأدب ولب لسان العرب. البغدادي، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخليج، القاهرة، ط(3)، 989-989 هـ.
- الخصائص. ابن جني، ت/ محمد علي النجار، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان.
- ديوان ابن الأحمر. شعر عمرو بن أصر الباهلي، ت/ د. حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ديوان الأخطار. شرح راجي الأحمر، دار الكتب العربي، بيروت، ط(2)، 1415 هـ.
- ديوان الأعشى. شرح د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 950 م. ديوان امرئ القيس. شرح حسن السندوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط(4)، 1378 هـ.
- ديوان جرير. شرح مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1406 هـ.
- ديوان الحراث بن خالد. شعر الحراث بن خالد المخومي، ت/ بريج الجبوري، بغداد، 1972 م.
- ديوان حسان بن ثابت. شرح عبده مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1986-986 هـ.
- ديوان الخرق بن هفان، ت/ د. حسين نصار، دار الكتب المصرية، 1389 هـ.
- ديوان ذي الرمة. شرح التبريزي، دار الكتب العربي، بيروت، ط(2)، 1416 هـ.
- ديوان رؤية. تصحيح وليم أكورت (ضمن مجموعة أشعار العرب)، ليبيرج، 1992 م.
- ديوان زهير. شرح وصنعة أبي العباس ثعلب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(3)، 1987.

- ديوان سلامة بن جندل، ت/ فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(2)، 1987.

- ديوان السموعل بن عادیاء، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد، دار صادر، بيروت.

- ديوان طفقة بن العبد، دار المعبرة، بيروت، ط(2)، 1427هـ - 1406م.

- ديوان الطماح، ت/ عزة حسن، دمشق، 1968م.

- ديوان طفلي الغنوي، ت/ محمد عبد القادر، الكتاب الجديد، بيروت، 1988م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، بيروت، 1370هـ.

- ديوان الفرزدق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(2)، 1414هـ - 1394م.

- ديوان لبيب بن ربيعة، شرح الطوسي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(1)، 1414هـ - 1394م.

- ديوان مسكون الدارمي، ت/ خليل إبراهيم العطية، وعبد الله الجبوري، بغداد، 1389هـ - 1970م.

- ديوان النابية الجعادي، ت/ وضاح الصمد، دار صادر، بيروت، ط(1)، 1988م.

- ديوان النمر بن تولب. شعر النمر بن تولب، صنعة د/ نوري القيسي، بغداد، 1388هـ.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، ت/ د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط(2)، 1405هـ - 1985م.

- السبعة في القراءات. ابن ماجد، ت/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط(2).
- سر صناعة الأعراب، ابن جيني، ت/ د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ-1993م.

- السراج، محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، 1400هـ.

- سنن النسائي، النبيت، ت/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط2، 1406هـ.

- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث، محمود فعال، نادي أبها الأدبي، السعودية: أبها، ط1، 1486-1966هـ.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، دار المسرية، بيروت، ط2، 1399هـ.

- شرح أثبات سنة، أبو جعفر النحاس، ت/ زاهر غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط1، 1406هـ.

- شرح أثبات سنة، ابن السراي، ت/ محمد سلطاوي، دار الأمون، دمشق، وبإروت، 1379هـ.

- شرح أشعار الهذليين، ت/ عبد الستار فرح و أحمد شاكر، مكتبة دار العروبة.

- شرح الأثريوتي مع حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.

- شرح الألفية. ابن الناظم، ت/ د. عبد الحميد، دار الجليل، بيروت، 1419هـ.

- شرح الألفية. ابن عقيل، ت/ محمد محمي الدين عبد الحميد، مكتبة المعارف، الرياض.

- شرح التسهيل، ابن مالك، ت/ عبد الرحمن السيد، ومحمد المحتون، هجر للطباعة، والنشر، ط1، 1401-1981هـ.
- شرح التصريف. عمر بن ثابت الباجي، ت/ د. إبراهيم العباسي، مكتبة الرشيد، الرياض، ط(1)، 1419هـ - 1999م.
- شرح الجزولية الكبير. الشليبي، ت/ تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط(2)، 1414هـ - 1994م.
- شرح الحماسة. المروزي، ت/ أحمد أمين و عبد السلام هارون، جمعية التأليف والنشر، القاهرة، ط(2).
- شرح العوامل المائدة. خالد الأهرمي، ت/ البدراوي زهران، دار المعارف، ط(2).
- شرح القصائد السبع الطوال. ابن الأثيري، ت/ عبد السلام هارون، دار المعارف، 1963م.
- شرح الكافية. الرضي، ت/ يوسف حسن عمر، جامعة قازب ميونس، 1398هـ - 1978م.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك، ت/ د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث، ط(1)، 1404هـ.
- شرح المميم. ابن برهان، ت/ د. فايز فارس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ط(1)، 1404هـ.
- شرح جمل الزجاجي. ابن خروف، ت/ د. سلوي عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث، ط(1)، 1418هـ.
- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور، ت/ د. صاحب أبو جناح، القاهرة، 1971م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي. البغدادي، ت/ محمد نور الحسن، محمد الزوافر، محمد محمد الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ - 1982م.
- شرح شذور الذهب. ابن هشام، ت/ عبد الغني القرد، دار الكتب العربية ودار الكتاب.
- شرح شواهد الإيضاح. ابن بري، ت/د. عبيد درويش، مطبوعات جمعية اللغة العربية، القاهرة، 1985م.
- شرح شواهد المغني. السبوعي، جلالة التراث العربي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- شرح عبادة الخلفية وعبدا اللافظ. ابن مالك، ت/ عدنان الدؤري، جلالة إحياء التراث، وزارة الأوقاف، العراق، بغداد، ط(1)، 1977م.
- شرح قطر الندى. ابن هشام، ت/ حميدي عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1409هـ.
- شرح كتاب الحدود. الفاكتب، ت/ د. محمد الطيب، دار النفانس، بيروت، لبنان، ط(1)، 1417-1996م.
- شرح كتاب مطبوعه. أبو سعيد السرافي، ت/ أحمد مهدي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1)، 2003م.
- شرح كتاب مطبوعه، ابن خروف، ت/ خليفة بدري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط(1)، 1995م.
- شرح المعلقات العشرة. الزروني، مكتبة الحياة، بيروت، ط(1)، 1411-1995م.
- شرح المفصل. ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- الشعر والشعراء. ابن قتيبة، ت/ أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط(2)، 1418-1998م.
- الصحيح في اللغة. الجوهري، ت/ أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط(3)، 1404-1984م.
- صحيح البخاري. الإمام البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- صحيح مسلم. الإمام مسلم، حميدي الدين النووي، دار إحياء النحات، بيروت، لبنان، ط(2)، 1392-1993م.
- ضرائب الشعر. ابن عصفور، ت/ إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، 1980 م.
- ضرائب الشعر. السيافي، ت/ د. عوض القويزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط(1)، 1989 هـ.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي. محمد حماسة، مكتبة دار العلوم.
- طبقات الشافعية. ابن قاضي شهاب، دار الندوة، بيروت، لبنان، 1407 هـ.
- طبقات فحول الشعراء. ابن سلام، شرح/ محمود شاكر، مطبعة المدنة، القاهرة.
- طبقات النحوين واللغويين. الزبدي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط(2).
- العلامة النحوية، نشأتها وتطورها. مازن المبارك، دار الفكر، ط (3)، 1401 هـ.
- العمدة في محسن الشعر. ابن رشيق، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيبل، بيروت، لبنان، ط(5)، 1401 هـ.
- عيون الأخبار. ابن قتيبة، ت/ د. محمد الإسكندراني، دار الكتب العربي، بيروت، ط(1)، 1994 هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء. ابن الجزري، مطبعة السعادة، مصر، 1933 م.
- الغمرة المخفية في شرح الدرة الألفية. ابن الحنبلاز، ت/ حامد العيدلي، دار الأثير، بغداد.
- فتح فريد في إعراب القرآن المجيد. الهمداني، ت/ د. فؤاد علي مخيمر، د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، قطر.
- الفصول الخمسون. ابن معطي المغربي، ت/ محمود الطناحي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- فهرس كتاب سيبويه. محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة للسعادة، القاهرة، ط(1)، 1395 هـ.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي، بيروت، ط(2)، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.
- الفهرست لابن الندم. ابن الندم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط(1)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- في أصول النحو. سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- فيض نشر الانتشار من طبي الاقتراح. محمد بن الطيب الفاسي، ت/د. محمود فجـال، دار البحوث، الإمارات، دبي، ط(1)، ١٤٢١هـ.
- الأقامة المحيط. الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط(2)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الكامل. البدرد، ت/د. محمد أحمد البـادي، مؤسـسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الكتب. سبيويه، ت/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط(1)، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الكشاف. الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- كشف الظلم، ومعه هدية العارفين. حاجي خليفة، دار الفكر.
- الكليات. أبو البقاء، ت/ عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسـسة الرسالة، بيروت، ط(١)، ١٤١٢هـ.
- الامام. الزجاجي، ت/ د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، لبنان، ط(٢)، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- اللباب في علل البناء والاعراب. أبو البقاء العكاري، ت/ د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط(١)، ١٤٢٦هـ - ١٩٠٥م
- لسان العرب. ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط(٢)، ١٤٠٠هـ - ١٩٩٠م.
- لسان الميزان. ابن حجر العسقلاني، حيدر آباد، ١٣٣٠هـ.
لمع الأدلة. أبو المركات الأنباري، ت/ معيد الأفغاني، مطبوعات الجامعة المصرية، 1377 هـ.

اللمع. ابن جيني، ت/ حامد المؤمن، علم الكتب، بيروت، ط(3)، 1405 هـ، 1985 م.

ما ينصرف ومالا ينصرف. الروحاء، ت/ د. هدى قراءة. مكتبة الخانيجي، القاهرة، ط(1)، 1391 هـ، 1971 م.

المتبع في شرح اللمع. أبو البقاء العكبري، ت/ د. عبد الحميد الزوي، جامعة قار، بونس، بنغازي، ليبيا، ط(1)، 1994 م.

جمال ثعلب. أبو العباس ثعلب، ت/ عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط(4)، 1980 هـ.

جميع الأمثال. الميداني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1)، 1408 هـ، 1988 م.

لمموعة الشافية. ابن جمعة، علم الكتب، بيروت، ط(3)، 1404 هـ، 1984 م.

المختصر في تبيب وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جيني، ت/ علي ناصيف.

وعبدالفتاح تلبي، القاهرة، 1414 هـ، 1994 م.

المخصص. ابن سيدة، دار الفكر، بيروت.

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط(3)، 1406 هـ، 1986 م.

المذكرة والمؤتهن. أبو بكر الأنباري، ت/ طارق الجنايي، دار الرائد العربي، بيروت، ط(2)، 1406 هـ، 1986 م.

المذكرة والمؤتهن. السجستاني، ت/ د. حامد المضمن، دار الفكر، دمشق، ط(1)، 1997 م.
المذكر والمؤنث. الفراءة، ت/ د. رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، ط(2)، 1989.
المذكر والمؤنث. المبرد، ت/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (2)، 1417 هـ.
مراتب التحويلين. أبو الطيب اللغوي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة فضيلة مصر، القاهرة، ط(2)، 1394-1974 م.
المزهر، السيوطي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1408 هـ.
المسائل البصريات. أبو علي الفارسي، ت/ محمد الشاطر، مطبعة المدن، القاهرة، ط 1، 1405 هـ.
المسائل البغداديات. أبو علي الفارسي، ت/ صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العين، بغداد، 1983 م.
المسائل الحلبيات. أبو علي الفارسي، ت/ د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار الجيل، بيروت، ط(1)، 1407 هـ - 1987 م.
المسائل العسكرية. أبو علي الفارسي، ت/ محمد الشاطر، مطبعة المدن، مصر، ط(1)، 1406 هـ.
المسائل العضديات. أبو علي الفارسي، ت/ د. علي المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط(1)، 1986 م.
المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل، ت/ د. محمد بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(1)، 1405 هـ - 1984 م.
المستقصي من أمثال العرب. الرعشي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1381 هـ - 1962 م.
مسند الإمام أحمد، دار الفكر العربي، بيروت.
مشكل إعراب القرآن. مكي القيسي، ت/ ياسين السواس، دار الأمام، دمشق، ط(2).

المعارف. ابن قتيبة، ت/ د. ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط(4).

معاني الحروف. الرماني، ت/ عبد الفتاح شلبي، دار فضية مصر، القاهرة.

معاني القرآن. الأخفش، ت/ د. هدى قراعة، مكتبة الخليجي، القاهرة، ط(1)، 1411 هـ - 1991 م.

معاني القرآن. الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط(3)، 1483 هـ - 1963 م.

معاني القرآن و إعرابه. الزجاج، ت/ د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط(2)، 1418 هـ - 1997 م.

معجم الأدباء. ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1)، 1411 هـ - 1991 م.

معجم الشعراء. المرزباني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط(1)، 1411 هـ - 1991 م.

المعجم المفصل في شواهد النحو العربي. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1413 هـ.

المغرب في حلي المغرب. ابن سعيد الأندلسي، ت/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط(3)، 1977 م.

مغيني اللبيب عن كتب الأعراب. ابن هشام، ت/ مازن المبارك ومحمد حمّد الله، دار الفكر، بيروت، ط(5)، 1979 م.

المقتضب. المبرد، ت/ محمد عظيمة، دار الكتب، بيروت.

المفصل. الرحمتشري، دار الهلال، بيروت، ط(1)، 1993 م.

المفضلات. المفضل الضبي، ت/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط(7).
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ت/ عياد الشبيبي، مكتبة دار التراث، 
مكة المكرمة، ط(1)، ١٤١٧هـ.
- المقتضب النحوية في شرح شواهد الألفية، العبيب، انظر: خزاعة الأدب.
- المقتضب في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ت/ د. كاظم المرجان، وزارة الثقافة 
والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- مقدمة ابن خلدون. ابن خلدون، دار الجيل، بيروت.
- المقرب. ابن عصفور، ت/ أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، مكتبة العالى، بغداد، 
ط(١)، ١٣٩٢هـ.
- المقصور والمحدود، الفراء، ت/ ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١)، ١٣٩٢هـ.
- المltre. ابن عصفور، ت/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٩٨٧م.
- المنصف. ابن جني، ت/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث، القاهرة، 
ط(١)، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- الموحشي لاين السراج، انظر: السراج الوهاب على الموحشي لاين السراج.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، حديثة الحديثي، وزارة الثقافة، العراق، 
دار الرشيد، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- ميزان الاعتدال، الذهبي، ت/ علي محمد البناوي، مطبعة الخليلي، ط(١)، ١٣٨٢هـ - 
١٩٦٣م.
- نتاج الفكر، السهيلي، ت/ عادل أحمد وعلي موعوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 
لبنان، ط(١)، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- نزهة الألباب في طبقات الأدباء. أبو البركات ابن الأنباري، ت/د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط(3)، 1405 هـ - 1985 م.
- النشر في القراءات العشر. ابن الجزري، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- النكت الحسان. أبو حيان الأندلسي، ت/ د. عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1405 هـ - 1985 م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلم السنشمري، ت/ زهير سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1407 هـ.
- النواذير في اللغة. أبو زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط(2)، 1387 هـ - 1967 م.
- همع الموامع في شرح جمع الجوامع. السبيطي، ت/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1)، 1418 هـ - 1998 م.
- وفيات الأعيان. ابن خلكان، ت/ د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.